وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور -خنشلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

نيابة العمادة لدراسات في التدرج

انعكاسات التحول الديمقراطي على الوضع الأمني في الجزائر منذ 1992

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

مذكور جمعي

تحت إشراف الأستاذ:

لوصيف عبد الوهاب

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
د/ يحياوي هادية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة عباس لغرور – خنشلة-	رئيسا
لوصيف عبد الوهاب	أستاذ مساعد " أ "	جامعة عباس لغرور – خنشلة-	مشرفا ومقررا
طورشي ياسين	أستاذ مساعد "أ"	جامعة عباس لغرور – خنشلة-	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/ 2019

دعاء

يا رب لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا و لا باليأس إذا أخفقنا،

و ذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح، اللهم إذا أعطيتنا فلا

تأخذ منا تواضعنا وإذا أعطيتنا تواضعنا فلا تأخذ اعتزازنا

بكرامتنا اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وزدنا علما

اللهم إنا نسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا.

آمين يارب العالمين

شكر و تقدير

قال رسول الله ﷺ:

"من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فأدعو له حتى تعلموا أنكم شكرتم، فإن الله يحب الشاكرين" .

من هذا المنطلق أتقدم بالشكر لله أولا الذي أعانني على إتمام هذه المذكرة ثم إلى أستاذي الفاضل" لوصيف عبد الوهاب "على إشرافه، صبره ومجهوده وتوجيهه المستمر لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ عمار سيغة

إلى كل الزملاء والزميلات كلية الحقوق و العلوم السياسية

" جامعة خنشلة"

شكرا

الإهـــداءُ

إلى أناس كانوا السر في وجودي وفي نجاحي

جئت أبحث عن كلمة ظننتها توفي حق أناس أعطوني الحياة و الأمل أعطوني الرفع و القوة إلى أناس كانوا السر في وجودي و نجاحي، إلى أغلى ما أتت عيناي، إلى اللذان دفعاني دائما لأتقدم إلى الأمام، ساعداني دوما على تحقيق الآمال والأحلام لأنسج من خيوط النجاح أجمل هدية.

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها، ريحانة حياتي، وبهجتها، التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها، وكلما جارت علي الأيام بكيت في حضنها، وكانت لي عونا، الصدر الحنون والقلب العطوف..أمي الغالية حفظها الله.

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وشملني بالعطف والحنان، وكان لي ورع أمان احتمي به من نائبات الزمان وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحـرمان...أبي العزيز الغالي حفظه الله.

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري، إلى الذين كانوا سندا لي، إخوتي وأخواتي

إلى الزوجة والأولاد إلى كل الأحباب والأصدقاء الذين جمعني بهم القدر في لحظة خير،

إلى كل من علمني ولو بحرف طيلة مشواري الدراسي

إلى كل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل.

إلى هؤلاء وبأسمى معاني الحب والوفاء

أهدي هذا العمل

خطـــة البحث

المقدمـــة
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للتحول الديمقراطي والأمن
المبحث الأول :الإطار ألمفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي
المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي
المطلب الثاني: أشكال التحول الديمقراطي واستراتيجياته
المطلب الثالث: الظروف المكرسة للتحول الديمقراطي
المطلب الرابع: دلالات التحول الديمقراطي
المبحث الثاني :الإطار ألمفاهيمي و النظري للأمن
المطلب الأول: تعريف الأمن
المطلب الثاني :أصناف الأمن و إبعاده
المطلب الثالث: التعريف التقليدي للأمن
المطلب الرابع: التعريف الحديث للأمن
الفصل الثاني: التحول الديمقراطي والأزمة الأمنية في الجزائر
المبحث الأول: الآليات السياسية والقانونية للتحول الديمقراطي في الجزائر
المطلب الأول: الميكانيزمات السياسية للتحول الديمقراطي
المطلب الثاني: الميكانيزمات القانونية للتحول الديمقراطي في الجزائر
المطلب الثالث: الميكانيزمات المجتمع المدني للتحول الديمقراطي
المطلب الرابع: دور السلطة الرابعة في التحول الديمقراطي
المبحث الثاني: الأزمة الأمنية بالجزائر
المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية
المطلب الثاني: أحداث أكتوبر 1988

خطـــة البحث

المطلب الثالث: الأزمة السياسية
المطلب الرابع: الأزمة الاجتماعية
الفصل الثالث: تداعيات التحول الديمقراطي على الوضع الأمني بعد توقيف المسار الانتخابي
المبحث الأول: تطور الوضع الأمني بعد توقيف المسار الانتخابي
المطلب الأول: ردود الأفعال الداخلية و الخارجية
المطلب الثاني: تشكيل الجماعات المسلحة
المطلب الثالث: الإجراءات الأمنية المتخذة خلال الأزمة الأمنية
المطلب الرابع: مخلفات الأزمة الأمنية
المبحث الثاني: مساعي السلطة والأطراف الفاعلة لمواجهة الأزمة الأمنية
المطلب الأول: المساعي السياسية
المطلب الثاني: الإجراءات القانونية لإحتواء الأزمة
المطلب الثالث : الربيع العربي و تداعياته الأمنية على الجزائر
خاتمة

مقدمـــــــة

مقدمة:

ولى عهد الحزب الواحد و انخرطت الجزائر في تعددية سياسية فتية دون تحضير مسبق ، و فتح دستور 1989 المجال لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي و المنافسة على السلطة في اطار القيم الديمقراطية ، فتراجع نفوذ الحزب الحاكم طيلة ثلاث عقود من الزمن و انخرطت أحزاب سياسية . حديثة النشأة في التجربة السياسية ، منها ذات التوجه الاسلامي و منها الوطني اضافة الى تيارات علمانية و أخرى اشتراكية رفعت شعارات القومية ، و استغلت تلك التيارات التي منها من كان ينشط في شكل سري و منها في شكل مجموعات غير رسمية تراجع السند الشعبي لجبهة التحرير الوطني ، بسبب دخول البلاد عام 1986 في أزمة اجتماعية و اقتصادية خانقة ، كشفت هزال السياسيات الاقتصادية التي تبنتها السلطة في تلك الفترة .

صعود التيار الإسلامي و على رأسه الجبهة الإسلامية للإنقاذ شكل صدمة لدى السلطة القائمة لحصاده أغلب أصوات اول انتخابات تعددية بتاريخ الجزائر المستقلة ،فحققت انتصارا ساحقا في الانتخابات التشريعية و المحلية سنة 1991 ، لتعيش السلطة تهديدا حقيقيا بسبب التجربة السياسية المفتوحة و تدرك حجم الورطة التي ساقتها الظروف اليها ، فبالرغم من تعالي الأصوات لتهدئة الوضع بسبب حدة المواجهة السياسية بين التيار الاسلامي المنتصر و النظام الجزائري بعد شروع السلطة في التحضير لإلغاء النتائج الانتخابية انتقلت المواجهة الى الميدان من خلال المظاهرات و احتجاجات طبعها في الكثير من الاحيان أسلوب العنف و استعمال القوة من أجل الوصول للسلطة من طرف بعض منتسبي الجبهة الاسلامية للإنقاذ ممن تشبعوا بالفكر الراديكالي و ينزعون الى العنف ، هذا ما أعطى المبررات الكافية للنظام باتخاذ قرار توقيف المسار الانتخابي في 1992/01/12 ، بمرسوم أمضاه الرئيس الراحل محمد بوضياف ، ليتبعه قرار حل الجبهة الاسلامية للإنقاذ ، ليزداد الوضع تعقيدا بعد اغتياله في 29جوان 1992 بعنابة شرق البلاد .

دخلت البلاد عقب ذلك في أزمة امنية حصدت آلاف الضحايا من المدنيين ومن مختلف الأسلاك الأمنية ، و تكبد الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة فاقت 30 مليار دولار وطال التخريب الممتلكات الخاصة و العامة من مؤسسات اقتصادية وتربوية و مقرات ادارية في مقابل تراجع الأمن و الاستقرار في البلاد بعد اعلان حالة الطوارئ ، شهدت الفترة ما بين 1992 و سنة 2000 تدهورا أمنيا خطيرا تسببت فيه تجربة التحول الديمقراطي الفتية ، وعدم ادراك صانع القرار بالمخرجات الكفيلة بتدارك الأزمة الأمنية و تعنت الطرف المقابل و رفضه المطلق لمبادرات الحوار .

و في هذا السياق تأتي الدراسة لتسليط الضوء على الظروف و الملابسات التي صاحبت تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر ، و المسارات السياسية و الفكرية التي انبثقت عنها التيارات التي شكلت المشهد السياسي في تلك الفترة ، وكيف تحولت التجربة من محاولة الى انتقال من حالة سياسية مغلقة و جامدة الى انفتاح سياسي يسمو الى مستوى تطلعات جزائر جديدة ، وكيف تحولت تلك الفترة الى مسرح للمواجهة العنيفة بين سلطة سياسية قائمة وتيار راديكالي اختار العنف وسيلة للمواجهة بعد استنفاذه الآليات السياسية .

تداركت السلطة السياسية الأمور فيما بعد الأزمة جعل المقترحات القانونية و السياسية كفيلة باخراج البلاد من المأزق الأمني ، تلك الإجراءات تلخصت مطلع سنة 1995 باجتماع القوى الساسية الفاعلة في مدينة سانت ايجيديو الايطالية بغية البحث عن حلول سياسية للأزمة ، لتستدرك بندوات الحوار التي أشرف عليها الرئيس السابق اليمين زروال وضمت مختلف الأطياف السياسية الناشطة آنذاك ، الإجراءات القانونية كانت حاضرة هي الأخرى من خلال قانون الرحمة الذي أطلقه الرئيس اليمين زروال ليستكمل بعد مجيء عبد العزيز بوتفليقة في سنة 1999 بقانون الوئام المدني و اجراءات المصالحة الوطنية .

بوادر الانفراج الأمني و السياسي لاحت في الأفق مع مطلع الألفية الثالثة ، لتعيش الجزائر هدوءا نسبيا الى غاية سنة 2011 ، لتواجه تحديا أمنيا جديدا بعد موجة الربيع العربي التي

اجتاحت مشارق و مغارب الوطن العربي لتنتهي بصراعات بدأت بالورود في تونس و انتهت بالانقلاب على الشرعية في مصر و بالدموية في سوريا و اليمن و فشل دولاتي في ليبيا لا يزال قائما لحد كتابة هذه الأسطر ، المتابعين للشأن السياسي الجزائري برروا تجنب الجزائر موجة الثورات العربية بأسبقيتها في العشرية الحمراء ، فقد عاشت حسبهم الجزائر ربيعها العربي بعد أحداث أكتوبر 1988 ، هذا ما أعطى المناعة للشعب الجزائري من تجنب الموجة التي عاشتها دول الربيع ، و تترجم قمة الوعي و الحضارة في تبليغ حزمة المطالب الشعبية في حراك 19 فيفري 2019 .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على ظاهرة التحول الديمقراطي و تداعياته الأمنية في الجزائر بأبعادها السوسيولوجية ، السياسية و الإقتصادية ، و يطرح الموضوع قضية معقدة و شائكة تتعلق بأزمة أمنية في مواجهة تجربة انتقال ديمقراطي ، شاركت فيها تيارات يسارية ، راديكالية و سلطة قائمة ، وذلك على ضوء الحديث عن الخفليات و الأسباب التي عقدت من الأزمة الأمنية و كيف ساهمت الأطراف الفاعلة في حلحلة التعقيدات ، وايجاد المخرج و الحلول بشكل سلمي في اطار اجراءات قانونية و سياسية .

❖ **حدود الموضوع:**

من اجل الإحاطة بالإشكالية وفهم جوانبها المختلفة، حددنا مجال دراستنا بما يلي:

- **الحدود المكانية:** تم إسقاط الجانب النظري لهذه الدراسة على الجزائر.

الحدود الزمنية: من أجل الإحاطة بإشكالية البحث والوصول إلى نتائج يمكن اعتمادها فضلنا اعتماد سنة 1992 .

.اسباب اختيار الموضوع

الأسباب الموضوعية: كون الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يثار حولها الكثير من التساؤلات والإشكاليات التي تتطلب منا الإجابة عليها، حتى يمكن الوصول إلى فهم طبيعة العملية السياسية في الجزائر وتأثيرها على الوضع الأمني، و بالتالي فهم طبيعة النظام السياسي القائم و المنطق الذي يحكمه و الآليات التي يعتمد عليها للحفاظ على بقاءه و استمراره.

الأسباب الذاتية: تنبع من ميل شخصي إلى دراسة كل المواضيع التي تتعلق بالجزائر حتى يمكن المساهمة ولو بالقليل في بلورة تصورات تساهم في عملية التحول السياسي و انعكاساته على الوضع الأمني في الجزائر ، وكوني منخرطا في العمل السياسي على المستوى المحلي .

أهداف الموضوع:

تهدف الدراسة المقدمة الى :

- معرفة مسار التحول الديمقراطي في الجزائر و رصد تداعياته و انعكاساته على الازمة الأمنية .
- تسليط الضوء على انحراف مسار التحول الديمقراطي في الجزائر ورصد دور التيارات السياسية و السلطة في الأزمة الأمنية .
- معرفة خلفيات و تداعيات الصراع المسلح في الجزائر خلال العشرية السوداء .
- وضع اطار مسبق لبداية التخصص المستقبلي و بداية البحث في مجال أمننة التحولات الديمقراطية .

- تقديم الموضوع في قالب أكاديمي علمي بعدما تناولته دراسات سابقة لم تلتزم بالموضوعية و الجدة في الموضوع .

إشكالية الموضوع:

بعد 30 سنة من استقلال الجزائر التي عرفت فيه الجزائر نظام الحزب الواحد و في 23فيفري 1989 أقرت مبدأ التعددية السياسية و إعطاء الحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي و فتح المجال أمام المجتمع المدني.

عقب أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ربط النظام السياسي مصيره بالدولة في محاولة تكريس الاستقرار و أصبح المساس به يعني المساس بالنظام الأمني للدولة و ترتب على ذلك حالة من الغموض و فتح الباب أمام الأزمات الحادة في مقابل ذلك أصبح هناك مستوي معين للثقافة السياسية تبنها النظام السياسي والسلطة القائمة ، الى أي مدى أنعكس التحول الديمقراطي على الوضع الأمني في الجزائر منذ 1992 ؟

والتساؤل المعتمد كإشكالية لهذه الدراسة تنجر عنه عدة تساؤلات فرعية:

- ❖ كيف أثر التحول الديمقراطي على الوضع الأمني في الجزائر ؟
- ❖ ما هي الإجراءات المتبعة من طرف الدولة لاحتواء الأزمة الأمنية في الجزائر؟
- ❖ ماهو مستقبل التحول الديمقراطي الجزائري في ظل مساقات الربيع العربي ؟

فرضيات الدراسة:

- ❖ عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وفق الآليات الهشة أدت الى تأزم الوضع الأمني .

- اجراءات متابعة التحول الديمقراطي بآليات محكمة مكنت من احتواء الأزمة الأمنية في الجزائر.
- تجاوز الجزائر للأزمة الامنية مكنها من كسب مناعة حتى بعد ثورات الربيع العربي.

مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي: الذي يتضمن جانب التفسير التحليلي في دراسة الظواهر السياسية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي، فلا يمكن فهم عملية التحول الديمقراطي دون الرجوع إلى الامتدادات و الخلفيات التاريخية و هو ما سيمكنها من تحليل الحاضر و تفسيره.

منهج دراسة الحالة: و يقوم هذا المنهج على العمل في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، و قيم فحص و اختيار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة، بغرض الكشفي عن العوامل المؤثرة فيه، ثم الوصول إلى تعميمات عملية متعلقة بها أو بغيرها من الوحدات المشابهة، وسيتم اعتماد هذا المنهج في الدراسة باعتبار أننا سنحاول دراسة انعكاس التحول الديمقراطي على الوضع الأمني في الجزائر كدراسة حالة.

منهج تحليل المضمون : يعد أسلوبا يستخدم تقنية جمع البيانات و المقصود به التقدير و التقييم و التفسير المنظم لمحتوى و هيكل و وسائل الإتصال (خطاب ، نص ، ...إلخ) ، حيث تم الاستعانة بهذا المنهج في دراسة الوثائق و التصريحات و اخضاعها للتفسير و التقييم .

المقترب القانوني : من خلال المقترب القانوني تطرقنا الى الاجراءات القانونية و التدابير المتعلقة باحتواء الأزمة انطلاقا من المساعي الحوارية للسلطة مع الفواعل السياسية

و المدنية ، و وصولا الى الاجراءات القانونية التي سطرتها السلطات الجزائرية لمعالجة الأزمة الأمنية و في اطارها السياسي و القانوني .

تبرير الخطة :

تماشيا مع العنوان المعتمد تناولنا الموضوع من خلال ثلاثة فصول:

حيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار النظري و المفاهيمي المتعلق بآلية الإنتقال الديمقراطي في شكلها السوسيو– سياسي ، وأهم التعاريف و المفاهيم الواردة في مجال المفهوم ، و كذا وضع مفهوم الأمن في إطار نظري و تعريفي مع تبريز العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي و دلالاته ، اما بالنسبة للأمن كرابط ملازم لظاهرة التحول الديمقراطي لا تخلوا دراسته من المستويات و الابعاد نظرا لتعدد المفهوم و تنوعه و تحوله من المفهوم الجامد و الصلب الى مفهوم أوسع و أشمل بعد نهاية الحرب الباردة .

بينما خصصنا الفصل الثاني من هذه الدراسة للتحول الديمقراطي و الأزمة الأمنية في الجزائر، فبدأنا بأولى إرهاصات الانتقال الديمقراطي و الأسس و الميكانيزمات السياسية و القانونية الكفيلة بذلك ، و دور المجتمع المدني و السلطة الرابعة كفاعل أساسي في نماذج التحول الديمقراطي ، كل هذه الآليات لم تصمد أمام حدة الأزمة الأمنية الناتجة عن الإختلالات في المسار ، مما خلف أزمات متعددة اجتماعية ، سياسية و اقتصادية .

أما الفصل الثالث و الأخير فقد خصص لتداعيات التحول الديمقراطي على الوضع الأمني بعد توقيف المسار الانتخابي ما صاحبه من ردود فعل دولية وداخلية حول الأحداث ، و ما تلاه من اجراءات من حل للحزب الفائز و اعتقال قياديه و تشكل الجماعات المتطرفة على خلفية حدة الصراع على السلطة ، مما اجج الصراع بين السلطة القائمة و التيار السياسي للجبهة الإسلامية للانقاذ الذي تحول منتسبوه إلى النشاط المسلح ، هذا ما أنعكس بأزمة أمنية دفعت بالسلطة إلى اتخاذ تدابير و إجراءات قانونية و سياسية لمواجهة

هذه التحديات الامنية ، فنجاح الإجراءات السالفة الذكر في احتواء الأزمة لم يدم طويلا لتلقي أحداث الربيع العربي بضلالها على المشهد السياسي في المنطقة العربية بعد سنة 2011 ، تجنبت الجزائر رياح التغيير لبلدان الربيع العربي ساهمت فيه التجربة الأمنية المريرة خلال فترة التسعينيات ، و شكل فيه الوعي الشعبي عامل الحصانة من كل اختراق خارجي أو داخلي تُرجم في الحراك الشعبي الذي انطلق في 19 فيفري2019 .

الدراسات السابقة:

- ✓محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014
- ✓ إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم لسياسية، مصر، 2007
- ✓تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014
- ✓إسماعيل مرازقة، الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية،دور العوامل المؤثرة في دور الجرائد ليومية المستقل 1990-1994، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر
- ✓منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004- 2005 .

بعد تقديم هذه الدراسات السابقة، يتبين أن دراستنا تتميز بأنها تحاول أن توضح تأثير التحول الديمقراطي في الوضع الأمني في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

هناك عدة صعوبات كانت بمثابة مكابح لطموحات في بلوغ نتائج كبيرة عديدة وهامة ومن ضمنها :

- يعتبر موضوع الدراسة واسع بشكل يصعب الإلمام بكل جوانبه.
- حساسية موضوع الدراسة و خطورته.
- ضيق الوقت المخصص للإعداد الدراسة.
- التطورات الحاصلة في المشهد السياسي الجزائري و التي حتمت علينا اجراء مراجعات عميقة لمحتوى الدراسة .

الفصل الأول

المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي

تعتبر ظاهرة التحول الديمقراطي من بين المفاهيم الخلافية في علم السياسة بوصفه مفهوما حديثا يتميز بالمرونة وينشأ في مجتمعات مختلفة من حيث النضج السياسي، لذا نجد العلماء والباحثين أثارو جدلا وخلافا حول تحديد مفهومه.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي

لم يحظ مفهوم التحول الديمقراطي بالإجماع من قبل العلماء والباحثين والمهتمين، و يختلف من باحث لآخر، ومن مفكر لآخر، لذا سنتطرق لمجموعة من المفاهيم و التعاريف المختلفة للتحول الديمقراطي.

- ✓ يعرف المفكر المغربي محمد عابد الجبري التحول الديمقراطي بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع و لا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد و الجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى الدولة يقوم كيانها على ثلاثة أركان:
- ✓ حقوق الإنسان في الحرية و المساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافئ الفرص.
- ✓ دور المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم و انتماؤهم العرقي والديني و الحزبي.
- ✓ تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.[1]

[1] محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994 ص: 86.

- ✓ أما عالم السياسة الأمريكي فيليب شميطر فيعرف التحول الديموقراطي بأنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.[1]
- ✓ كما عرفه صاموئيل هانتجتون: بأنه عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية.....وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح.[2]

إذن عميلة التحول الديمقراطي هي مجموعة من الإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وتساهم فيها ثلاث قوى أساسية ذات دوافع مختلفة وهي النظام السياسي، المعارضة الداخلية، القوى الخارجية. ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المنتصر في الصراع.[3]

يظل التحول الديمقراطي عملية نسبية تؤدي إلى تغيير النظم السياسية من السلطوية نحوى الديمقراطية حيث أن احتمال تعرض عملية التحول الديمقراطي لانتكاسات تظل واردة، وللتخفيف من هذه الأخيرة لابد من اختيار الأسلوب الأنسب لعملية التحول، وتعتبر من بين

[1] بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، الطبعة الأولى القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008 ص: 29.

[2] Samuel Huntington ,traduit par : Française burgess,Troisiéme vague :les Démocratisation de la fin du xx siècle(paris :édition nouveau horizon),1996,p:121.

[3] عاطف سمير فهمي إمام، التجربة الديمقراطية في البحرين، دراسة في عقبات التحول الديمقراطي، 1999-2004، رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص: 21، 22.

أكثر الوسائل فعالية للقيام بعملية التحول الديمقراطي الاتفاقات التفاوضية التي تضمن تقبل قواعد السياسات الديمقراطية من قبل معظم أفراد النخبة.[1]

لإنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد من تكيف البيئة الاجتماعية التقليدية مع المتغيرات الديمقراطية الجديدة وبناء مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية ديمقراطية بدلا من المؤسسات القديمة للنظام السلطوي، وتحاشي الانقطاعات و التراجعات والانقلابات التي تقف عند حد زعزعة البيئة الاجتماعية وتفتيها دون مواصلة مرحلة البناء الحضري.[2]

تتسم عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية معقدة نتائج تفاعل جوانب مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتؤدي إلى تحولات الأهداف والعمليات، بالإضافة أنها عملية تتسم بعدم التأكد وتتضمن مخاطر الارتداد والعودة مرة أخرى إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

في الأخير إن الانتقال إلى الديمقراطية يطرح من الناحية العملية أحد الاختيارين:

أما الانتقال من خلال أسلوب التدرج الذي يفسح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لإنشاء مؤسسات تمثيلية ديمقراطية وأما سلوك طريق أخر غير سبيل التدرج، وذلك إما بحمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوى الديمقراطية وأما بإزاحته من طرف هذه القوى نفسها.[3]

نستنتج أن عملية التحول الديمقراطي تتطلب بيئة اجتماعية حضارية ترفض همجية العنف لصالح التعامل السلمي و تتحاشى السرية الغيبية بالممارسة العلنية و ترفض الوحدانية

[1] محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2005، ص: 451.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، الطبعة الأولى بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006، ص: 137.

[3] محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص: 83.

بالقبول بالتعددية.[1] و تقوم على بناء دولة قانون ذات مؤسسات سياسية واجتماعية قوية تحترم إرادة الناخبين من خلال تكريس التعددية السياسية ومبدأ التداول على السلطة.

المطلب الثاني: أشكال التحول الديمقراطي واستراتيجياته

1. أشكال التحول الديمقراطي

يقصد بها تلك الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، والإجراءات التي تتبع للإطاحة بالنظامغيرالديمقراطي، ويمكن التمييز بينها بثلاث أشكال للتحول الديمقراطي هي:

- ✓ **شكل التحول من أعلى**

يسميه البعض "بمنحة الديمقراطية" ففي هذا الشكل تلعب القيادة السياسية دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي، ويكون الدافع في الغالبة شعور النخبة الحاكمة أن محاولات الانشقاق على النظام القائم قد زادت، وأن عملية استخدام القوة والعنف اتجاه الجماهير أصبحت قريبة الوقوع، لذلك يأخذ الحكام بزمان المبادرة وتتخذ بعض الإصلاحات لامتصاص الغضب الشعبي وتطبيق المخاطرة بترك المنصب أفضل من المخاطرة بترك الحياة، وقد يكون ذلك انعكاسا لرغبة حقيقية في التحول نحو الديمقراطية أو حيلة سياسية للخروج من الأزمة بإقرار مجموعة من الإصلاحات للالتفاف على الغضب الشعبي، ومنح نفسها الوقت لصناعة آليات جديدة تسمح لها بالاستمرار في السلطة.

لقد تنوعت التجارب في هذا الشكل من التحول ومن أمثلته في إفريقيا مبادرة القيادة الزامبية في عام 1991 بالتخلي عن نظام الحزب الواحد وبدأ عملية التحول الديمقراطي، وفي أمريكا اللاتينية نجد البرازيل حيث قرر الرئيس "جيزيل" أن التغيير السياسي ينبغي أن يتم بالتدرج و البطء و الثقة، و بدأت الحكومة البرازيلية بالعملية في نهاية إدارة ميديتشي في عام 1973،

1 نهاد أبو القمصان، التحول المجهول ومخاطر الفوضى (دراسة ميدانية حول اثر العنف الانتخابي على التحول الديمقراطي و المشاركة السياسية للنساء) مصر، المركز المصري لحقوق المرأة، ص: 20.

واستمرت في فترة إدارتي جيزيل وفيجويريدو، وحققت طفرة إلى الأمام بإقامة نظام رئاسة مدنية عام 1958، وبلغت ذروتها بتدوين دستور جديد عام

1988 وانتخاب رئيس شعبي عام 1989[1] قد يأخذ العسكريون المبادرة و ذلك لأهمية المؤسسة العسكرية في ظل النظم السلطوية مثل اليونان والبرتغال في جنوب أوروبا.[2]

وأهم سمات شكل التحول من أعلى ما يلي:

- إن قادة النظم السلطوية يمكن أن يرتدوا على مبادرة التحول الديمقراطي، إذا أدى انفتاح النظام السياسي إلي بروز موقف تكون فيه تكلفة التسامح أعلى من تكلفة القمع بحيث يضر هذا التسامح بالنظام العام.[3]
- إن القرارات المتعلقة بتبني المؤسسات الديمقراطية الأساسية يتخذها المسيطرون على السلطة مدفوعين أساسا بمصالحهم الخاصة الشخصية والجماعية.[4]

✓ **شكل التحول من خلال التفاوض**

يحدث هذا الشكل من التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار متميز مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل.

---

[1] صامؤيل هنتغتون،ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوه،صدام الحضارات..إعادة صنع النظام العالمي، دون بلد الطبع: سطور، 1998، ص: 199.

[2]Terry karll, Phollipeschmitter, WhatDemocracyis and is not, jour nal of Democracy, vol 2, 1991P :277.

[3]عصام عبد الوهاب محمد أيوب، متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس 1994-2002، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية، جامعة القاهرة، 2006، ص: 63.

[4] مبارك مبارك احمد، القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز المحروسة، 2011، ص: 25.

وفقا لهذا الشكل تضطر القيادة السياسية لبدء عملية التحول الديمقراطي كإستراتيجية لمواجهة الأزمات لمواجهة الأزمات لامتصاص الغضب الشعبي الناتج عن تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مقابل عجز النظام القائم على تلبية المطالب الشعبية، إلى جانب خوف النخب الحاكمة من احتمال أفول نجم النظام السياسي أو أفول نجم إيديولوجيته والتردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس أو ضغوط خارجية متزايدة.[1]

لأجل نجاح عملية التفاوض لابد على كلا الطرفين إضفاء صبغة الشرعية على الطرف الآخر، فعلى الحكومة أن تتقبل القوى المعارضة كممثلين شرعيين لقطاعات من المجتمع، وفي المقابل على المعارضة أن تعترف بالحكومة كشريك له قيمة في عملية التغيير، وأن تسلم ضمنيا أو صراحة بحقها حاليا في الحكم مع منح ضمانات للنخب الحاكمة القديمة لحماية امتيازاتها ولمنع أي مساءلة عن أي جرائم خلال الحكم التسلطي.[2]

هناك العديد من الحالات التي صنفت ضمن هذا الشكل مثل جنوب افريقيا (1989-1990)، فبعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية تم الإنفاق على التفاوض بين **نيلسون موندیلاو دوكليرك** حيث قال **دوكليرك:** إن الدرس المستفاد **من روديسا** كان فحواه أنه "عندما سنح الفرصة لإجراء مفاوضات حقيقية وبناءة لم يتم اقتناصها... فسارت الأمور بصورة غير سليمة لأنهم انتظروا طويلا قبل الدخول في تفاوض جوهري. فلا ينبغي لنا أن نقع في هذا الخطأ"[3]

[1] عبد الرحمان حمدي، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، عدد 113، جويلية 1993، ص: 18.

[2] مبارك مبارك أحمد، مرجع سابق، ص: 37.

[3] صامؤيل هانتغتون، الموجة الثالثة، للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، الطبعة الأولي، دار سعاد الصباح، القاهرة،1993، ص: 132.

✓ **شكل التحول من خلال الشعب**

هذا الشكل من التحول يفرض من الشعب، ويأتي إثر صراعات عنيفة وانتشار أعمار الاحتجاجات والعنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف وسعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية، وتجنبا لانهيار النظام كما حدث في مصر ثروة 25 يناير 2011.

إذن في هذا الشكل يفرض الشعب عملية التحول الديمقراطي على السلطة، نتيجة تدهور وضعف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث يعبر عن رفضه لها بالعنف والاحتجاجات، ولامتصاص هذا الغضب الشعبي واحتواء الوضع تضع السلطة مجموعة من الإجراءات، كما يمكن الإشارة إلى أن الحركات الاجتماعية الغاضبة قد تنجح في إقصاء قيادة تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها جوزيف استراد على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقته قضائيا مع مخالفات مالية وانتهاك لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قيادته في ارتكابها.[1]

نخلص أن عملية التحول الديمقراطي تتميز بالتعقد وتعدد المراحل، كما أنه من الناحية الواقعية نجد أكثر من شكل لإحداث عملية تحول ديمقراطي في حالة واحدة، و أنأفضل شكل لإحداث عملية التحول الديمقراطي هو الذي يبادر فيه النظام السياسي من تلقاء نفسه بعملية التحول الديمقراطي، وبهذا يتجنب الضغوط الداخلية والخارجية ويحقق الاستقرار لشعبه.

2.استراتيجيات التحول الديمقراطي

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أهم الاستراتيجيات التي تقوم عليها عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال المدخل الاقتصادي و المؤسساتي، محاولة القيام بنوع من الاستخلاص النظري

[1] صامؤيل هانتغتون، الموجة الثالثة، للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،مرجع سابق، ص: 132.

والمنهجي انطلاقا من استحضار خلفيةالعديد من تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم لكشف بعض القوانين الأساسية لإنجاز الإصلاحات السياسية والدستورية والديمقراطية في دول العالم الثالث، هذا هو الجهد الأساسي التي تحاول الدراسة التعاطي معه بالإضافة إلى حرصها على تحليل أسباب بعض الإخفاقات أو التعثرات ورصد التحديات القائمة في مراحل الانتقال الديمقراطي.[1]

لقد اهتمت الاتجاهات الحديثة لدراسة النظم السياسية بالسعي إلى معرفة:

-أسباب التباينات بين مختلف تجارب التحول الديمقراطي الناجمة عن الاستراتيجيات التي يتخيرها الفاعلون السياسيون.

- استجلاء مدى ارتباط هذه التباينات بظروف اقتصادية واجتماعية نمت بعيدا عن سيطرة صانعي القرار.

- طرح تساؤلات حول إمكانية التوصل إلى تحقيق تمايز بين فاعلية مختلف الاستراتيجيات.

- اكتشاف صيغة عالمية لإستراتيجية التحول الديمقراطي.

تشير الدراسة إلى أن مرحلة الانتقال الديمقراطي من أكثر المراحل خطورة في عملية التحول إلى النظام الديمقراطي، نظرا للأسباب التالية:

-إمكانية تعرض النظام لانتكاسات و مقاومة للإصلاحات؛

- تعايش بنيات ومؤسسات النظام القديم والنظام الجديد؛

-مشاركة ذوي الاتجاهات السلطوية و الديمقراطية في السلطة عن طريق الصراع أو الاتفاق.

[1] عبد العظيم محمود حنفي، دراسة حول استراتيجيات التحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011، ص: 86.

وعلى ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تناول أهم استراتيجيات الانتقال الديمقراطي من خلال مستويين:

المستوى المؤسسي والمستوى الاقتصادي، ففي المحور المسمى ب" إستراتيجية البعد المؤسسي والدستوري"، يرى الباحث أن البعد المؤسسي هو الإستراتيجية الأساسية والهامة للتحول الديمقراطي داخليا، نظرا لما للهياكل المؤسسية من أهمية خاصة في إرساء دعائم هذه التغيرات، ذلك أن تأسيس عدد من المؤسسات السياسية التي تمكن الأفراد من المشاركة في السلطة على نحو ديمقراطي مثل: السماح بنظام تعدد الأحزاب و انجاز انتخابات تنافسية حقيقية و إتباع نظام التمثيل النسبي، على أساس أن كلا من المؤسسات والاستراتيجيات ينبغي أن تتلاءم مع الظروف البيئية القائمة والتي تتضمن أيضا العوامل الخارجية.[1]

ويؤكد الباحث عبد العظيم محمود أن الدراسات المهتمة بالتحولات الديمقراطية تبرز وجود أسلوبين أساسيين للتأثير في عملية التحول الديمقراطي من خلال الجهود السياسية:

– الأسلوب الأول: يتمثل في تغير الظروف الاجتماعية التي تؤثر في عملية توزيع مصادر القوة؛

– الأسلوب الثاني: يميل إلى إرساء مؤسسات سياسية ملائمة للظروف الاجتماعية السائدة

و من ناحية أخرى، فقد أشارت بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية في دول الجنوب، إلى أهمية القيادة في صياغة إستراتيجيات الإصلاح السياسي وإدراك البدائل المتاحة و تقديم اختيارات عقلانية لبدائل المؤسسة والسياسة.

[1] عبد العظيم محمود حنفي، مرجع سابق، ص: 89.

بعد ذلك تنتقل الدراسة إلى تحديد أهم الأسباب الدافعة بالنخبة إلى الإصلاح، كما تؤكد دراسات الموجة الثالثة، فهي ذاتها العوامل التي تعجل بتحليل النظام السلطوي وتفككه، يرصدها الباحث في العوامل الآتية:

1.وجود معدلات واضحة للفشل في أداء النظام السياسي وخاصة في الجانب الاقتصادي. (أزمات اقتصادية، تراجع معدلات النمو الاقتصادي...)

2.التأثير الاجتماعي على فئات متزايدة من المجتمع بسبب ضغوطات الأزمة الاقتصادية، مع تضرر الطبقات العمالية الكادحة والفئات الضعيفة.[1]

3.عجز النظام السلطوي على حل تفاقم الأزمات الاقتصادية، مما ينتج عنه انقسام في النخب المسيرة.

وقد تحفظ بعض دارسي الموجة الثالثة على العوامل الدافعة إلى التحول الديمقراطي، مؤكدين على أن أزمات السياسة العامة وخاصة الاقتصادية الكبيرة، قد لا تشكل تهديدا للنظام السلطوي بما يدفعه دفعا نحو الإصلاح إذا أظهر القدرة على التعامل مع مشكلاته و عثراته، بمعنى أن قدرة النظام على تدبير أزماته يرفع عنه ضغط القيام بالإصلاحات السياسية. ومن جهة أخرى، لا يمكن نجاح الحراك الاجتماعي المستقل ما لم يتوفر له التنظيم الملائم، كما يمكن للنخبة السياسية تجنب انجاز عملية التحول الديمقراطي، إذا كانت الانقسامات في داخلها تمثل خطورة وذات أثر محدود على بنية النسق السياسي القائم خصوصا مع غياب بديل سياسي واضح.

انتقلت الدراسة بعد ذلك للحديث عن ما سمته بـ "القضايا البنيوية الأفقية والرأسية" التي تشكل القضايا الأكثر صعوبة لأنها

[1] عبد العظيم محمود حنفي، مرجع سابق، ص: 92.

تتعلق بتوزيع السلطات، حيث تتعلق القضية الأولى بنوع النظام المراد تأسيسه، و هل سيكون رئاسيا أو برلمانيا وما إذا كانت الهيئة التشريعية ستتألف من مجلس واحد أم مجلسين، وذلك راجع إلى طبيعة الدولة بسيطة أم مركبة، كما أن التاريخ أثبت الحاجة إلى قضاء مستقل قادر على منع فروع الحكم الأخرى من تجاوز الحدود الدستورية، خصوصا ما يتعلق بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى أن النظام الانتخابي يعد من أهم العوامل التي تؤثر في النظام الحزبي وفي المسار الديمقراطي ككل، غير أنه في نظام حديث العهد بالديمقراطية يكونبناء نظام إنتخابي حصيلة مفاوضات ومساومات و توافقات مكثفة بين النخبة والعناصر المناوئة أو المعارضة لها، بحيث يحاول كل طرف زيادة المكاسب المستقبلية المتوقعة من خلال اختيار النظام الانتخابي المناسب لها. وقد تلجأ بعض النظم السياسية في نظامها الانتخابي (مثل النظام الكوري الجنوبي) إلى الجمع بين نظامي الانتخاب الفردي والانتخاب بالحصص، كمحاولة للتوفيق بين المطالب المتعارضة لكل من النخبة والعناصر المختلف معها، حيث يشعر كل فاعل أن النظام القائم يحقق له مصلحة ما.

إن معظم الدراسات التي تناولت البعد المؤسسي توصلت إلى صعوبة وجود نموذج واحد للديمقراطية يصلح لدولة الجنوب حيث تتحدد فاعلية النموذج الديمقراطي طبقا لكل من التاريخ السياسي للدولة ومدى تنوعها الإثني والعرقي ونمط الحياة الاجتماعي والاقتصادي.

تتطرق دراسة الباحث محمود أيضا إلى "الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي" والإجراءات التي اتبعتها الخبرات التاريخية لتجاوز النظم غير الديمقراطية، فالانتقال من السلطوية إلى نظام ديمقراطي هي عملية مركبة و كفاحية و يكتنفها الغموض في كثير من مراحلها تتراوح بين التدرج السلمي إلى الانقلاب العنيف أو الثورة الشعبية.[1]

[1] عبد العظيم محمود حنفي، مرجع سابق، ص: 102.

يعتبر صاحب الدراسة، بأن من صعوبات التطور الديمقراطي (الاتفاق المؤسسي و الاجتماعي) تنبع ظاهرتين أساسيتين ترتبطان ببعضهما جزئيا، وهما التفتت الاجتماعي الذي يتناقض مع المجتمع المدني، وتنامي الحركة الإسلامية التي تعمق حسب رأيه الثنائية القطبية السياسية، رغم أن إدعائه تنامي ظاهرة الحركة الإسلامية مع إهمال تطورها الفكري والسياسي والتاريخي يؤكد حرصها الراهن على النضال الديمقراطي السلمي إلى جانب القوى الديمقراطية الوطنية.

تخلص الدراسة في الأخير بعد استعراضها من منظور مقارن، إلى وجود صلة بين الوضع الاقتصادي الذي ورثته النظم الديمقراطية الحديثة عن النظم التسلطية السابقة من جهة، وآفاق رسوخ الديمقراطية من جهة أخرى، أما فيما يتعلق بدور الدولة ونطاق تدخلها في توجيه الاقتصاد، فقد أثبتت الدراسات الإحصائية المعاصرة وجود علاقة قوية بين كل من الاقتصاد الرأسمالي والديمقراطية،

خاصة في ظل استقرار الأول و استمراريته فترة زمنية طويلة.كما تستنتج الدراسة أن ارتفاع المستوى الاقتصادي يتيح التقليل من الصراعات و التوترات.[1]

المطلب الثالث: الظروف المكرسة للتحول الديمقراطي

إن النظام السياسي في حركية دائمة فهو حسب دافيد إيستون(David Eston) يعيش في بيئة يتبادل فيها التأثير والتأثر وهذه الأنظمة التي تعرف التحول تعاني من اختلالات في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية و السياسية ما يؤدي إلى المطالبة بتغيرات و تحسين الأوضاع ومن هنا نرى أن الدول تنتهج التحول الديمقراطي لأسباب داخلية وأخري خارجية وهي:

[1] عبد العظيم محمود حنفي، مرجع سابق، ص: 105.

✓ **العوامل الداخلية:** اختلفت العوامل الداخلية التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي وتنوعت كالتالي:

1.انهيار قدرات النظام

إذا فقد النظام شرعيته في الحكم ولم يعد يستطيع التغلغل في كل شبر من أنحاء البلاد و يصبح لا يمثل انعكاسا للواقع الاجتماعي و السياسي في المجتمع.فقدرات النظام تعني وجود علاقة بين المدخلات و المخرجات ومدى قدرته للاستجاب لهذه المدخلات التي تتوقف عليها قدرته على النجاح والاستمرار والاستقرار أو الفشل.[1]

2. العوامل الاقتصادية

إن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة لذلك يعد الاقتصاد عامل جد مهم في عملية التحول وهذا راجع لعلاقته الشديدة بالسياسة.

إن زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع مستوى التعليم وهذا ما يؤدي إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة وهذه الأخيرة تريد أن تعبر عن مصالحها من خلال قنوات ومؤسسات شرعية وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للنظام القائم. وكذلك عند وجود اختلالات تلجأ الدولة إلى اقتراح مجموعة من الإصلاحات كمحاولة لإصلاح الوضع القائم.

3. دور القيادة

نقصد بالقيادة هي الفئة التي لديها الرغبة والقدرة والجرأة على تفعيل وترسيخ عملية التحول مما يوصلها إلى السلطة.

[1] إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم لسياسية، مصر، 2007، ص: 22.

و هناك من يرى أن القادة في العالم الثالث لا يطبقون الديمقراطية الحقه وذلك مخافة لتضرر مصالحهم وهذا الرأي لا يشمل ذوي السلطة فقط بل أيضا المسؤولين الحكوميين أو العسكريين أو ملاك الأراضي ... الذين يسيطرون على السلطة و يوجهونها حسب مصلحتهم.[1]

4. الثقافة السياسية

و نعني بها مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة في الدولة، ولذلك فالنظام السياسي يخلق و يزرع سياسة وفقا للنظام الحاكم أي أنها تتعلق بالتوجيهات السياسية نحو النظام السياسي التسلطي ولذلك هذه الثقافة ليس لها أي علاقة بالديمقراطية ومبادئها لذلك كلما كانت هناك ثقافة سياسية صحيحة ساعد هذا في عملية التحول ويختلف دور العامل الثقافي من مرحلة لأخرى.حيث أن في بداية عملية التحول تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر تكثفا وعندما يتم بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية تبرز أهمية الثقافة مرة أخرى وفي مرحلة تعزيز الديمقراطية يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات وكيف يديرونها ويعملون بداخلها.[2]

5. تزايد قوة المجتمع المدني

وهو عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية فعلى المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية و التصنيع و التحضر تعمل هذه المتغيرات جميعا على خلق وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية ، فالعديد من هذه الأنظمة كما أشار**(ديتوكفيل)** هي حجر أساس للديمقراطية حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات فهم يتحدون

[1] إلهام ثابت سعيدي، التحول الديمقراطي في الجزائر طبعة عملية التحول الديمقراطي ، قسم علوم سياسية و علاقات دولية، 10، 11 ديسمبر 2005، ص: 80.

[2] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص: 33.

مباشرة الأنظمة السلطوية،على المستوى الفردي فإن ارتفاع معدلات النمو الثقافي للدول النامية واحتكاكها بالعالم الخارجي زاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية.

✓ **العوامل الخارجية**

وهي المتمثلة في التأثيرات البيئية الخارجية على الأنظمة السلطوية في إحداث التحول الديمقراطي وفقا لمصالحهم وتزايد دورها كثيرا بفعل ثورة الاتصالات ومن هذه العوامل:

1. دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية

وهنا نتحدث عن الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية و النقدية وتزايد نقودها ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي فالدول التي عرفت التحول وقعت في فكي كماشة خدمات الديون ما جعلها تعرف أزمة الديون لأن هذه الدول كانت تعتمد في اقتصادها على الريع البترولي و لجأت هذه الدول إلى إعادة الجدولة مقابل شروط سياسية كان لها انعكاسات على سيرورة النظام السياسي من المزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية فتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على الديمقراطية السياسية كشرط ثالث لتقديم المنح والمساعدات لهذه الدول.[1]

2. النظام الدولي بعد الحرب الباردة:

إن انهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يمثل القاعدة الكبرى لهذه الأنظمة الشمولية والسلطوية بالغ الآخر على الدول لتي انتهجت التحول الديمقراطي و تحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي وتدعم هذاالاتجاه أيضا لدى القوى والاتجاهات

[1] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ص: 94، 95.

المعارضة التي تطالب بالحرية وبحقها في التنظيم والتغيير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب الرأي العام

3. العدوى أو الانتشار: ويقصد بها (كرات الثلج) نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على قيام دول أخرى بانتهاجه وهو من الأسباب التي أدت إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية ولعل وجود نماذج ناجحة شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية و لقد ظهر أثر هذه النماذج عام1990 في حالات بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا وألبانيا وتظهر أهمية ذلك لآن في التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية، قد لعب أيضا التقارب الجغرافي و التشابه دوره في انتقال عملية التحول من دولة لأخرى.

4. **التدخل الخارجي:** قد تؤدي هزيمة الدولة في الحرب أو وقوعها تحت الاحتلال إلى سخط الشعب على النظام والمطالبة بتغيير الحكام، كما أنه يمكن للغزو الخارجي من بلدان ديمقراطية أن يسقط النظام السلطوي و يقيم النظام الديمقراطي.

أخيرا إن تجربة التحول الديمقراطي تتمتع بالخصوصية من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى في الدولة الواحدة حيث يلعب كم عامل من العوامل السابق دورا في عملية التحول الديمقراطي لكن تختلف أهميته من بلد إلى آخر و من مرحلة إلى أخرى.[1]

المطلب الرابع: دلالات التحول الديمقراطي

لمعرفة وجود تحول ديمقراطي في دولة ما نجد مجموعة من المؤشرات والآليات التي ترشدنا إلى ذلك منها:

1.ترشيد السلطة: بمعنى أن تكون السلطة التي تعرف تحول على أسس قانونية وشرعية ومستقلة عن كل الارتباطات التقليدية (كالانتماء إلى طبقة الجيش مثلا) فالسلطة السياسية

[1] إلهام ثابت سعيدي، مرجع سابق، ص ص: 94، 95.

يجب أن تسعى إلى خلق مجموعة من المعايير والضوابط التي ينتج عنها أي يصبح النظام الحاكم خاضع لمجموعة من القوانين.[1]

2. التمايز البنيوي: لا بد أن يسعى النظام إلى تحقيق مساواة ببعدها الاجتماعي والسياسي و نعني بذلك أن تؤدي في المجتمع قواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية على جميع الأفراد فمثلا تولية المناصب يجب أن تكون على أساس الكفاءة العلمية والمهنية وليس على أساس امتيازات ضيقة كالقرابة أو النسب.

3. إقرار التعددية السياسية: ويعنى بها مشروعية تعدد الآراء السياسية وهذا يؤدي إلى وجود تنوع في القيم والممارسات، فالتعددية هي ضرورة وجود تنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع بحيث تكون القوة موزعة بين مراكز القوة بدلا من احتكارها في مركز واحد.[2]

4. الدعوة إلى العمل بمبدأين المشاركة السياسية والثقافية: إن المشاركة السياسية تتخذ أشكالا مختلفة كالمشاركة في الانتخابات وهو ما يعرف بمفهوم المواطنة، والمشاركة في صنع السياسات العامة ومناقشتها وتنفيذها. فالنظام الديمقراطي هو الذي يكون قائم على أسس المشاركة السياسية والثقافية.[3]

5. بناء ثقافة سياسية ديمقراطية: و ذلك عن طريق تنشئة المواطنين تنشئة صحيحة وسليمة وينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي المعارض لتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية.

[1] إلهام ثابت سعيدي، المرجع نفسه، ص ص: 82، 83.

[2] إسراء احمد إسماعيل، مرجع سابق، ص: 37.

[3] إلهام ثابت سعدي، مرجع سابق، ص: 83.

6. تفعيل دور المجتمع المدني: يشير هذا اللفظ إلى مختلف المؤسسات والاتجاهات المهنية والنوادي الثقافية والاجتماعية التي تنشئ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم، والدفاع عنها لمواجهة سلطة الدولة. فالمجتمع المدني هو القادر على توجيه الرأي العام نحو المشاركة الحقيقية.[1]

7. دعم الإعلام المستقل: لا بد من و جود إعلام حر و لا تقوم القلة الحاكمة باحتكار مصادر المعلومات إذ أنه يخدم المصلحة العامة دون تحيز أو انتماء لجهة معينة وفي الأخير يمكن أن نقول أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة وتستغرق بعض الوقت، فعادة ما تكون مصحوبة ببعض التوترات والمشكلات، وقد تتعرض لانتكاسات ما لم يتم توفير مقومات استمرارها، و عليه لتحقيق التحول الديمقراطي وبناء دولة قطرية لا بد من توفير البيئة التحتية الضرورية لعملية الانتقال و هذا يكون عن طريق المشاركة السياسية.

المبحث الثاني :الإطار ألمفاهيمي و النظري للأمن

إن مفهوم الأمن يثير الكثير من الغموض والتعقيد لدى الباحثين في العلاقات الدولية، مما يجعلنا نتمعن في هذا المفهوم.

المطلب الأول: تعريف الأمن

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر تختلف درجتها و أنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذالك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو النظام الدولي.[2]

[1] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص: 39.

[2] سليمان عبد الله حربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و ابعاده، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، ص: 9.

أولا: الأمن لغة

تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية والأجنبية كلمة "الأمن"، مرادفا للطمأنينة أو نقيضا للخوف مساويا لغياب الخطر، متفقا مع ما ورد في النص القرآني حيث نجد كلمة "الأمن"، في صيغ مختلفة فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وما ينجز عنه من راحة النفس، باستثناء مفاهيم الأمن والأمانة والإيمان وهي الأكثر في النص القرآني، فإن كلمة " الأمن"، وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة "امنين" ومنها ثلاث مرات ذكر فيها "الأمن" بصيغة مقابلة للخوف في قوله تعالى:"فليعبدوا رب **هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف (4).**[1] **وقوله كذالك** :"**وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا**"،**وقوله تعالى:**"**وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوها إلى الرسول والى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولو لا فضل من الله عليكم ورحمته لاتبعكم الشيطان إلا قليل**" **(83).**[2]ومنه الأمن ضد الخوف، يعد مفهوم الأمن من المفاهيم الغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها: زوال الخوف وطمأنينة وعدم الخيانة،الثقة، التصديق، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة.[3]

ثانيا: الأمن اصطلاحا:

يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية إلا انه أخذ أبعاد أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية و مستجداتها، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة:

تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بأن تعريف الأمن هو:"حماية الدولة من الخطر أي القهر على يد قوة أجنبية".

[1] الآية 4 من سورة قريش،القرآن الكريم برواية حفص.

[2] الآيتين 81 ،82 سورة الأنعام، القرآن الكريم.

[3] ممدوح شوقي كامل، القوم الأمني والجماعي الدولي، دون طبعة، القاهرة دار النهضة العربية ،1985 ،ص: 28.

– يقدم هنري كيسنجر تعريف للأمن بأنه " أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في بقاء"

– أما روبيرت ماكنمار(Robert Macnamara) أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن لقوله "لا يمكن لدولة أن تحقق أمنها إذا ضمنت حد ادني من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية [1] فالأمن في نظر ماكنمارا هو التنمية ومن دون تنمية لا مجال للحديث عن الأمن

أما باري بوزان (Barry Buzzan)، وهو احد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطه على انه "غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع". يعتبر تعريف باري بوزان من أحدث تعريفات الأمن الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية. ويراه أيضا انه: "العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي اعتبرها معادية في سعيها للأمن، إن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى، أساس الأمن هو البقاء لكن يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني ب: "العمل على التحرر من التهديدات"، ذلك أنه في ظل الفوضوية فان الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا.

ونجد كذلك الأستاذ أرنولد والفرز (Arnold Wolfers)الذي سار في نفس هذا الاتجاه ولكن مع التفسير لقضية غياب الخوف، حيث يؤكد "الأمن" هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة،

[1] روبرت ماكنمارا ، جوهر الأمن، ترجمة : يونس شاهين، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1971، ص: 39.

هذا في جانبه الموضوعي أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل " للأمن" حيث يمكن القول بأنه: " قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وباقي قدراتها في شتى المجالات للحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات من الداخل والخارج في السلم وفي وقت الحرب وذلك مع استقرار هذا في الحاضر والمستقبل".

من خلال استعراض التعريفات السابقة للأمن، يمكن لنا استخلاص ثلاث صفات رئيسية للأمن هي:

النسبية : بمعنى أن الأمن أمر نسبي في العلاقات الدولية، فلا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه لأن ذلك يعني تهديد أمر الآخرين.

الشمولية: بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف على عنصر أو بعد واحد وإنما يرتبط بمجموعة من الأبعاد السياسية منها العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، النفسية...

الديناميكية : بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة، ولا يوصف بالجمود بل هو مفهوم متطور يعني أشياء مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة بمعنى مسألة الأمن المتغيرة تتأثر بتطور الوضع الدولي.

المطلب الثاني: اصناف الامن وابعاده :

أولا : أصناف الامن :

يمكن إيجاز ثلاث أصناف للأمن وهي:

[1] ممدوح شوقي كامل، القوم الأمني والجماعي الدولي، مرجع سابق ص: 46.

1.الأمن الوطني (القومي)(Nationalt Sécuri):

يعرفه أمين هويدي: الأمن القومي لأي دولة هو مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية،[1] ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية التي تمس الكيان الداخلي للدولة.

هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

- ✓ **المدرسة الإستراتيجية:** تركز على الجانب العسكري و التهديد الخارجي، والدولة كوحدة في تحليل العلاقات الدولية.
- ✓ **المدرسة المعاصرة (التنموية):** يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية اجتماعية وثقافية.

- يرى روبيرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "**جوهرة الأمن**" حيث قال: "**الأمن هو التنمية فالأمن هو ليس تراكم السلاح بالرغم من أن ذالك قد يكون جزءا منه، والأمن ليس هو التراكم العسكري التقليدي بالرغم من انه قد يحوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن**". ويربط مكنمارا بين الأمن والتنمية. وأوضح أنها لا تقتصر على البعد الاقتصادي. بل يجب أن تشمل الأبعاد الأخرى.

من خلال المفاهيم المقدمة للأمن القومي أو الوطني نجد أنها تركز على النضرة الضيقة للأمن باقتصارها على حماية الدولة ككيان، دون التطرق لأبعاد أخرى للأمن تتعدى النطاق

[1] أسس ومبادئ الأمن الوطني، لوحظ يوم 26-02-2019 على الموقع www.moqatel.Com .

الإقليمي للدولة وخارج نطاق السياسة الخارجية باعتبارها تطبق آليات وإجراءات وسياسات من منطق منظور الدولة للأمن.[1]

فعلى المستوى الداخلي فلأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس استقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة الغير الشرعية، تجارة المخدرات وحتى التدخل العسكري.[2]

2. الأمن الإقليمي (régionalesécurité):

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة الذي عرفت التنافس الشديد بين المعسكرين الشرقي والغربي حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الإتحاد السوفيتي ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة.

ارتبط نضام الأمن القومي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزه:[3]

– المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة الفكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن وسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تعود إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحرب.

– ويقصد بالأمن في إطاره الإقليمي، تكامل مجموعة من الدول التي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي. يعرف أيضا الأمن الإقليمي على انه " مفهوم

[1] ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، تخصص: سياسة مقارنة (جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010)، ص 15.

[2]، ليندة عكروم، المرجع نفسه ، ص: 16.

[3] ليندة عكروم ، مرجع سابق ، ص 15.

سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم.[1] يعمل النظام الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدولة الداخلية، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذالك عبر صياغة تدابير محددة بين الدولة المعنية ضمن نطاق إقليمي انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة.

- 3 الأمن الدولي:

إذا كان الأمن الإقليمي يحصل في إطار منطقة أو إقليم معين، فان الأمن الدولي يشمل على كل دولة من أعضاء البيئة الدولية.

لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالمية أخرى، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق في ضل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتوائها، و المقصود بالأمن الجماعي هو " النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، على وسائل الدفاع الخاصة، أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط 1، لبنان: دار النهضة العربية ،2008، ص 123.

الحماية"[1] ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تحتضن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمه التطبيق والتنفيذ.

ثانيا: أبعاد الأمن:

من خلال تعرضنا لمفهوم الأمن ومستوياته تبين وجود عدد من الأبعاد الأمنية المترابطة والمتداخلة ،والتي تشكل في مجملها مجموعة الوسائل والقدرات المتاحة لتحقيق الأمن، وعلى غرار مستويات الأمن تختلف الأهمية النسبية لكل بعد أمني من دولة إلى أخرى، وذلك باختلاف خصائص الدول وطبيعة التغيرات الحاصلة في هيكلة النظام الدولي وهذه الأبعاد هي:

1.البعد السياسي: يعتبر هذا البعد العنصر الأساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها، وهو ذو شقين: سياسة داخلية لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وسياسة خارجية لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي لتحقيق مصالح الدولة. فبالنسبة لمطالب السياسة الداخلية لابد من الاستقرار في إطار الشرعية الدستورية، والتداول السلمي على السلطة، وتوجيه التنافس للقوى الداخلية والاتجاهات السياسية لصالح الأمة، أما بالنسبة لمطالب السياسة الخارجية فهي مرتبطة بتأمين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات الدولة، دون الخضوع لأي ضغط خارجي، بالإضافة إلى قدرة وكفاءته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها.[2]

[1] تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014) ص 45.

[2]David Allen Baldwin, Security studies and the end of the cold war world politics, vol 01,n°48, october, 1995, p : 123.

2. البعد الاقتصادي: ويهتم هذا البعد بحماية الإنسان من الشعور بالخوف من أن يجد نفسه ومن يعيلهم يعانون من الحرمان ومن إشباع حاجاتهم الأساسية الغذاء والملبس والمسكن ومتطلبات الحياة التي لا غنى عنها، وعليه فتحقيق الأمن الاقتصادي مرتبط بقدرة الأفراد للحصول على فرص للعمل تضمن لهم الحصول على المواد اللازمة والضرورية لحياتهم.[1]

تعطي القوة الاقتصادية للدولة ثقلا سياسيا على المستوى الإقليمي والدولي، كما أن دخول الدولة في إطار تكتلات اقتصادية مع دول أخرى في إطار تنظيم إقليمي أو دولي إلى زيادة القوة، وهو ما يحقق في نفس الوقت الأمن الجماعي لتلك المجموعة، والاقتصاد ركيزة مهمة وحيوية للقوة العسكرية، كما أن البعد الاقتصادي يعوض ضعف البعد الجيو بوليتيكي، ذالك أن القوة الاقتصادية من المتغيرات التي يمكن تنميتها بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو المقومات الأساسية للمصادر الطبيعية.[2]

3 البعد العسكري:

إنه أكثر أبعاد الأمن فاعلية ، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبدا، لأن ذالك الضعف يؤدي إلى انهيار أمن الدولة، وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماما وضمها لدول أخرى (الدولة الغازية)، أو تقسيمها لدويلات، وقد تلجأ الدولة الضعيفة عسكريا إلى دولة إقليمية أو كبرى لحمايتها وهذا ما يؤدي في غالب الأحيان إلى انتهاك تلك الدولة الكبرى لأمنها الوطني.[3]

[1] محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014، ص: 61.

[2] محمد مسعود بونقطة، ، المرجع نفسه ، ص 62.

[3] عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمي في النظام العالمي الجديد، السياسية الدولية، لعدد 129، جويلية 1997،ص، 12.

إن البعد العسكري يرتبط بباقي أبعاد الأمن ارتباطا شديدا، فضعف أي منها يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية،فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، بينما يكون استخدامها مبكرا لتغطية هذا الضعف، وضعف القدرة الاقتصادية يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم، كما لا يمكن من تسليحها بأسلحة عصرية فعالة، والضعف في القوة الاجتماعية يؤدي إلى حد من حجم قوات أو عدم القدرة على استيعاب الأسلحة الحديثة، أو قد تكون القوة المسلحة ضعيفة الإيمان بالقضايا الوطنية، أو موالية لطائفة إيديولوجية بعينها، مما يؤثر على أدائها القتالي.[1]

4- البعد الاجتماعي:

يتمحور البعد الاجتماعي حول تهيئة المواطن ليؤمن ذاته وغيره، فردا كان أو جماعة أو مجتمع أو مجتمعات، باعتباره القوة الفاعلة للأمن، وهو في نفس الوقت المعني بتحقيقه، كما يتمحور حول تحقيق استقرار المجتمع وتماسك هويته وما يلحق به من اتجاهات فكرية وميراث حضاري وعادات وتقاليد وقيم ومعتقدات، وبحسب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق **روبرت ماكنمارا** "فان" الأمن هو التنمية" ويعرف تقرير التنمية البشرية عام 1993 التنمية بأنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، فالبعد الاجتماعي للأمن لا يقل أهمية عن الأبعاد الأمنية الأخرى، بل ومن غير المجدي تناول القضايا الأمنية بغض النظر عن التأثيرات المتبادلة بين البعد الاجتماعي وغيرة من الأبعاد الأمنية.

5- البعد البيئي:

البيئة تعني تحديدا للإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات من غذاء، كساء دواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بين البشر.[2]

[1] محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي مرجع سابق، ص، 64.

[2] محمد كمال التابعي، التنمية البشرية المستدامة ، المفهوم والمكونات ، مفاهيم، العدد 14 فيفري ،2006 ،ص 25.

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي أو الجوفي وانقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية منها والمائية، تدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث وإفرازاته المختلفة في تغذية البطالة، اللاجئين والهجرة تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته،[1] تضاف إلى ذالك الأوبئة والتي أخطرها مرض السيد أو فيروس نقص المناعة لكونه يمس الأفراد في مرحلتهم الإنتاجية ولا يوجد علاج ضده إذ يعد أخطر الأوبئة لانعكاسه سلبا على الاقتصاد والتنمية، والأمن، والاستقرار السياسي.[2]

6 البعد الشخصي (الفردي):

لقد أصبح الأمن الشخصي مهددا على درجة كبيرة خاصة مع تصاعد التهديدات الأمنية الجديدة التي خلفتها الحرب الباردة، والتي ظهرت جليا في هجمات 11 سبتمبر 2001 وتطور التهديدات التي تهدد الأمن الإنساني منها الإرهاب، المخدرات، التلوث البيئي وغيرها، والتي أصبحت تهدد حياة الإنسان بالدرجة الأولى وتشكك في استمراره وبقاءه. وهو ما أنعكس سلبا على بقية الأبعاد الأخرى نظرا لتكاملها وارتباطها.[3]

[1]FranciscoA.MagnoEnvironementalSecurityin the china sea،Security Dialogue (vol 28 ،N° 1,March1997) p 97.

[2]RobertHechetColusoyiAdeyicet Iris Smini, " La lutte contre e sida: njeux du éveloppementmondial Finance t Développement, (vol 39, n1, Paris,1998), p: 36.

[3] محمد مسعود بونقطة ، مرجع سابق، ص: 68.

المطلب الثالث: التعريف التقليدي للأمن.

تعرضت النظرية الواقعية لمفهوم الأمن من حيث تركيزها على البعد العسكري والقوة العسكرية كعامل محدد في تحقيق أمن ومصلحه الدولة.[1] وهذا ما أكدت علية كتابات كل من **هانس مورغانتو** و**كنيث** و **التز و ريمون أرون ، وكيسنجر** ، وغيرهم.

كما يركز الفكر الواقعي على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن ويمكن اختصار الأفكار الواقعية في التصور الأمني في العناصر الرئيسية التالية:

1. **النظام الدولي الفوضوي:** حسب الواقع لنظام الدول يتميز بصيغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية يمكنها ضبط سلوك الدول.

2. **الدولة الفاعل الوحيد والأساسي:** ترى الواقعية أن الدولة هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية التي تتميز بصراع.

3. **القوة (البعد العسكري كبعد وحيد للأمن):** ترى الواقعية أن **التهديدات** التي يمكن أن تعزز أمن الدولة تأت من حدودها أي بقية الدول، وأن تلك التهديدات طبيعتها عسكرية ومن ثم يتوجب على الدولة الرد عليها عسكريا من أجل المحافظة على بناء الدولة وحماية أمنها.[2]

وعليه فالواقعية تركز في تحليلها لمفهوم الأمن على القوة في بعدها العسكري حيث لا يمكن الحديث عن المسألة الأمنية دون القوة العسكرية وهذا ما أكد عليها كل من **هنس مورغانتو** و **كنيث والتز**.

[1] عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002) ص: 8.

[2] محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، منشورات العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص: 151.

أما النظرية الليبرالية فقد أعادت النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية من خلال فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين، تركز النظرية الليبرالية بشقيها البنيوية والمؤسساتية على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن، ويمكن اختصار أفكارها للصور الأمني في العناصر الرئيسية التالية:

1.نشر القيم الديمقراطية: إن نشر الديمقراطية من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز وزيادة الأمن الدولي، وهذا ماعبرت عنة كتابات **مايكل دويل (Michel Doyel)**، **وبروست راست (rausst Bruce)**على المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني.

2. التعاون ودور المؤسسات: على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي يؤكد الليبراليون على أنه بإمكان الدولة تقوية رابط التعاون فيما بينها.

ويكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والاندماج وتقليص حدة التهديدات والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية للجميع وهذا ما عبرت عنه كتابات كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي.[1]

المطلب الرابع: التعريف الحديث للأمن:

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت متغيرات أمنية جديدة، أصبح من خلالها مفهوم الأمن مفهوم ذو طبيعة معقدة، ففي الثمانينات أعيد النظر في مفهوم الأمن، لتظهر مفاهيم جديدة، مثل الأمن الإنساني، الأمن الشامل وهذا ناتج لظهور نوع جديد للتهديدات والتي غيرت

[1] جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص: 192.

مفهوم الأمن ، مثلما قال، ريتشارد أو لمان(Richard Ullma) حيث توسع مفهوم الأمن ليشمل مخاطر غير عسكرية، لكنها كالتهديد العسكري تهدد أمن الدولة.[1]

تأكد المقاربات الحديثة للأمن بان ما يهدد العالم اليوم لا يمكن مواجهته بالوسيلة العسكرية، حيث تم تبني نضرة شمولية للأمن. وتعد مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها من كتابات المنظر **باري بوزان** "الناس ، الدولة الخوف إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية " الصادر عام 1991م ويعد **باري بوزان وفير** من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات الواقعية التي تتمحور، الأمن حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل واعتبارها الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية، يميز باري بوزان خمس أبعاد للأمن وهي:

1.**الأمن العسكري:** يخص الجوانب العسكرية (التهديد العسكري بالاعتداء والتصدي له أيضا يكون عسكريا)

2. **الأمن السياسي:** ويعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدولة (الهيكل التنظيمي للدولة من مؤسسات وغيرها)

3. الأمن الاقتصادي: يتعلق بالجانب الاقتصادي من موارد و أسواق التي تحقق مستوى مقبول من الرفاهية للأفراد وتمثل القوة الأساسية للدولة.

4. الأمن الاجتماعي: يتعلق بقدرة المجتمعات على المحافظة على خصوصياتها في اللغة، الدين، الثقافة، الهوية العادات والتقاليد...الخ.

[1]Charlezphilippe David acques Roche Théories de la securite paris Montchrestion 2002 p 116 .

5. **الأمن البيئي:** ويأخذ بالمحافظة على المحيط الحيوي الذي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.[1]

وهذه هي ذات الأبعاد التي اعتمدها **بطرس بطرس غالي** أمين عام سابق للأمم المتحدة بقوله بأن الأمن لا يقتصر على التحرر والتهديد العسكري ولا يمس سلطة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية فقط، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي.[2]

وهذه الأبعاد لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، فالإخلال بعنصر منها قد يهدد الأمن، كما أكدت المقاربة النقدية أيضا والتي اكتسبت أهمية كبيرة لتركيزها على الأمن والأمن الإنساني بدرجة كبيرة والتي انطلقت من نقد الدراسات الواقعية التي ركزت على الجانب العسكري(البعد العسكري) وأهملت الجوانب الأخرى، النظرية النقدية ترى أن هناك تهديدات جديدة للأمن لا يمكن للبعد العسكري أن يتحكم فيها وهي تهديدات عابرة للحدود وتهدد الأمن الإنساني كالهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، الأمراض والأوبئة العابرة للحدود، الفقر، التغير المناخي.....إلخ.

كما تركز النظرية النقدية على الفرد باعتباره الوحدة الأساسية في التحليل فحسب النقديين فالأمن الإنساني يرتبط بالفرد باعتباره الوحدة الأساسية للتحليل، حسب النقديين الأمن الإنساني يرتبط بجميع الجوانب والأبعاد المتعلقة بالأمن فلا يمكن فصلها عن بعضها البعض ولا يمكن التركيز على بعد من الأبعاد فهي تتميز بالديناميكية والترابط فيما بينها لتحقيق الأمن الإنساني.

[1] يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورو متوسطية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2008) ص: 27.

[2] بطرس بطرس غالي، الأمن وحفظ السلام في إفريقيا، القاهرة، 1995، ص: 81.

الفصل الثاني

المبحث الأول: الآليات السياسية والقانونية للتحول الديمقراطي في الجزائر

تعتبر النصوص القانونية و التعديلات الدستورية من أقوى و أهم الضمانات للممارسات السياسية، وأحد مؤشرات التعبير عن مستوى التقبل الرسمي، لعملية التحول نحو التعددية السياسية.

المطلب الأول: الميكانيزمات السياسية للتحول الديمقراطي .

قبل معالجة أهم الإّصلاحات والتعديلات التي اتخذتها الجزائر في دساتيرها التي جاءت بعد أحداث أكتوبر، يجب أن نعطي أولا تفسير واضح لمفهوم الإصلاح السياسي، ثم نقوم بعد ذلك في التفصيل في هذه الإصلاحات.

الاصلاح لغة: من فعل أصلح يصلح إصلاحا إزالة فساد بين قومه أي وقف بينهم.[1]

اصطلاحا: فهو تحسين الأوضاع لبيئة ما، وهو التحسين قصد التغيير و التطوير و التنمية، ومن ثم فهو تغيير تدريجي في إحدى فروع المجتمع وجوانبه، بمعنى تحسين جزئي في إحدى مكونات النظام كما يستطيع أن يشمل المجتمع كله لكن بصفة تدريجية وعليه يمكن تسميته إصلاحا نسبيا للموضوع الذي يقع عليه هذا التحسين إصلاح إداري، اقتصادي، سياسي واجتماعي.[2]

أما الموسوعة السياسية فقد عرفت الإصلاح بأنه " تعديل أو تطويرغير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية بدون المساس بأسسها الاصلاح خلافا للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام.[3]

---

[1] محمود السعدي و آخرون، القاموس الجديد للطلاب، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1979، ص: 64.

[2] fredricMaatouk, Dictionry of Sociology: EnglishBeirout: french Arabic Arabic,1993,P :283.

[3] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، ص: 206.

بينما الإصلاح السياسي فهو اجراء تقوم به السلطة الحاكمة يهدف إلى رفع كفاءة الأداء السياسي أي جعله فعالا في الوظائف و ينصب على بنية النظام و ميكانيزماته .

هذا ما قامت به الجزائر من خلال دساتيرها التي جاءت بعد أحداث أكتوبروالتي تضمنت العديدمن الإصلاحات السياسية وذلك خلافا لدساتير السابقة التي عرفتهم الجزائر قبل التعددية فمن بين هذه الإصلاحات التي جاءت بها هذه الدساتير والتي تميزت بـ:

أولا: تنظيم السلطات:

من بين الإصلاحات التي جاءت بها الجزائر هي العمل على الفصل بين السلطات حيث عملت دساتير الجزائرعلى اعتناق مبدأ الفصل بين السلطات من أجل:

- ✓ منع تداخل الصلاحيات واحتمال استحواذ سلطة معينة على السلطات أو الإصلاحات الأخرى، وتعاون هذه السلطات ومراقبة إحداهم الأخرى عملا بمبدأ "سلطة توفق سلطة".
- ✓ وكرد فعل لدمج السلطات الذي أقره دستور 1976، حيث كان رئيس الجمهورية يشكل محور النظام السياسي يتولى السلطة التنفيذية وقيادة الحزب، و مشاركة البرلمان في التشريع طبق للمادة 153 من دستور 1976 دون مراقبة فعلية.[1]

وقد عرفت السلطات من خلال هذه الإصلاحات ما يلي:

1.السلطة التنفيذية:

لقد عرفت السلطة التنفيذية العديد من التغيرات من تعديلات 03نوفمبر 1988، بأن أصبحت ثنائية ويمارسها رئيس الجمهورية وبمساعدة رئيس الحكومة.

[1] سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، عين مليلة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1990، ص: 178.

رئيس الجمهورية: في دستور 1989، ينتخب مباشرة مع الشعب ولمدة خمس سنوات بموجب المادة 71 "مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية "[1]، لكن بدون تحديد عدد العهدات.

بينما في دستور 1996 فقد حددت مدة توليه السلطة بمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط تنص المادة 74 من الدستور "مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة"[2] تجسيدا لمبدأ التداول على السلطة، وليتم التراجع عن تحديد مدة العهدة والتداول على السلطة في التعديل الدستوري في 12 نوفمبر 2008.

رئيس الحكومة (الوزير الأول): أصبحت مكانته متميزة بحكم الصلاحيات المخولة له في تنفيذ السياسة العامة المادة 81 من دستور 1989والمادة 85 من دستور 1996، إذ يعتبر كمنسق للعمل الحكومي، وهو مسؤول أمام الرئيس **و** أمام البرلمان مباشرة بغرفته وفقا لدستور 1996، أما التعديل في نوفمبر 2008، تغيير لمنصب من رئيس الحكومة إلى الوزير الأول مع إحداث منصب نائب رئيس الوزير الأول[3]

2. السلطة التشريعية:

تعد الهيئة الأساسية للتعبير عن الإرادة الشعبية والتمثيل والمشاركة والتعبير عن السيادة في سن القوانين المختلفة، ولقد عرفت إصلاحات حيث خصص لها دستور 1989 المواد من(92إلى 128) بينما دستور 1996 المواد من (98 إلى 137) وحسب دستور 1989، فإن المجلس الشعبي الوطني يعد الهيئة الوحيدة التي تتولى التشريع وتنتخب مباشرة من طرف الشعب في دورين بالأغلبية المطلقة وفق قانون الانتخابات لسنة 1989، ولا يحق ولا يحق لرئيس الجمهورية أن يشرع بين دورتي البرلمان تجسيدا لمبدأ فصل السلطات بينما في

[1] دستور 1989، الجزائر، وزارة التربية والتكوين، المعهد التربوي الوطني، 1989، ص: 91.

[2] دستور 1996، الجزائر، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1988، ص: 17.

[3] سعيد بوشعير، مرجع سابق، 132.

دستور 1996، فإن السلطة التشريعية أصبحت ثنائية وفق المادة 98 وتتألف من غرفتين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، ،فالغرفة السفلى يمكن الترشح اليها في سن 28 وتنتخب بطريقة مباشرة لمدة خمس سنوات، بينما مجلس الأمة، فقد خصص لمن تجاوز 40 سنة ويبلغ عدد أعضائه 196 عضو ويجمع بين الانتخابات غير المباشرة والتعيين، فيتم انتخاب الثلثين من أعضائه من قبل المجالس المنتخبة المحلية البلدية والولائية والثلث المتبقي يعينه رئيس الجمهورية من مختلف الشخصيات الفكرية والثقافية وتنظيمات المجتمع المدني لمدة ست سنوات ويجدد نصفه كل ثلاث سنوات، ويمكن للغرفتين أن تنشأ لجان تحقيق برلمانية في كل القضايا الهامة أو ذات مصلحة عامة حسب ما تنص عليه المادة 161من دستور 1996 من أجل تجسيد المشاركة والمراقبة الحزبية.[1]

3.السلطة القضائية:

إن استقلالية السلطة القضائية تعتبر من أهم ركائز الأنظمة الديمقراطية التعددية لتجسيد مبدأ الدولة الحق والقانون ونظرا للإصلاحات السياسية والاقتصادية ا الجزائر فلابد أن تواكبها إصلاحات قانونية و قضائية لتنظيم العلاقات بين الجميع وفق لضوابط قانونية موضوعية يسري تطبيقها على الجميع من طرف السلطة القضائية ية لإحقاق الحق و إعادة الأمور إلى نصابها[2]

قد نص كل من دستوري 1989 و1996 على استقلالية السلطة القضائية وعلى دورها إقامة نظام قضائي عادل وفي حماية الحريات، فدستور 1989 حدد السلطة القضائية في المحاكم الابتدائية و المجالس القضائية والمحكمة العليا التي تقوم بتقويم أعمال المحاكم والمجالس القضائية طبقا للمادة 143منه، بالإضافة إلى مجلس الأعلى للقضاء الذي يتولى تنظيم المهنة وتعيين القضاة و نقلهم وسيرهم الوظيفي، مع العلم أن المجلس يرأسه رئيس

[1] إسماعيل بوخاوة، فكرة النظام العالمي الجديد، يومية الخبر، العدد 1598، الصادرة بتاريخ 04نوفمبر 1996، ص: 20.
[2] محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، جزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2000، ص: 104.

الجمهورية وينوب عنه وزير العدل، أما في دستور 1996، فإن السلطة القضائية بدورها شهدت تغيرات باستحداث هيئات جديدة كمجلس الدولة المختص بتقويم أعمال المحاكم الإدارية، كما تم الإقرار دستوريا بمحكمة التنازع للفصل في حالات النزاع وتحديد الاختصاص بين المحكمة العليا و مجلس الدولة، ومحكمة عليا للدولة نختص بمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة عن أفعال الخيانة العظمى وعن الجنيات أثناء تأديتهما لمهامهما حسب المادة 158 من دستور 1996 ولكن من دون تأسيس.

ثانيا: التعددية الحزبية:

لقد تجسدت التغيرات السياسية التي تمخضت عن أحداث أكتوبر1988، من خلال الإصلاحات التي أعلن بموجبها الرئيس شادلي بن جديد بن جديد عن نيته في تجسيد التعددية الحزبية خلال دستور23 فيفري 1989 وذلك بتغير النظام القائم على الأحادية الحزبية منذ الاستقلال إلى نظام قائم على التعددية الحزبية أقرتها دستوري المادة 40 من دستور 1989، حيث شكلت مرحلة 1989-1992 مرحة انفتاح النظام بكل معنى الكلمة، وكانت بمثابة مرحلة انتقالية من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية والحزبية، منحت فرصة لكافة الحساسيات السياسية الموجودة كي تنظم في مؤسسات سياسية ،كانت بدايتها عبارة عن جمعيات ذات طابع سياسي.[1]

ثالثا: التداول على السلطة:

كذلك من بين أهم آليات التحول الديمقراطي هي عملية التداول على السلطة، حيث عرفت الجزائر هذه التجربة مع الإصلاحات التي أقرها الرئيس الشاذلي بن جديد بعد الأحداث الدامية التي عرفتها البلاد حيث تمت المصادقة على دستور 23 فيفري 1989، الذي يبنى رسميا في مادته 40 مبدأ التعددية الحزبية، إقرار حق انشاء الجمعيات ذات الطابع

[1] إسماعيل بوخاوة، ص: 163.

السياسي، و يعد هذا التغيير منعطفا قانونيا جذريا أمضى رسميا شهادة وفاة الأحادية الحزبية والاحتكار السياسي في الجزائر مشكلا بذلك المرجعية القانونية العليا للتداول على السلطة مستقبلا.[1]

المطلب الثاني: الميكانيزمات القانونية للتحول الديمقراطي في الجزائر .

بعد أن تعرضنا في المطلب الأول إلى الآلية المتعلقة بالإصلاح السياسي سيتم في هذا المطلب تناول الآلية المتعلقة بالنظام القانوني أي منظومة الحقوق والحريات العامة التي أصبح توافرها مقياسا لاحترام حقوق الإنسان وديمقراطية النظام السياسي.

وتشمل منظومة الحقوق والحريات العامة الواجب ضمانها واحترامها الحقوق الفردية مثل حق التعمير النشر وإصدار الصحف وحماية الفرد وعدم تفرضه للانتهاكات الصارخة، من إعدامات واعتقالات واسعة ومحاكمات صورية وتعذيب، كما تشمل أيضا الحقوق الجماعية مثل حق الإضراب والمظاهرات، الحق في تكوين الجمعيات والمشاركة الشعبية، باعتباره شرطا أساسيا للتطور والرقي الديمقراطي.

لذلك سيكون هذا المطلب محاولة لبيان مدى سعي الجزائر قدما نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وضمان حقوق مواطنيها وحرياتهم الأساسية، كواحدة من أهم ركائز بناء نظام ديمقراطي أكثر استقرارا.

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها جاهدة إلى تأسيس دولة قائمة على المساهمة الشعبية وحريصة على مراعاة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحاولت تكريس المبادئ العامة المتصلة بذلك من خلال مختلف الدساتير المتتالية التي عرفتها الجمهورية الجزائرية المستقلة، باستحداث العديد من الهيئات الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان، وسجلت بخط واضح انضمامها إلى الصكوك القانونية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، خاصة بعدما

[1] هدى متيكس، توازنان القوى في الجزائر، اشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي، مجلة المستقبل العربي، العدد 172، 1993، ص: 34.

عززت انفتاحها بالاتجاه نحو تعددية الأحزاب سنة 1989، وتخليها نهائيا عن نظام الحزب الواحد.[1]

و إذا كان دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر التعددية السياسية ونقل الجزائر إلى وضعية لم تكن تعرف بها سابقا على عكس سابقيه دستوري 08 سبتمبر 1963 و22 نوفمبر 1976، اللذان كرسا التوجه الإيديولوجي الاشتراكي للدولة وأقاما نظامها التأسيسي على مبدأ الحزب الواحد، وضيقا مجال ممارسة الحقوق السياسية، قد أقر العديد من الحقوق لممارسة الديمقراطية، فإن التعديل الدستوري لسنة 1996 فصلا كاملا للحقوق والحريات العامة هو الفصل الرابع الذي جاء في شكل اعترافات تنص على أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة تشكل تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل أخر ليحافظوا على لامته وعدم انتهاك حرمته، وأكد على إعطاء ضمانات عديدة لممارسة الشعب السلطة السياسية، كما نص في ديباجته على أنه القانون الأساسي الذي يضمن الحريات الفردية والجماعية و يحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، و يكفل الحماية القانونية في مجتمع تسوده الشرعية و يتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده.[2]

فضمان الحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطن، تعتبر واحدة من أهم طرق حماية وتعزيز حقوق الإنسان أو الأخرى مقياسا لمدى احترامها، وبالتالي مقياسا لمدى الديمقراطية النظام السياسي نفسه، ويعتبر إقرار حقوق الإنسان وصياغتها في التشريعات الوطنية وإيجاد المكانة الدستورية المناسبة لها أكبر ضمانة وأقصر طريق لحمايته، خاصة بإدراج المواد

---

[1] فوزي صديق، تحديث المجلس الدستوري الجزائري ضمانة لحماية الحريات العامة، ورقت بحث قدمت لليومين الدراسيين حول حقوق الإنسان والمؤسسات القضائية ودولة القانون، الجزائر، 2000، المتاح في :

www wiki pedia.Com.http:// بتاريخ 12-03-2019.

[2] أويحي العيفا، النظام الدستوري الجزائري، الجزائر، 2002، ص: 202.

القانونية لممارسة هذه الحقوق ولحريات الأساسية وتكريسها دستوريا، وهو ما حرصت عليهاالجزائر في مختلف الدساتير التي عرفتها.[1]

وجاء دستور 1996 مؤكدا في ديباجته بأن الشعب الجزائري قد ناضل دوما في سبيل الحرية ومؤسسات دستورية، أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد،وأن الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويتضمن الدستور المعدل مجموعة من الحقوق والحريات من المادة 28 إلى غاية المادة 56، التي تبرز من خلالها مكانة حقوق الإنسان فالتعديل لم يحذف أي حق كان موجودا من قبل، و إنما قام بإضافة حقوق جديدة، كما أنه وضع تعديلات على حقوق كانت موجودة في السابق، وتظهر هذه الحقوق الجديدة المقررة في نص المادة 37 منه " أن حرية التجارة الصناعة مضمونة، و تمارس في إطار القانون" فهذا الحق لم يكن موجودا في الدساتير السابقة، سبب التوجه الأيديولوجي والسياسي السائد في تلك في حين رفعت هذه المادة كل لبس وكرست دستوريا اقتصاد السوق، على أساس الفترة في حين رفعت هذه المادة كل لبس وكرسا دستوريا اقتصاد السوق على أساس أن للقطاع الخاص الوطني دور مهم في الحياة الاقتصادية، بل وحتى السياسية للبلاد ولابد أيضا من تقديم ضمانات أساسية للاستثمار.[2]

يلاحظ أن التعديل الدستوري لسنة 1996 قام بتقوية بعض الحقوق الموجودة في الدستور السابق مثل مسؤولية الدولة على أمن الأشخاص والممتلكات، بعد أن كانت في المادة 23 من دستور 1989 مسؤولية عن أمن مواطنيها فقط، وهي ضرورة اقتضتها ظروف اقتصاد السوق و الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد كما أن الحماية لا تغطى المواطنين فقط بل

[1] عمر صدوقي، دراسة في مصادر حقوق الانسان، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص: 70، 71.

[2] نص تعديل الدستور 1996، الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادر بتاريخ 1996/10/16.

تمتد لحماية كل الأشخاص المتواجدين فوق التراب الوطني وهو ما يتماشى والالتزامات الدولية التي وافقت عليها الجزائر الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[1]

إلى جانب جملة من التعديلات التي كان لها أثر على حقوق الإنسان بصفة مباشرة أو غير مباشرة مثل:

-المادة 92 التي تؤكد على ضرورة تنظيم حالة الطوارئ وحالة الحصار بموجب قانون عضوي حتى لا يعكس فرص مثل هذه الحالات سلبا على حقوق الإنسان وحرياته.

- إصلاح النظام القضائي: تبنى دستور 1996 نظام الازدواجية القضائية (القضاء العادي والقضاء الإداري) لتتميز الفترة الأخيرة للبلاد بمتطلبات اجتماعية اقتصادية وسياسية أمنت ضرورة إعادة النظر في الكثير من المفاهيم التي تحكم النظام القضائي الجزائري، مما أدى إلى ظهور توجهات جديدة ثم تفعيله بأحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة سنة 1999، وكذا معالجة العديد من النصوص التي لها علاقة بالتنظيم القضائي الجزائري كالقانون الأساسي للقضاء وكذا إلغاء الأمر رقم 05-11 والمتعلق بالتنظيم القضائي الجزائري وقد نص في المادة 02 على أن: " أن التنظيم القضائي يشمل النظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع".[2]

وكذا المادة 138 التي تنص على " أن السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون" و يلاحظ بأن تمارس في إطار القانون لا يفهم بان الاستقلال بمعنى إطلاق يد القاضي دون أية قيود فلا بد أن يكون الاستقلال في إطار القانون ولهذه الفائدة حقوق الإنسان[3]

و المادة 152 التي جاءت في الفقرة الثانية منها " يؤسس مجلس الدولة كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية " لا شك أن إنشاء هذه الهيئة سوف يكون له أثر مباشر

[1] بوزيد لزهاري، تعديل 28 نوفمبروحقوق الإنسان، مجلة إدارة، الطبعة الأولى، 1997، ص: 91.

[2] مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 178.

[3] دستور 1996، المواد 92- 183، مرجع سابق.

في حماية حقوق المواطنين من جهة الإدارة، ولقد دلت تجارب الدول التي أخذت بالازدواجية على أهمية مجلس الدولة في حماية بعض حقوق الإنسان في موجهة الإدارة.

-المادة 158 والتي تنص على إنشاء محكمة عليا أعطيت لها صلاحية محاكمة رئيس الجمهورية عن الخيانة العظمى، ورئيس الحكومة عن الجنايات والجنح التي يرتكبها أثناء ممارستها السلطة، فهذه المادة تكرس مبدأ المساواة بين المواطنين مهما كانت مراكز مسؤولياتهم ،وإدرج انتهاكات حقوق الإنسان بصفة واسعة ضمن مكونات جريمة الخيانة العظمى.[1]

الإضافة إلى هذه التعديلات التي لمسناها من خلال دستور1996 جاء تعديل دستور 2011 الذي قام بإصلاح العديد من المواد التي عرفتهم مختلف الدساتير السابقة وتمثلت هذه الإصلاحات في:

أولا: إصلاح قانون الانتخابات 12-01: من باب الإصلاحات شكل القانون العضوي المتعلق بالانتخابات أساسا لعملية الإصلاح السياسي باعتباره القاعدة القانونية التي تعبر عن المجال أو السوق السياسية التي تحدد القيمة العامة "السياسية، القانونية، الاجتماعية" له لهذه الإصلاحات حيث أدخلت عليه بعض التعديلات أهمها:

-**استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات:** وهي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات إضافة إلى ممثلي المرشحين الأحرار ومن أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية، علاوة على ذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات بحيث تنظر في كل التجاوزات التي تمس مصداقية وشفافية العملية الانتخابية وتنظر في كل خرق للقوانين والقضايا التي تحيلها إليها يمكن لهذه اللجنة تبادل المعلومات المتعلقة بالانتخابات مع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات بالإضافة إلى تسيير الحملة الانتخابية مع عدم تدخل في صلحها وتتمتع هذه اللجنة باستقلاليتها عن وصاية الإدارة أو

[1] بوزيد لزهاري، مرجع سابق، ص ص: 94، 95.

وزارة الداخلية، بإضافة إلى أنها وحسب المادة 168 من قانون الانتخابات أن هذه اللجنة تتشكل حصريا من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية، ويتم وضعها بمناسبة كل اقتراع، وتملك صلاحيات البث في الترعات، كما أدخلت على القانون بعض التعديلات، مثل رفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان من(389 مقعد) إلى (462 مقعد) وزيادة التمثيل النسبي في كل قائمة إلى30 بالمائة وتخفيض سن الترشح إلى ثمانية وعشرون (28 سنة) إلى خمس وعشرون سنة (25 سنة) وهذا في إطار تشبيب المجالس المنتخبة و تمكين الشباب من الدخول إلى المنافسة على مستوى كافة المجالس المنتخبة.

- **توسيع حظوظ التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة:**ويأتي هذا الإصلاح السياسي ضمن مسار تعزيز مكانة المرأة في المجالس المنتخبة.[1]

ثانيا: قانون الأحزاب السياسي 12-04: المجتمع و محاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية من خلال توسيع التعددية الحزبية وتجديد النخب السياسية وجذب إطارات جديدة تسمح بمشاركة سياسية أوسع علاوة على تعريف الأحزاب السياسية و تحديد شروطها وكيفية إنشائها وتنظيمها وعملها ونشاطها ليضع الإطار السياسي والقانوني الملزم للإدارة (وزارة الداخلية) بشأن اعتمادها أو رفض الأحزاب السياسية وتشريع عملها بحيث بعد سكوت الإدارة مثلا بعد انقضاء الستين (60) يوما المتاح لها بمثابة الترخيص للأعضاء المؤسسين من أجل العمل على عقد المؤتمر التأسيسي، كما يكون قرار الرفض معللا تعليلا قانونيا ويكون قابل للطعن في أجل أقصاه (30) يوما من تاريخ تبليغ الرفض.[2] يهدف هذا القانون إلى تمثيل أوسع من مختلف الشرائح.

ثالثا: قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية: شكل هذا القانون أحد محاور الإصلاح التي أقرها الرئيس في خطابه الذي وجهه للأمة عام2011، ويقصد بالتنافي في مفهوم

[1] القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد الأول بتاريخ 14 جانفي 2012، ص ص: 30، 31.

القانون العضوي رقم (12-01) الذي يحدد حالات التنافي مع العهدة الانتخابية، الجمع بين العضوية في البرلمان وعهدة انتخابية أخرى أو بينهما وبين المهام أو الوظائف أو الأنشطة المحددة في القانون، وهو الأمر الذي ركزت عليه بعض الفواعل السياسية من خلال مقترحاتها للإصلاح حول مشروع قانون حالات التنافي ، بتنافي حالة رجال الأعمال مع العهدة البرلمانية ومنعهم من دخول الساحة السياسية إلا أن القانون جاء مغايرا لطموحاتهم.

يمكن القول أن التعديلات التي جاءت بها الجزائر في مختلف دساتيرها مع وضع حقوق الإنسان دستوريا في موضع إيجابي، خاص في وجود نصوص جديدة أضيفت زيادة على الأحكام المعدلة، كان لها آثار إيجابية على حقوق الإنسان، وهذا كله يسير في اتجاه تكريس دولة الحق والقانون التي تتطلب وجود نصوص دستورية تحميها وضمانات توجب عدم انتهاكها، لكن هذا لا يجعلنا نؤكد ونجزم بأن الإصلاحات التي أتت بها الدساتير الجزائرية تكاد تكون مجسدة على أرض الواقع لأن قوانين الحرية والتعددية تظل تحت سيطرة الممارسة السياسية للنظام السياسي الجزائري الذي يحد من حريات التعبير والرأي حتى وإن كان ذاك منصوصا عليه في القوانين مثل حرية الإعلام ومحدودية وتضييق أدوار الأحزاب السياسية، إضافة إلى طبيعة الصيغة القانونية في حد ذاتها، التي تعد أغلبها مبهمة وغير واضحة ومفهومة في قضايا وأمور سياسية عديدة.[1]

المطلب الثالث: ميكانيزمات المجتمع المدني للتحول الديمقراطي .

عرف المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة منذ العشرية الماضية اهتماما متزايدا في الخطاب السياسي والدراسات العلمية الأكاديمية و الندوات والملتقيات العلمية وأصبح بذلك حديث العام والخاص في مختلف أرجاء العالم خاصة بعد انتشار موجة الديمقراطي، وإعتبار المجتمع المدني أحد ركائزه الأساسية.

[1] القانون العضوي رقم 12-01 المرجع السابق ، ص: 33.

و عليه فالمجتمع يمثل سلطة الشعب في مواجهة أي احتكار أو استبداد قد يصدر من الدولة فهو قادر على فرض إرادته ورغباته وقادر على التأثير والمساهمة في قرارات الدولة وهو بذلك يقوم بكل وظائفه وعلى رأسها وظيفة الضبط الاجتماعي، وهذا ما نجده في مختلف دول العالم،والجزائر التي تبنت الخيار الديمقراطي كبدي ل لابد منه، وعملت مند بداية دخولها مرحلة التعددية الحزبية، على دعم مؤسسات المجتمع المدني من خلال دعمها لأهم عنصر لها ألا وهي الحركة الجمعوية، باعتبار أن الجمعيات المدنية تشكل أهم المؤسسات الفاعلة للمجتمع المدني في الجزائر.[1] من هذا المنطلق سنتوسع في هذا المدخل:

تصور المجتمع المدني في الجزائر:

نقصد بالمجتمع المدني عالم المنظمات غير الحكومية بكل أنواعها خارج إطار الأحزاب التي يختلف المصنفون في تصنيفها هل هي ضمن المجتمع المدني أم لا، باعتبار أنها مؤسسات لها ارتباطات بالحكومة من حيث إمكانية تشكيلها لحكومات إذا توفرت لها الأغلبية أو تطمح لفعل ذلك أثناء وجودها في المعارضة، وبالنسبة للمصطلح الذي يغلب في الجزائر استعمال كلمة الحركة الجمعوية وهي مرادفة لكلمة العمل الأهلي أو المنظمات غير الحكومية.[2]

1.الجمعيات النقابية:

التي تأسست سنة 1956، إنضم فيها بعد كباقي التنظيمات الجزائرية إلى الجبهة التحرير التي قادت البلاد إلى النصر والاستقلال في05 جويلية 1962 ولقد عان الاتحاد العام للعمال الجزائريين كثيرا بعد الاستقلال من جراء السياسة الصارمة التي انتهجها الرئيس السابق "احمد بن بلة " فانظم الاتحاد إلى السلطة الجديدة والتي قامت بالتصحيح الثوري

[1] سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات التنمية والسياسة الدولية، 1991، ص: 34.

2سلوى الشعراوي، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، اشكالية نظرية، مجلة المستقبل العربي، العدد 249، 1999، ص: 108.

بقيادة الرئيس الراحل "هواري بومدين"، إلا أنه خضع من جديد لهيمنة الدولة والحزب اللذان عملا على أن تكون قيادات الإتحاد العام للعمال الجزائريين موالية وخاضعة لهما.[1]

2. الجمعيات النسوية

تم تنظيم المجتمع المدني في جمعيات وطنية أو جهوية، ومن ثم خلق عدة من جمعيات تهدف إلى مساعدة دعم وترقية المرأة في كل الميادين وبمصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة 22 ماي 1996 فالمرأة الجزائرية شهدت تحولات في أوضاعها ومراكزها وظهرت عدة جمعيات نسوية خاصة بالنساء الإطارات والنساء المقاولات، والنساء الفلاحات، والنساء والتنمية، كما يتواجد في الميادين العديدة في الجمعيات التي تعني بشؤون المرأة.[2]

3. جمعيات حقوق الإنسان: صادقت الجزائر على اتفاقيات الأمم المتحدة السبع المعنية بحقوق الإنسان وكذا المواثيق الإقليمية، وقد شهدت نشأة عدة منظمات حقوق الإنسان بتنوع اختصاصاتها فبعضها باختصاص عام مثل " الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان" وبعضها متخصص للنهوض بحقوق فئات معينة مثل جمعية نور لحماية حقوق الإنسان "وجمعية الحياة من أجل الأشخاص المصابين بالإيدز" والجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد فلكل من هذه المنظمات مجال مختصة فيه.[3]

4. الجمعيات الثقافية

إلى جانب المنظمات والجمعيات التي ذكرنا هناك مجموعة أخرىتهتم بالمجال الثقافي، كالجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، والحركة العربية الجزائرية، وهما ينشطان عندما تتعلق المسألة باللغة العربية محور نضالهم، تحضي هذه الجمعيات بدعم قيادات سياسية وثقافية معروفة وهي لا تتسامح أبدا عندما يتعلق الأمر بالمساس باللغة العربية، من أمثال

1سعيد بوالشعير ، مرجع سابق، ص: 78.

[2]أيمن إبراهيم الدسوقي،المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد 359، 2000، ص: 68.

[3]سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ص: 90، 91.

أحمد بن نعمان وعلي بن محمد الوزير السابق وغيرهما من إطارات التيار والعربي والاسلامي، وفي مقابل هذه الجمعيات تنشط الحركة الثقافية البربرية من أجل إعادة الاعتبار للغة الأمازيغية والهوية البربرية للشعب الجزائري وتناضل من أجل ترسيم اللغة الأمازيغية وهو ما فازت به بعد الاضطرابات التي جرت في منطقة القبائل 2001 بعد استجابة رئيس الجهورية لهذا الطلب.[1]

المطلب الرابع: دور السلطة الرابعة في التحول الديمقراطي .

دائما وفي إطار القوانين التنظيمية التي تدخل ضمن الإصلاحات التي تتبعها الدولة لانتهاج مسلك الديمقراطية والليبيرالية جاء قانون الإعلام 90-07 لكي ينظم هذا القطاع تماشيا وهذه التوجيهات الجديدة وبما يضمن السير الحسن لها.

لقد اختلفت الرؤية الإيديولوجية والسياسية للإعلام باختلاف مواثيق ودساتير البلاد ففي ميثاق الصومام كان الإعلام يعني بالدرجة الأولى التعبئة والتوجيه قصد الوصول بالثورة إلى تجنيد الشعب والقوى المؤيدة والمساندة للقضية ليصبح ميثاق طرابلس 1962 وميثاق ودستور 1976 ملازما للسيادة الوطنية والخيار الاشتراكي فحق الإعلام مسموح به في إطار ما يسمى بالنقد الذاتي، وحكرا فقط على مناضلي الحزب إضافة إلى هذا فإن الدولة والحزب يعملان على احتكار وامتلاك النشر والتوزيع، البحث والمراقبة لمختلف وسائل للإعلام.[2] أما بعد أحداث أكتوبر وصدور دستور1989 أخذ المفهوم منحى جديد الذي ضمن الحريات الفردية والجماعية ليفرز هذا المكسب بصدور قانون جديد للإعلام رقم 90-07 المؤرخ في 03 أفريل 1990، ملغيا أحكام القانون السابق رقم 82 المؤرخ في 06 فيفري 1982.[3]

[1] سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق،ص: 134.

[2] مرسعد الدين ابراهيم، مرجع سابق، ص: 34.

[3] Brahim Brahimi , le pouvoir la presse et les droits de l'homme en Algerie Alger : Editions mari Noor, 1997 , p: 61.

لقد تضمن هذا القانون 90-07. 106 مادة موزعة على تسعة أبواب تتضمن في مجملها قواعد ومبادئ ممارسة حق الإعلام وهذا أهم ما جاء فيه:

-أبرز هذا القانون مفهوم جديد للحق في الإعلام، حيث لم يعد هذا الحق محصورا في الإطار الضيق للحزب الواحد، وإنما أصبح شاملا واقرب إلى الصحافة كمهنة قائمة بذاتها فإذا كان القانون السابق لسنة 1982 ينص في مواده الثلاث الأولى على أن الحق في الإعلام يمارس بحرية في إطار الخيارات الإيديولوجية للبلاد والقيم الأخلاقية للأمة والتوجهات السياسية تحت قيادة الحزب، وخاصة المادة الثانية التي تنص على أن الدولة هي التي تضمن إعلاما كاملا وموضوعيا، فإن القانون 90 -07 ينص من خلال مادته الثانية على أن الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع للأراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي، وحق المشاركة في التفكير والرأي والتعبير "لكن ما يؤخذ على هذه المادة أنها مادة عامة وغير دقيقة ولا تتوافر على المقاييس التي يمكن الرجوع إليها في تحديد الحق في الإعلام"[1]غير أن المادة 04 أعطت توضيحات أوسع بخصوص ممارسة الحق في الإعلام حيث تشير إلى أن هذا الحق تضمنه عناوين الإعلام وأجهزت في القطاع العام، وتلك التي ينشئها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين للقانون الجزائري ويمارس من خلال سند اتصال كتابي أو اذاعي صوتي أو تلفزي " لقد أعطت إقترابا جديدا للحق في الإعلام حتى ولو أن السلطة لم تتخلى عن رقابة وسائل الإعلام" أما المادة 08 المتعلقة بالصحافة المكتوبة، فتعمل على تنظيم مختلف العناوين بكيفية تميزها عن أعمال الطبع والتوزيع زيادة على هذا فهي تنص

[1] اسماعيل مرازقة، الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية،دور العوامل المؤثرة في دور الجرائد ليومية المستقل 1990- 1994، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير معهد علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، ص: 150.

علىتنظيم الإنتاج الثقافي والفني والإعلامي في مجال الإذاعة والتلفزة بكيفية تميزه عن وظائف تسيير البرامج والبث.[1]

المبحث الثاني: الأزمة الأمنية بالجزائر

المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية

لقد كشفت سنة 1986 نقطة انعطاف في الاقتصاد الجزائري الضعف واللافاعلية النظم التي تسير بها الاقتصاد إلى غاية هذه السنة، وعليه التزمت الدولة الجزائرية بإجراء جملة من الإصلاحات الهيكلية وسياسات التصحيح بهدف استعادة النمو الاقتصادي، إلا أن نتائج تلك الإصلاحات كانت سلبية مقارنة بالتوقعات الأصلية ذلك أن الأداء الاقتصادي ظل ضعيفا ومثيرا للتساؤلات عن مدى فعالية جهود سياسة الإصلاحات.[2]

لقد فاجأت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري، ولقد كانت أسرع الآثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع عائدات البترول، وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل كبير على المداخيل البترولية، وهذا يبين سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي والإمكانيات المحلية وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تدني الأسعار.

ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والعوامل:[3]

-الاعتماد على الصناعة وإهمال الزراعة وقواعد التسيير الاقتصادي؛

---

[1] نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، ص: 29.

[2] باية ساعو، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلو الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص: 73.

[3] بلعزوز بن علي، دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، جامعة الجزائر، 2012، ص ص: 2، 3.

– غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية؛

– انخفاض أسعار المحروقات وارتفاع حجم الواردات من السعر والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية والترفيهية، وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي.

وتميزت هذه الفترة أيضا ببروز طبقة الرأسمالية مزجت بين السلطة واستفادت الى أقصى درجة من امتيازات النظام، وبعد إن تفاقمت الأزمة الاقتصادية وأخذت السلطة الجزائرية تبحث عن مصادر للديون والقروض، حيث فيما بعد وجدت الجزائر نفسها تقوم بإيفاء الديون وفوائدها دون أصولها، وبدأت أزمة المديونية هي الأخرى تعصف بالجزائر والأمر الذي أدى إلى إفلاس المؤسسات التابعة للقطاع العام فارتفعت معه حدة البطالة وبعد ذلك تفاقمت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ،وكانت النتيجة زلزال أكتوبر الشعبي حيث تدفق الجزائريون إلى الشوارع منددين بالنظام وفساده.[1]

إن أزمة انخفاض أسعار البترول كشفت هشاشة الوضع الاقتصادي للبلاد وبات المستوى المعيشي وهميا وخادعا ولا يتلاءم مع القدرة الحقيقية للاقتصاد الوطني ،وهي قدرة تدنت إلى حد أن الدولة باتت مجبرة على تغطية أكثر من20٪ من الاحتياجات الغذائية للشعب عن طريق الاستيراد من الأسواق الدولية، وأوضحت هذه الأزمة اهتزاز القرار السياسي واضطرابه، وقد ألقى ضعف مركز الرئاسة أضواء كاشفة على انتعاش الفساد في الدولة وهيمنتها على القطاع العام، غير أن هذه الآثار الجانبية للازمة الاقتصادية الاجتماعية لم تكن ثانوية فقد أسفرت البطالة في صفوف الشباب عن نمو فئات هامشية غير منتجة

[1] يحي ابو زكريا، الجزائر من بن بلة إلى بوتفليقة، دار الناشيري، الكويت، 2003، ص: 43.

بسخط، وهذه الهوامش الاجتماعية محبطة فقيرة لا تجد لها موقعا في مجتمعها إلا بحد السيف وهو مجتمع تريده اليوم على صورتها البائسة.[1]

لقد أفرزت أزمة انهيار أسعار البترول ميل الدولة الجزائرية لتغيير النمط الاقتصادي الذي غلب عليه التخطيط وميزه احتكار الدولة وغطى عليه قاموس لاشتراكية والتأمينات والدعم وغيرها من المصطلحات العهد الاشتراكي، فقد قامت الدولة بإلغاء القرار القاضي.

بمنع تسويق أية سلعة زراعية خارج الولاية التي أنتجت بها كذلك عدم منع الشاحنات المحملة بالبضائع التنقل بين الولايات ،كما رأت الدولة الجزائرية ضرورة تحريرا لاقتصاد ومنح التجار فرصة المساهمة في تحريك المبادلات وفتح أبواب الاستثمارات المتعلقة بالقطاع الخاص وهدف الدولة هنا كان يرمي إلى الخروج بالبلاد من النظام الاقتصادي المخطط إلى النظام اللامركزي، وضرورة إحداث تغيير على المنظومة الاقتصادية،إلا أن هذه الإصلاحات رفضت أكثر من مرة من طرف الحكومة ذلك لأنها تتعارض والقدرة الشرائية للمواطن ومستواه الاجتماعي ،وهذا ما يوضحه صيف1988 الذي كان قتامه من الأشهر التي سبقته ، فقد شهد اختفاء مريبا لكل السلع الضرورية كما بدأ الحديث عن الديون الجزائر الخارجية وعن ضغوطات اقتصادية خارجية، وبدأت الجماهير الشعبية تتجهز للانفجار نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[2]وهكذا تعاون الجميع على خلق الأزمة الاقتصادية والسياسية وإطالة عمرها والمد في أجلها ودعمها بنفس الخطأ الذي كان سببا في وجودها من طرف أهل العقد والحل وتحولت الجزائر إلى ساحة كبيرة للمعارك الحربية التي كانت تدور رحاها في كل مكان بأبشع الصور.[3]

---

[1] حاتم رشيد، الأزمة الجزائرية..... إلى أين، دار سندباد للنشر، الأردن، 1999، ص ص: 24،26.

[2] محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، حقائق وأوهام 1988، 1999، دار أرب كوم، بريطانيا، 2008، ص ص: 4،8.

[3] سليمان بشنون، الازمة الجزائرية جذورها وأبعادها، دار هومة للنشر، الجزائر، 2012، ص: 205.

المطلب الثاني: أحداث أكتوبر 1988

- **تحرك نشيط لقطاع التعليم:** فقد لوحظ مع بداية الموسم الدراسي نفور لدى الطلبة والأساتذة على حد السواء، والتمس الكل عدم رضاهم عن ظروفهم المعيشية لاسيما الأوساط الجامعية، ومن ثم مدت حركتها إلى الثانويات والمتوسطات، لتعم كل المؤسسات التربوية، الشيء الذي دفع الجهات الرسمية لفتح حركة اعتقال موازية في صفوف الطلبة.[1]

- **العمال يدشنون بداية الإضراب:** ففي قطاعات حيوية كثيرة دخل العمال في إضراب شامل، و أعلنوا مطالبهم التي وصفت بالتعجيزية. ولقيت نداءات الإضراب تلك استجابات عريضة عير متوقعة في ظل تلك الظروف المتعلقة بضعف الإنتاج الفلاحي، وقلة مردودية المؤسسات الاقتصادية التي وصل عجزها إلى ما يقارب مليار دينار، ضف إليها ارتفاع الديون 19 مليار سنة 1988، وظهور طبقة بورجوازية طفيلية أثرت على المصلحة العامة.[2]

حيث كانت تعقد جلسات مغلقة يوميا على مستوى القسمات لترفع التقارير إلى الجهات المعنية تحذر من تحركات مشبوهة على مستوى نطاق واسع من المسجد إلى الجامعة، ومن الأحياء الجامعية، إلى الأحياء السكانية، وعبر مختلف المصانع و المعامل و المدن و القرى.[3]

تحررت النقابة العمالية من تبيعتها إلى حزب جبهة التحرير،ليستولي عليها اليساريون وحرروها من كل الإيديولوجيات، وجعلوا منها نقابة مطلبية استطاعت تعبئة حشود العمال والفلاحين والطلبة وكسب ثقتهم، وأصبح الإضراب مطلبا عاما لأسباب أهمها: بدايات الطرد

[1] صونية العيدي، المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر، الانتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004 نموذجا، دراسة ميدانية في مدينة بسكرة، رسالة ماجيستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2004، 2005، ص: 226.

[2] صونيا العيدي،المرجعنفسه، ص: 226.

[3] صونيا العيدي، المرجع نفسه ، ص: 226.

التعسفي لكثير من العمال، إفلاس الكثير من المؤسسات، التعفن البيروقراطي و التوزيع غير عادل، مما شكل ترسبات نفسية وفكرية لدى النقابيين للخوض في هذه الأحداث.[1]

اختلفت الرؤى حول هاته الأحداث فهناك من يراها على أنها انتفاضة من الشعب للمطالبة بحقوقه، وهناك من يراها مناورة من النظام الجزائري لترتيب البيت السياسي في الجزائر.

سبق هاته الأحداث خطابا للرئيس الشادلي بن الجديد و الذي اعتبر المحرك لها، فبعد هذا الأخير مباشرة بدأت الإضرابات في الجزائر من 4 أكتوبر 1988 اندلعت تظاهرات شعبية عنيفة في كل أحياء العاصمة و أضرمت النيران في مقرات حزب جبهة التحرير وكل المؤسسات التابعة للسلطة، واستمرت هاته الانتفاضة حتى شملتجميع ربوع الوطن، فوقعت اشتباكات بين المواطنين وقوات الجيش وفي 7 أكتوبر فرض الرئيس حالة الحصار العسكري، وفي 12 أكتوبر رفعت حالة الحصار بعد إعلانه بالشروع في إصلاحات سياسية واسعة، وبعد أحداث أكتوبر بشهور دعا الرئيس الشعب للمشاركة في استفتاء شعبي حول دستور معدل.[2]

الإعلان عن حصيلة 161 قتيل و154 حسب المصادر الرسمية. فيما ذهب المصالح الطبية في المستشفيات إلى الإعلان عن حوالي 500 قتيل. بالإضافة إلى آلاف الاعتقالات[3]

اندلعت المظاهرات بقيادة زعماء الأحياء، ثم تزعمها الإسلاميون حيث ارجعوا بسبب هذه المظاهرات إلى سياسة البذخ والتسيب والهيمنة، على حساب الشعب كما تدخل علي بلحاج و قدم عريضة تحمل في طياتها مطالب المتظاهرين ومن تلك المطالب: ضمان حد أدنى

[1] صونيا العيدي،المرجع السابق، صص 226،227.

[2] يحي ابو زكريا، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993، مؤسسة العارف للمطبوعات، لبنان، 1993، ص: 53-55.

[3] أحميدة العياشي، الحركة الإسلامية في الجزائر، الجذور، الرموز، المسارات، الطبعة الثانية، عنوان المقالات، المغرب، 1993، ص: 18.

للحياة لكل جزائري حرية الدعوة للإسلام دون أي قيود، حرية التجمع و التعبير ونقد الدولة، تحسين أوضاع رجال القضاء درءا للفساد أو إصلاح التشريع، لإلغاء كل ما يعارض الإسلام، وإصلاح التربية و التعليم سعيا لإقامة تعليم إسلامي، دعم المستقلة وضمان حصانة الصحفيين.[1]

هناك من يرى بأن أحداث1988 كان الغرض منها المساس بالجيش، ففي هذا الشأن يصرح بتشين: " قناعتي هي أن الهدف المراد تحقيقه كان يتمثل في المساس بسمعة رموز الكفاح الوطني". كما يصرح خالد نزار: " ..... والهدف من ذلك – يضيف هو – إخراج الجيش إلى الشارع، ومن ثمة توفير الفرصة لتمرير مشروعهم الإصلاحي".

وحقيقة زج بالمؤسسة العسكرية في المواجهة الدامية مع جميع المتظاهرين فبعد فرض حالة الحصار، وتعيين قائد القوات البرية الجنرال نزار مسؤولا عن استعادة النظام، تولى الجيش مسؤوليات ليست من اختصاصه فعوض قوات الشرطة في مهامها لعدم تمكنها على حفظ الأمن، وهو ما يؤكد وزير الداخلية الهادي الخذيري " الشرطة الجزائرية كانت مكلفة بالحفاظ على النظام، والأمن العمومي، والتحقيقات الإدارية، لم تكن مكونة ولا مجهزة لتوقع المظاهرات اليومية". إن طبيعة الظرف الذي حتم على الجيش دخول العاصمة بالدبابات، ومواجهة المتظاهرين بالذخيرة الحية.[2]

[1] سيقيرين لابا، الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب والأدغال، مكتبة طريق العلم، ، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003، ص: 55.

[2] منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004– 2005، ص ص: 104 ،105.

المطلب الثالث: الأزمة السياسية

1.تعديل الدستور 1989

مشروع التعديل الدستوري الصادر في 3 ديسمبر 1988. والهدف من هذا التعديل وضع حد لاحتكار السلطة وكذلك إنهاء الدور السياسي للجيش وحصر مهامه في الدفاع عن وحدة و سلامة التراب الوطني وأهم مبدأين لهذا الدستور هما: – مبدأ الفصل بين السلطات – التعددية الحزبية والسياسية وبموجب هذا الدستور ظهرت الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر المستقلة.[1]

يعتبر أكبر حدث مؤسساتي في تاريخ التجربة الدستورية بالجزائر لأنه رسم للنظام السياسي الجزائري. ومن أهم الإصلاحات التي جاء بها:

–إلغاء نظام الحزب الواحد وفتح المجال السياسي بتأسيس التعددية "المادة 40 من الدستور".

– إلغاء الاختيار الاشتراكي بإسقاط الفصل الثاني المتعلق بالاشتراكية في دستور 1976 إسقاطا كاملا، وإلغاء أحكام دستورية أخرى مشتقة من هذا الاختيار.

– وضع تصور جديد للدولة في علاقتها بالاقتصاد و بالمجتمع محوره انسحاب الدولة من دائرة الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، أخذ دستور 1989 بمبادئ المذهب الدستوري و الشرعية الدستورية وفي مقدمتها إقرار الحريات العامة الفردية و الجماعية، التعددية السياسية والانتخابات كوسيلة لولاية السلطة و مصدر الشرعية ممارستها، وتداول السلطة، والفصل بين السلطات.[2]

---

[1] لحسن رزاق، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009، من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة، دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر و الشروق اليومي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علوم الإعلام و الاتصال، 2010، ص: 58.

[2] بلحاج صالح، أبحاث وآراء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر، مخبر الدراسات و تحليل السياسات، العامة في الجزائر، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2012، ص ص: 161، 162.

أقر النظام الجديد صيغة ثنائية في السلطة التنفيذية ،برئيس جمهورية منتخب عن طريق الاقتراع العام وغير مسؤول سياسيا، ورئيس الجمهورية والبرلمان لكنه مالك لسلطات دستورية خاصة به و له مؤسسة يرأسها ويعمل في إطارها هي مجلس الحكومة. في مقابل السلطة التنفيذية توجد السلطة التشريعية من مجلس واحد مختصر بممارسة سلطة التشريع و مراقبة الحكومة بآليات متعددة أهمها إمكانية إسقاط الحكومة بواسطة ملتمس رقابة أو رفض التصويت بالثقة لرئيس الحكومة.[1]

ويعود هذا التعديل إلى النقاط التالي:[2]

- ✓ غياب سلطة سياسية قوية موحدة، تعمل على تنظيم الحكم وتوجيه العملية السياسية نحو أحداث تغيرات تنظيمية وسياسية في البلاد.
- ✓ المشروع الاجتماعي التنموي في مرحلة الثمانينات، أثر سلبا على فعالية الدولة، مما سمح لنمو حركات إيديولوجية في المجتمع تشك في شرعية النظام السياسي.
- ✓ فشل الحزب في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياسي و الإداري وعدم قدرته على تخطي الصراعات السياسية التي عرقلت أداءه السياسي، بالإضافة إلى غموض مشروعه السياسي والتنموي، ناهيك عن داء الجهوية .
- ✓ قوة مؤسسة إدارة الرئاسة التحالف مع الجيش، أدى إلى التقليص من مشاركة الجهات الأخرى في العملية السياسية .
- ✓ تفشي ظاهرة الروتين الإداري عادة ما يؤدي إلى الشعور بالملل، القلق، واللامبالاة، العزوف عن المشاركة في الإدارة .
- ✓ سوء معاملة الجمهور وتفشي ظاهرة الوساطة و المحسوبية و الجهوية المتعفنة التي أصبحت الآن تشك حتى في مقومات الشخصية العربية الإسلامية .

[1] بلحاج صالح، مرجع سابق، ص: 162.

[2] بن قنة سعاد، المشاركة السياسية في الجزائر اليات التقنين الاسري نموذجا 1962 – 2005، مذكرة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2011– 2012، ص: 213.

- ✓ تعدد وكثرة الإجراءات التنظيمية دون وجود قواعد صحيحة تحدد أساليب العمل الإداري الرشيد؛
- ✓ إهمال العامل الإنساني في الإدارة الجزائرية، وغياب المشاركة للأفراد في طرح اهتماماتهم و احتياجاتهم؛
- ✓ عمق القوة بين التنظيم الإداري وحاجيات الشعب الأساسية وتطلعاته.

إن أهم تعديل جاء به هذا الدستور هو تحديد العهدات الرئاسية في عهدة واحدة من خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، والذي يعتبر سابقة أولى من نوعها في الوطن العرب، لكن هذا التعديل لم يتم حمايته بجعله من المبادئ التي لا يمكن تعديلها، كما أن هذا الدستور لم يوضح بدقة النظام في الجزائر، فإنه كان يميل إلى كونه نظاما شبه رئاسي من الناحية النظرية، إلا أنه مستوى الممارسة يميل إلى النظام الرئاسي التسلطي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بهدف إعادة التوازن بين السلطات الثلاث.[1]

2.توقيف المسار الانتخابي:

اتسمت المؤسسات السياسية في الجزائر بضعف شديد، وإن لم يكن بعدم الفاعلية،وذلك لعدم الاستقرار المؤسسي إلى جانب وجود حالة من الاختلال بين مؤسسات المشاركة و مؤسسات التنفيذ كما اتسمت المؤسسات بعدم الاستقلالية إذ هي امتداد للسلطة التنفيذية التي يأتي على رأسها رئيس الدولة الذي حول الحزب الواحد إلى أداة من أجل تعبئة الجماهير، فالحزب الواحد والمتمثل في جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها الميثاق الوطني المؤسسة الرسمية الأولى،تتصدر بقية المؤسسات بل هي الدولة بعينها، هذا ما ساهم بشكل كبير في خنق الحريات الفردية والعامة والتطبيق إلى درجة إلغاء حرية التعبير ،مما أدى إلى اتساع الفجوة بين المجتمع والسلطة،السياسية، وفقدان مؤسسات الدولة لمصداقيتها لدى شرائح عريضة من المجتمع.

[1] لقرع بن علي، أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر، 1989- 2014، جامعة مستغانم، 2014، ص: 59.

ظهرت بعد التعديل الدستوري العديد من الأحزاب منها ذات التيار الإسلامي المتمثل أساسا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة جناح راديكالي يعتبر الديمقراطية كفرا وخروجا عن الإسلام ومبادئه،ومن ثمة قبوله للعبة الديمقراطية ليس إيمانا منه بقيمها ومبادئها ووسيلة للتداول على السلطة بل أداة فقط للوصول إليها،بدليل أن عباس مدني

الذي صرح قبل الانتخابات المحلية بأن التعدديةضرورية للتطور السياسي، تخلى فيها بعد عن وعوده ورغبته في إنشاء دولة إسلامية، وأعتبر أ ن لا جدوى لوجود البرلمان ويجب الالتزام بإرادة الشعب.[1]

وقد أكد علي بلحاج، حيث قال: " سوف نصل إلى السلطة سواء عن طريق الانتخابات أو بدونها ".[2]

وبعد التعديل تم إضفاء الشرعية على الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سبتمبر 1989، أثارت الجدل قليلا من ناحية المعارضة للإيديولوجية والحكومات المحافظة في مكان آخر(بما في ذلك تونس ومصر). معاديين لإضفاء الشرعية على هذا الحزب الإسلامي.[3]

كان هناك جماعات مسلحة قبل إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية جماعات من الهجرة والتكفير وآخرين كانوا ينشطون في الثمانينات مع **مصطفى بويعلي**، وكان هناك أيضا مقاتلون جاؤوا من أفغانستان بعد مشاركتهم في الحرب الأفغانية ضد الإتحاد السوفياتي وهؤلاء كانوا يعارضون الانتخابات التشريعية وقد أعلنوا عن أرائهم وعن استعدادهم للدخول

[1] محمد بلخيرة، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية، مذكرة ماجستير، علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام الجزائر، 2003-2004، ص: 268.

[2] محمد بلخيرة،مرجع سابق، ص: 268.

[3] islamique vislence et reformesenalgérie =tourner la page international crisis group rapport moyen –orient et afrique du nord, S.L. E, p:5, bruscelles 15 mars 2019 .

في المواجهات مسلحة مع الدولة قبل الانتخابات يقولون أن الانتخابات حرام وكفر، وأن أصحاب المسار السياسي مرتدون.[1]

بعد التعديل لقانون الانتخابات في أفريل 1991، وفي قانون الدوائر الانتخابية صار القانون محل احتجاج شديد، سيما من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي رأت في النصين "طبخة أخرى" أعدت للاحتفاظ بالسلطة وتزويرا للانتخابات المقبلة قبل إجرائها، وبعد تأجيل الانتخابات نزلت الجبهة الإسلامية للشارع ومحاولة الوصول إلى السلطة عن طريق العصيان المدني الشامل ابتداء من 25 ماي 1991م الذي كان موعدا لانطلاق إضراب عام مفتوح هدفه عرقلة الانتخابات ،أشتد التوتر وتدهور الوضع ،مما أدى برئيس الجمهورية للجوء إلى الجيش فأعلن يوم4 جوان1991

حالة حصار وتأجيل الانتخابات التشريعية وعزل رئيس الحكومة مولود حمروش ثم جاء الانتخابات ويقال بأنه وضعت فتيات لجذب الشباب للتصويت لصالح الحزب الوحيد ، كما أن حضور أعضاء جبهة الإسلامية للحفاظ على الضغط أمام مكاتب الاقتراع كي يضع المنتخب ومن أوراق جبهة الإنقاذ في الصناديق ، وإذا احتج أحدهم أو وصفهم بالملتحين أو أتهمهم بالمعادين للديمقراطية يقومون بلكمه، فتطور المسار الديمقراطي كان عبر انتخابات مشكوك بها ومشبوهة.[2]

حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نتائج سياسية كبيرة في كل الانتخابات البلدي التي فازت بأغلبية مجالسها انتخابات جوان 1990 كما فازت بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي في

[1] المحنة الجزائرية شهود يتكلمون، شهادة سيد علي بن حجر – كيف حملت السلاح – منشورات البرزخ، الجزائر 2002، ص: 139.

[2] محمد عصام، في عمق الجحيم معول الإرهاب لهدم الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر والاشهار، الجزائر، 2002، ص ص: 156، 157.

الدور الأول من الانتخابات ،قبل أن تلغ النتائج في بداية جانفي 1992 وتحل الجبهة بعد ذلك.[1]

بعد إلغاء الانتخابات تعالت الأصوات داخل الجبهة تنادي بإعلان الجهاد ضد الحكم.[2]

إن أسباب توقيف المسار الانتخابي من طرف المؤسسة العسكرية الانتخابات التشريعية متعددة من أهمها فشل عملية الانفتاح والإصلاحات نتيجة إنفراد السلطة التنفيذية في إعدادهما ببرلمانهما الأحادي ولعدم توفر آليات مناسبة لتعزيزها جعلتها تحصد نتائج أعمالها العشوائية وإلى بروز الجبهة الإسلامية للإنفاذ كقوة سياسية تملك من مقومات الحزب السياسي للفوز بالانتخابات والوصول إلى السلطة بالأغلبية على حساب باقي الأحزاب وتوجيهات النظام السياسي الحاكم وقدرتها على مواجهة والتأثير في قراراته منذ الانتخابات المحلية في قراراته في 12 جوان 1990.[3]

تكوين النواة الصلبة للحركة الإسلامية الراديكالية في الجزائر وتوقيف المسار الانتخابي في 1992 والذي كان يهدف بدرجة الأولى اطلاق العنان للعنف و قيام مصالح المخابرات بتكوين الجماعات الإسلامية المسلحة وعملهم كحلفاء للسلطة، حيث انه وفي هذه السنوات بالذات كان للجماعات الإسلامية للجيش دور في المذابح والاغتيالات وكذلك تصفية الشخصيات السياسية و العسكرية حيث نجد أن مؤسسة الجيش بدل من أن تضع إمكانياتها في خدمة الشعب أصبحت توجهها ضده ، فقاموا بنهب ثروات البلاد شعارهم هو تسيير البلاد حسب مصالحهم دون قبول أي شكل من أشكال الاحتجاج.[4]

---

[1] ناصر جابي، الجزائر، الدولة والنخب، دراسات في النخبة الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، منشورات الشهاب، الجزائر 2008، ص: 71.

[2] كميل الطول، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الانقاذ الى الجماعة،دارالنهار ،لبنان، 1998، ص: 29.

[3] حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر، 1989– 2010، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2010، 2011، ص: 186.

[4] محمد سمراوي، سنوات الدم في الجزائر، متوفر على الرابط www.google.dz يوم 20–03 2019على الساعة 13:26.

حيث اعتمد هؤلاء الجنرالات الإستئصاليون بعض الأحزاب السياسية الهامشية الذين خفقوا في أول انتخابات تشريعية ودعوا فورا الى إلغائها، وقد نشأت وحدات خاصة مكلفة بالقمع، من أمثال " النينجا" أو "كتائب الموت" وأول من تعرض للاغتيال من الشخصيات السياسية محمد بوضياف عام 1992 م حيث قال رضا مالك: " إن الأوان ليغير الرعب معسكره"، منذ سبتمبر 1993 بدأت الجماعات الإسلامية بمظهر الأباسلة لكسب دعم الرأي العام.[1]

أعلن إسماعيل ألعماري: " هم على استعداد لإبادة 3 ملايين من الجزائريين من اجل استعادة نظام" أي " مجموع الذين صوتوا لمجتمع بديل، المطالبة بمزيد من الكرامة و المزيد من الثقافة في إدارة شؤون الدولة وخصوصا الجرأة للمطالبة بتقسيم عادل لثروات البلاد".[2]

وبحلول عام 1992 وبالتالي الآلاف من أنصار الجبهة الإسلامية تعرضوا للاعتقال وقتل العشرات خلال عمليات التمشيط، فعمدت الدولة إلى فرض حالة الطوارئ 9 فيفري 1992 ومرسوم مكافحة الإرهاب في 30 سبتمبر من نفس السنة، وإدخال حظر التجوال في 5 كانون الأول من ذات السنة.[3]

المطلب الرابع: الأزمة الاجتماعية

1.سياسة التقشف 1986

في سنوات1986 – 1989أصبحت نسبة خدمات الديون الخارجية تمثل97 ٪ ، من مدخل الصادرات ،والتي شكلت ما قيمته 80 ٪ من الشركات الوطنية كانت على وشك الافلاس مما تسبب في هبوط حاد للمستوى المعيشي للفرد .[4] ما أدى لفشل التسيير التقليديللاقتصاد

---

[1]عبد الحميد براهيمي، في اصل الماساة الجزائرية في اصل شهادة من حزب فرنسا الحاكم في الجزائر، 1958-1999، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص:242.

[2]Les generaux et le Gia. Le mouvement algerien des offciers libres www.ONP.org.Algeriep: .4

[3]Salimamallah, Les massacres en Alegerie, 1992- 2004, comite justise pour la Alegerie, :9mai 2004, S L E, P

[4]انور نصر الدين هدام: المصالحة الوطنية في الجزائري ، معهد الهقار ، الجزائر ،2007 ص: 47.

الوطني و العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية ، ،كما تسببت ندرة المواد الغذائية في الوضع الاجتماعي بشكل معقد، وبالتالي تفكيك الحلقات الاقتصادية وإبدالها بقرارات سياسية ، حيث تخلت الدولة عن دعم أسعار المواد الاستهلاكية و تجميد الأجور ،بالإضافة إلى مشكلة الدخل السنوي مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائي ، والمعضلة تكمن في إن الجزائر تستورد المواد الأولية بالعملة الأوروبية التي تزداد ارتفاع [1].

2- البطالة

تغيرت البنية الاجتماعية للشعب الجزائر،حيث تغيرت في نهاية السبعينات ظهور جيل جديد من الشباب، نسبة ٪75من سكان أقل من 35 عاما. 33٪ أقل من 14 سنة هذه التركيبة العمرية تعاملت مع البيروقراطية والفساد والإداري، وعجز النظام عن التغطية لتلك الأعداد . حيث إن هذه الزيادة انعكست سلبيا على مستوى المعيشة والظروف الاجتماعية للمواطنين عموما في ظل الأزمة الاقتصادية ، وهذا لعدم تناسب النمو الديموغرافي والطلب الاجتماع (الشغل ، السكن، التعليم، الصحة).[2]

نسبة القوى الناشطة وصلت إلى 1.980.000 عامل (بين سنتي : 1985-1993)، أما مناصب الشغل 800ألف فزادت نسبة البطالة بمعدل 1,16مليون شخص. انتشرت أزمة البطالة بمؤشرات كبيرة في الجزائر، فبينت الجهات الرسمية وجود 1,2 مليون شخص عاطل عن العمل بما يمثل 20٪ من قوة العمل، قدرة أوساط أخرى عدد العاملين بحوالي 1،5 إلى 2 مليون شخص أي حوالي 25٪ إلى 30٪ فيما تزداد قوة العمل بمقدار 200 ألف شخص كل عام، ومن أسوء أنواع البطالة هي بطالة الشباب ففي عام 1989 مثلت نسبة الشباب (16 -20 سنة) 82,6 ٪ من العاطلين عن العمل.[3] كما امتدت إلى أصحاب الشهادات

[1]ناجي عبد النور: النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسي مديرية النشر لجامعة 8 ماي 1945 ، قالمة الجزائر، 2006، ص ص: 129 ،130.

[2]عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق،ص: 242.

[3]انور نصر الدين هدام: المصالحة الوطنية في الجزائري ، معهد الهقار جنيف (سويسرا) ،2007 ص: 47.

ففي 1990 نجد 4 آلاف مهندس و 16 ألف و500 حاملا شهادة ليسانس وتقنيين ساميين و 55 ألف تقني ، مما نتج عنه هجرة لإطارات العالية المستوى إلى الغرب ودول الخليج فعجز النظام عن استيعابهم مما أدى إلى اتساع فئة الناقمين عن النظام أدى إلى ظهور حركات الرفض السياسي والاجتماعي [1]

تبني الجزائر التعددية السياسية ،ما اضطر البلاد إلى القيام بإصلاحات كان لها انعكاسات سلبية على المجتمع مثل إنهاء العمل بالقوانين التي تضمن الوظيفة ومنصب الشغل الدائم للجزائريين، تسريح العمال وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير. [2]

لذلك فإن الأسباب المفجرة للازمة كان لها تأثير كبير في عملية التحول حيث اتجه كل مسبب إلى الضغط أكثر في الأمن والاستقرار في الجزائر فجعلت هذه الظروف أول ذريعة للانفتاح والانتقال من حالة الرضا إلى العنف في وأسط النخب و المجتمع على حد سواء مما اثر سلبا على الوضع العام للدولة الجزائرية حيث اضطرت السلطة إن تبحث عن حلول لهاته الأزمة التي كادت تعصف بأمن واستقرار الجزائر.

[1] ناجي عبد النور: النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسي مديرية النشر لجامعة 8 ماي 1945 ، قالمة الجزائر، 2006، ص ص: 129 ،130.

[2] مرزوقي عمر، لمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر(إشكالية الدور، المستقبل العربي، العدد 432، مركز دراسات الوحدة العربية،2015، لبنان،ص: 41.

الفصل الثالث

المبحث الأول: تطور الوضع الأمني بعد توقيف المسار الانتخابي

المطلب الأول: ردود الأفعال الداخلية و الخارجية

شهدت نهاية الثمانينات منعرجا حاسما في المسار السياسي للبلاد عموما و مسار الحركة الإسلامية على وجه الخصوص ، من خلال انتشارها وتعددها، واشتد الصراع بينهما وبين السلطة، فتجربة العمل السياسي لدى الحركة الإسلامية ورغبتها في تولي السلطة والحكم راجع لظروف وطنية وأخرى دولية:[1]

1.الظروف الداخلية:

ساهمت ملتقيات الفكر الإسلامي التي كانت تستضيف العديد من علماء الدين من مختلف الأقطار الإسلامية في تدعيم الرصيد الفكري الحركي لدى قائد و منتسبي الحركة الإسلامية في الجزائر، وهامش الحرية لديهم مما وفرتهم السلطة وعلى رأسهم الرئيس الشادلي بن جديد الذي يعود له الفضل في رعاية ودعم ملتقيات الفكر الإسلامي الذي ذاع صيتها في الثمانينات فقد اتخذ الشادلي بن جديد دعمه للإسلاميين لمواجهة نفوذ اليسريين. وكانت الملتقيات تنفس المسلمين الوحيد لمواجهة اليساريين، كما ساهم تخفيف إجراءات السفر إلى البقاع المقدسة لآداء فريضة الحج والعمرة بتنقل الجزائريين وتأثرهم بالأفكار الإسلامية لدى المشارق، إلى جانب التذمر الشعبي تجاه الأزمة البترولية في سنة 1984 وتراجع أسعار البترول وانعكاساته على الوضع الاقتصادي للبلاد.

[1] رابح كمال لعروسي، الجزائر في دوامة الصراع العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، 1999، ص: 202.

2. الظروف الخارجية:

ساهم الانتصار الكبير للثورة الإيرانية على حكم الشاة " رضا أحمد بهلوي" بقيادة الخميني سنة 1979في بعث العزيمة لدى قادة الحركة الإسلامية في الجزائر، وكانت بمثابة النموذج الرائد لديهم، خاصة بعد عزم الثوار في إيران على تحكيم الشريعة الإسلامية نظاما للحكم.

بعد تصدي الجماعات الجهادية للغزو السوفياتي لافغانستان والتي تدعمت بجهادين عرب تم تجنيدهم بدعم من السعودية ودول الخليج العربي في مواجهة المد الشيوعي، زادت حماسة الإسلاميين في الأقطار الإسلامية والجزائر على وجه الخصوص، واقتنعوا بضرورة خوض المواجهة مع أنظمتهم التي تدين بالاشتراكية الموالية للإتحاد السوفياتي، وزاد من تفشي الأصولية والتطرف وسط الحركة الإسلامية وأدى إلى تمكين الجماعات الإسلامية بتنفيذ اغتيال الرئيس المصري أنور السادات على يد منتسبها خالد الإسلامبولي، وزادت معانات العرب في مواجهة المحتل الصهيوني من خلال مجازر صبرا وشاتيلا، والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وما قابله من سخط في أوساط الحركات الإسلامية، وتعالت معها الأصوات لفتح أبواب الجهاد لتحرير الأقصى، وإسقاط الأنظمة المضطهدة لشعوبها والمتواطئة مع الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، لاسيما بعد مجزرة حما بسوريا في سنة 1982 ضد جماعة الأخوان في سوريا.[1]

المطلب الثاني: تشكيل الجماعات المسلحة

بدأت قناعة العمل المسلح لدى مناضلي المشروع الإسلامي في الجزائر من خلال تنظيم **البويعليين** الذي سبق التطرق إليه ومعظمهم من المحكوم عليهم بالإعدام، وذلك في سبيل

[1]فوزي أوصديق، محطات في تاريخ الحركة الاسلامية، دار الانتفاضة، الجزائر، 1992، ص: 72.

تجسيد الدولة الإسلامية في الجزائر، وبإلغاء المسار الانتخابي وجد المناخ المناسب للتيار الجهادي ووجدت الذرائع المناسبة للمناداة بالجهاد وانبثق عنه عدة مجموعات منها

1.جماعة الهجرة والتكفير: هي من أهم الجماعات الإسلامية المسلحة ميولا للفكرة المتشددة، عارضت انخراط الجبهة الإسلامية في اللعبة الديمقراطية، شكلت أقوى تيار مسلح وعرفت بالتكفير والراديكالية والعنف والعودة إلى الجهاد، وانخرطت في العمل المسلح بين سنتي : 1990 و 1991، بدأت تنفيذ عمليتها بالهجوم على الثكنات ومقرات الأمن والدرك والإستلاء على الأسلحة والذخيرة، سجلوا حظورهم في 20 ديسمبر 1990 في اشتباكات مع الدرك الوطني حيث ألقى القبض على 40 مسلح من منتسبي الجماعة، ومبلغ عدد ضحايا العملية المذكورة من عناصر الأمن 70 قتيلا.[1]

بعد قضاء قوات الأمن على الجماعة في منطقة سطيف انتقل قائدها قاري السعيد إلى أعالي البليدة. بالصومعة، وبدأ في إعادة تشكيل واصل بمؤيدي التيار السلفي الجهادي ومنهم:

-**شبوطي عبد القادر** وهو واحد من أبرز زعماء التيار السلفي الجهادي، عرف معه تعاطفه مع الجبهة الاسلامية لإنقاذ، متشبع بالفكر الجهادي، فقد بدأ نشاطه الجهادي بعد عودته من سوريا، فعمل على إنشاء خلايا مسلحة سرية لقناعته بقدوم يوم المواجهة الحتمية مع النظام ونضرا لقربه من التيار السلفي في الجبهة بقيادة بالحاج الذي يعتمد العمل السياسي السلمي لم يستعجل عيد القادر شبوطي الشروع في العمل المسلح.

- منصور الملياني وافقة على خضوع المسلح بعد التنسيق مع قاري السعيد والمشاركة في الهجوم على مقر الأميرالية بالعاصمة رفقة محمد علال، ثم بدأ في تجنيد عما يزيد 300

[1] كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر، من الإنقاذ إلى الجماعة، بيروت، دار النهار للنشر، 1998، ص: 95.

ممن يعرفون بالأفغان الذين تطوعوا سابقا في حرب الخليج، وانتقلوا إلى الأردن بغرض التدريب العسكري في معسكرات الجهاد الإسلامي ومعسكر حزب الله اللبناني، ليعقل بعد عودته ويسجن في سجن تازولت بباتنة، ليلتحقة بالجماعة الإسلامية المسلحة الجيا بعدة عملية الفرار الكبرى في مارس سنة 1994، وكان له دور كبير في تجسيد الوحدة بين الجماعة الإسلامية المسلحة وقادة الجزأرة الممثلين للتيار المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ والحركة من أجل الدولة الإسلامية في 13 ماي 1994.[1]

نشاط قاري السعيد لم يدم كثيرا، فقد قضت عليه قوات الأمن في نوفمبر 1994 بعد اشتباكات وقعت بالقرب من باتنة.

من بين العمليات الاستعراضية التي نفذتها جماعة الهجرة وتكفير عملية ثكنة قمار بالوادي، حيث قاد الهجوم 34 عنصرا مسلحا بقيادة المسمى "الطيب الأفغاني"، فقتلت الجماعة ثلاث حراس واستولت على أسلحة وذخيرة، فما كان على السلطات إلا أصابع الاتهام إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد إلقاء القبض على أحد المشاركين في الهجوم والذي كان عضوا في المكتب التنفيذي البلدي للجبهة ببلدية بقمار، فسارعت الجبهة إلى نفي علاقتها بالهجوم، وأن منفذه من المجموعات المسلحة المستقلة التي ليس لهم علاقة بها.[2]وبعد التحقيق تم اعتقال عناصر المجموعة وتم تنفيذ حكم الإعدام في حق أربع عناصر منها بتاريخ 12 فيفري 1994.

[1] رابح كمال لعروسي، مرجع سابق، ص: 104.

[2] كميل الطويل، مرجع سابق، ص: 116.

2. الباقون على العهد أوجماعة الهجرة والتكفير

مؤسسات السعيد مخلوفي قاد أول عملية مسلحة في فيفري 1992، كان نشاط المجموعة في العاصمة وضواحيها، وبعد عملية الفرار من سجن تازولت ببباتنة في 1994 التحق بها العديد من الفارين من السجن المذكور، من التنظيمات الموالية للتيار السلفي الجهادي، فبعد تفكيك الجماعة المسلحة بقيادة مصطفى بويعليو اعتقاد قادتها، وبعد إطلاق سراحهم من السجن تهيكلوا في تنظيم جديد سمي بـ "الباقون على العهد "، وشكلت خلايا سرية مسلحة في البلديات التي فازت فيها الجبهة بالانتخابات المحلية، ومن منتسيبي الجماعة ابن رئيس الجبهة الاسلامية لإنقاذ عباسي مندي " أسامة مدني ".[1]

شكلت خلايا مسلحة يقودها أمير ونائب أمير، وأقامت المخابئ ومراكز المراقبة وأعدت العدة لتنفيذ هجومات مسلحة، حيث أكدت معلومات الأمير الجهوي للجيش الإسلامي في الغرب الجزائري " أحمد بن عايشة " حين أقر بأن المجموعات المسلحة التي تكونت في البداية على مستوى بلديات في الغرب الجزائري كانت تحت راية الحركة الاسلامية المسلحة _MIA_، ويدعم كلامه اعترافات المجموعة التي قادت عملية قمار سنة 1991.[2]الحركة من أجل الدولة الإسلامية (I. E. M): مؤسسات سعيد مخلوفي، عضو سابق في الجبهة الاسلامية لإنقاذ، صاحب كتاب العصيان المدني. كان نشاط هذه الحركة قائما بين العاصمة ومنطقة القبائل، وأعلى سفوح الغرب بعد إصدارها ليبيا " الإتحاد والجهاد واحترام الكتاب والسنة " تم إلحاقها بالجماعة الاسلامية (GIA)، لكن إنفصلت عنها بسبب السياسة الدموية المتبعة من طرف هذه الأخيرة، وبتاريخ نوفمبر 1996 تم حلها من طرف الأمن.

---

[1] يحيى أبو زكريا، في الحركة الاسلامية المسلحة، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، ص: 74.

[2] محمد عصامي، في عمق الجحيم، معول الإرهاب لهدم الجزائر ترجمة، د،مسطوف، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 2002، ص: 681.

- **الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح**

تأسست سنة 1993، سعت إلى تنظيم إرهابي ، ارتكبت أعمال عنيفة استهدفت كبار الضباط، إضافة إلى شخصيات فنية بارزة.

- **الجيش الإسلامي للإنقاذ**

هو عبارة عن انتقال الجبهة الإسلامية للإنقاذ من العمل السياسي العلني إلى العمل العسكري السري، تأسست سنة 1993 بتزكية " رابح كبير" ضم حوالي 8000 مقاتل ارتكبوا مجازر كبيرة في 1997، ليستفيد أعضاؤها من إجراءات قانون الرحمة.

- **الجماعة الإسلامية المسلحة**

تأسست سنة 1993، تضم بعض قدامى انتصار الهجرة والتكفير، تعتبر من أكثر الجماعات الإرهابية تطرفا، تعمل بنظام الحرب الشاملة، شعارها لا هدنة لا صلح.[1]

المطلب الثالث: الإجراءات الأمنية المتخذة خلال الأزمة الأمنية

بغية تطور الأوضاع الأمنية بعد توقيف السار الانتخابي في 1992، عملت السلطات الأمنية والعسكرية في الجزائر على الوقوف بكل حزم من أجل مواجهة الأزمة الأمنية، بغرض احتوائها ومنع تفاقمها، وثمة خروج الأمور عن السيطرة فقامت ب:

إعلان حالة الطوارئ: يتم إعلان حالة الطوارئ غالبا عن تفاقم الأزمات الأمنية، وقد اعتمدت الجزائر هذا الأسلوب بعد وقف المسار الانتخابي، فبتاريخ 09 فيفري 1992 صدر

[1] عبد الغاني شرقي، الإستراتجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1992- 2007، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، صص: 78، 79.

مرسوم رئاسي 92 _44 يتضمن الإعلان حالة الطوارئ، وبتاريخ 06 فيفري 1993 صدر مرسوم تشريعي 93 _ 02 بموجبه تم تمديد حالة الطوارئ. [1]

أهم ما جاءت بيه سياسة حالة الطوارئ ما يلي:

– إقامة حواجز أمنية من طرف رجال الأمن المختصة، وكذا التفتيش ليلا ونهارا.

– تحديد أو منع مرور الأشخاص والسيارات في أماكن وأماكن معينة.

– تنظيم نقل المواد الغذائية والسلع ذات الضرورة الأولى وتوزيعها.

– منع من الإقامة أو وضع تحت الإقامة الجبرية كل شخص راشد يتضح أن نشاطه مضر بالنظام العام.[2]

[1] مبروك غضبان:، قراءة تحليلية للنصوص القانونية المنضمة لحالتي الحصار والطوارىء ومدى تأثيرها على الحقوق والحريات في الجزائر مجلة المفكر 10، ص: 26 .

[2] عبد الغاني شرقي، مرجع سابق، ص: 93.

- **أسلوب الاعتقال :**

يتضمن هذا الأسلوب إلقاء القبض على بعض المواطنين. التحفظ عليهم، تنفيذا لأوامر الإدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم، وغالبا ما تزيد عمليات الاعتقال في أعقاب أحداث العنف الشعبي كالمظاهرات وأحداث الشغب، وقد تطول مدة الاعتقال أو تقتصر طبقا لتقديرات السلطة التي أصدرت أوامر الاعتقال، وفي كثير من الحالات لا يقدم بعض المعتقلين للمحاكمة حيث يتم الإفراج عنهم بعد فترة التحقيق.[1]

- **الإجراءات الأمنية والعسكرية :**

تعد الخلايا المسلحة النائمة التي تكونت على خلفية التمردالذي قادته جماعة مصطفى بويعلي في الثمانينات، اللبنة الأولى التي ارتكز عليها العمل المسلح في الجزائر بعد قرار توقيف المسار الانتخابي، فبعد تضييق الخناق على التيار الإسلامي في أعقاب حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تحول مستوى التهديد من خطورة تطور الاحتجاجات التي ينظمها مناضلو وقادة الجبهة الإسلامية إلى مشادات عنيفة مع رجال الأمن إلى استغلال منتسبي الجماعات المسلحة المذكورة سابقا الأزمة السياسية التي دخلت فيها البلاد من فراغ دستوري بعد استقالة الرئيس الشادلي بن جديد، وحالة الارتباك التي عاشها النظام الجزائري بعد إلغاء المسار الانتخابي، استغلت هذه الجماعات للشروع في تنفيذ مخطط التمرد المسلح بغرض الإطاحة بالنظام، لكن السلطات الجزائرية عملت على تنفيذ إستراتيجية الكل أمني بغرض تطورات المشهد الأمني. كانت أولى الإجراءات إستراتيجية تحجيم ومواجهة ومحاصرة وتصغير الخصم.[2]

[1] عنصر العياشي، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر: الأسباب والآثار والاصلاح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011،ص: 86.

[2] عنصر العياشي، المرجع نفسه ، ص: 95.

1. **منع حدوث العمليات المسلحة** : عملت السلطات الأمنية على ضبط كل من لهم صلة بتنفيذ أو الدعاية للأعمال المسلحة، ولمحاصرة وعزل الجماعات المسلحة قامت السلطات بإزالة الحواجز الاصطناعية والطبيعية التي تتحصن بها الجماعات المسلحة من غابات كثيفة وموانئ معزولة ومشبوهة، ونفضت مخططات في إطار سياسة الأرض المحروقة،[1]وانهيار أسلوب تحجيم العمليات المسلحة هذا ما تجلى من خلال الخطاب الرسمي" بالقضاء على نشاط الجماعات المسلحة في ظرف زمني وجيز، في إطار الحرب النفسية ضد الجماعات المسلحة.

وتعززت الإجراءات الأمنية ب أداء جهاز الاستعلامات العامة الذي كان له الدور في اختراق صفوف الجماعات المسلحة والحصول على معلومات تخص أفراد الجماعات المسلحة.

2- تكوين فرقة خاصة لمهاجمة وتتبع الجماعات المسلحة .

تدعمن ميزانية الدفع بشكل واضح بعد تزايد نشاط الجماعات المسلحة وعملت السلطات على رفع قيمة، المنح والرواتب التي يتقاضاها منتسبوا مختلف الأجهزة الأمنية، وزاد عدد الأفراد المنتسبين للأسلاك، لعكس ما عكس قوة العمليات العسكرية ضد معاقل الجماعات المسلحة في المناطق التي يتمركز فيها تواجدهم، بعين الدفلة، الشلف، غليزان، عين الدفلة، البليدة.....، وتم إقحام جميع منتسبي الأسلاك من الشرطة، رجال درك أفراد الجيش الوطني الشعبي، الحرس الجمهوري، ومنذ سنة 1993 تشكلت قوات خاصة في مكافحة الإرهاب قدر تعدادها بـ 15 ألف عنصر، وزاد العدد في سنة 1998 إلى 60 ألف عنصر، ودعمت الأجهزة الأمنية والعسكرية بخلق جهاز الحرس البلدي

[1]محمد عصامي، مرجع سابق، ص: 358.

وقوات الدفاع الذاتي والذين قدر عددهم بأكثر من 200 عنصر في سنة 1997، وفق عقيدة الكل الأمني والكل مسؤول عن الأمن الوطني.[1]

3. إنشاء فرق من الشرطة القضائية للتدخل السريع.

حتمت المستجدات الحاصلة على خط المواجهة مع الجماعات المسلحة إيجاد السبل التي تمكن من الحد من العمليات النوعية التي أصبحت تنفذها الجماعات المسلحة من خلال أسلوب الكمائن والمباغتة عند الهجومات، واستخدام المتفجرات والمدافع النصف آلية بعدما أصبحت تصنعها محليا بفضل المخططات التي تحصلت عليها الجماعات من المواقع الالكترونية، وأضحتهذه تستخدم وتتحكم في وسائل المعلوماتية والاتصال ومختلف الأسلحة المطورة وأبانت عن حنكتها العسكرية التي اكتسبها أفرادها من تدريباتهم في حرب أفغانستان في مواجهة الجيش السوفياتي، لمواجهة ذالك عملت المديرية العامة للأمن الوطني على تكوين أفراد مختصين في تفكيك الألغام ومكافحة الجماعات المسلحة وتشكيل فرق خاصة سميت سرايا الشرطة القضائية للتدخل وصل تعداها إلى 200 ألف عنصر.[2]

[1] عن الإحصائيات يمكن الرجوع للموقع الالكتروني، https://www.fidh.org/en/.

[2] زهرة بن عروس وآخرون، الإسلامية السياسية المأسات الجزائرية ترجمة، غازي البيطار، بيروت دار الفارابي، ص ص: 101، 202.

4. إنشاء الفرق الخاصة التابعة للجيش الشعب الوطني

يقصد بها تلك الفرق المدربة تدريبا خاصا لمواجهة الجماعات المسلحة والقيام بعمليات التدخل النوعية حتى في المناطق الآهلة بالسكان، فقامت هذه الفرق بعمليات تدخل حتى في قلب العاصمة قصبة.[1]

- **مواقف بعض الدول من الأزمة الأمنية في الجزائر**

تباينت مواقف الدول إزاء الوضع في الجزائر، فهناك بعض الدول عملت على مساندة " الجبهة الإسلامية للإنقاذ" من خلال تقديم المساعدات المادية المتمثلة في السلاح والمعدات العسكرية....، وهناك دول أخرى سعت إلى تصوير الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أنها تهديدا ليس فقط على الاستقرار الداخلي للجزائر بل يتجاوز هذا التهديد إلى دول شمال افريقيا ودول جنوب أوروبا.

أ.موقف الدول العربية من الأزمة الأمنية في الجزائر

- الموقف المغربي:

انعكست طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب، وهذا راجع إلى تاريخ حرب الرمال 1963، بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية، التي شكلت عقبة في وجه أي تقارب بين الدولتين الجارتين، هذا ما دفع بإحساس الجانب الجزائري بتورط المغرب في دعم "الحركة الإسلامية المسلحة" في الجزائر من أجل الإحاطة بالنظام والوصول إلى السلطة عن طريق إثارة ودعم

[1] زهرة بن عروس وآخرون، المرجع نفسه ، ص: 203.

الأعمال الإرهابية فظهر العداء المغربي تجاه الجزائر من خلال فرض التأشيرة على المواطنين الجزائريين سنة 1994.[1]

-الموقف المصري:

اعتبرت مصر الظروف التي تمر بها الجزائر شأن داخلي لا يحق التدخل فيه بأي حال من الأحوال، كما دعا الرئيس المصري السابق " حسني مبارك" بوضوح المجتمع الدولي إلى احترام سيادة الجزائر، من خلال مساندة الجزائر في توجيه مطالبها للدول الأوروبية بعدم تقديم مساندة للجماعات الإرهابية الناشطة على أراضيها.[2]

- الموقف السوداني:

منذ وصول "حسين الترابي" و "عمر البشير" إلى السلطة سعيا إلى لعب دور قيادي في المنطقة من خلال رغبتها الجامحة لإنشاء " أممية إسلامية"، وهذا دفع بالسودان بتقديم المساندة للحركات الإسلامية في مقدمتها " الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر" من أجل الوصول إلى الحكم والتمكن من نشر القيم الإسلامية داخل المجتمع الجزائري، إلا أن هذا الطرح تراجع بشكل كبير بسبب الحرب الأهلية التي عرفتها البلاد مما حال دون تقديم المساندة لهذه الحركات الإسلامية.[3]

---

[1] زهرة بن عروس وآخرون، مرجع سابق، ص: 139.

[2] ابراهيم المنشاوي، استراتيجية موحدة، التنسيق المصري الجزائري لمواجهة الإرهاب في ليبيا، تم تصفح الموقع بتاريخ 18 أفريل 2019.

[3] الحياة، الجزائر تقطع علاقتها مع السودان ... بعد إيران، تم تصفح الموقع بتاريخ 18 أفريل 2019 عنوان الرابط http://www.alhayat.com/article/1873057.

ب. موقف بعض الدول الأوروبية من الأزمة الأمنية في الجزائر

- الموقف الفرنسي:

بحكم علاقات التاريخية الفرنسية الجزائرية، حيث كان موقف السلطات الفرنسية من الأزمة الجزائرية جزءا من العلاقات المتوترة، التعاونية بين الدولتين.[1] كانت ردود أفعال فرنسا حذرة ومقيدة بمجموعة من الملاحظات، إضافة إلى تلهفها للحيلولة دون تأسيس دولة إسلامية وكان دعمها للتعديدية الحزبية بالخطاب لا أكثر، وقد أصدرت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر حتى لا يزداد الوضع تأزما، وقد إزداد تخوف فرنسا من عدم إستقرار الوضع في الجزائر الذي يترتب عليه طلب مساعدات أكبر من فرنسا وجيرانها في أوروبا الذين لا يهتمون أصلا بمنطقة المغرب العربي.[2]

- **الموقف الألماني :**

تساهلت ألمانيا مع المجموعات المسلحة الجزائرية، وذالك من خلال منحها حق اللجوء وأيضا السماح لها بممارسة نشاطاتها على أراضيها، وهو ما زاد من عزيمة هذه الأخيرة " الجماعات المسلحة " للعمل ضد الحكومة الجزائرية.[3]

- **الموقف الإسباني:**

كانت ردود فعل الإسبانية حيال الإرهاب في الجزائر متناقضة، فظهرت علامات الارتياح بوضوح لدى السلطات الإسبانية خصوصا بعد إعفائها من جار يحكمه الإسلاميون أكثر من قلقها على الوضع الأمني المتدهور في الجزائر، علاوة على

[1] أحمد مهابة " الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية" لمجلة السياسة الدولية ، أفريل 1997، ص ص128 .138

[2] زهرة بن عروس وآخرون، مرجع سابق، ص: 68.

[3] إبراهيم المنشاوي، استراتيجية موحدة، التنسيق المصري الجزائري لمواجهة الإرهاب في ليبيا، مرجع سابق، ص: 132.

ذالك فقد عبرت الحكومة الإسبانية عن أسفها لاستقالة الرئيس " الشادلي بن جديد" كما دعت في الوقت نفسه إلى ضرورة تعميق الحوار والتعاون مع النظام الجزائري الجديد.[1]

- **الموقف البريطاني:** ميز الموقف البريطاني بالغموض والضبابية، فقد منحت الحكومة البريطانية التسهيلات والحرية لممارسة نشاط الحركات المسلحة على أراضيها، وهو الموقف الذي استاءت منه الجزائر، وعموما فإن بريطانيا غالبا ما تساهلت وتسامحت مع الجماعات المسلحة.[2]

المطلب الرابع: مخلفات الأزمة الأمنية .

خلفت الأزمة الأمنية في الجزائر في فترة التسعينات والتي دامت حوالي 10 سنوات كاملة العديد من الأعمال التخريبية التي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية التي قدرت بملايير الدولارات، وعليه يمكن تقسيم، هذه الخسائر إلى نقطتين أهمها: البشرية والخسائر الاقتصادية.

- **الخسائر البشرية**

نتج عن الصراع المسلح والأعمال الإرهابية في الجزائر خسائر بشرية كبيرة، خصوصا إذ علمنا أن الجماعات الإرهابية في الجزائر تربطها علاقات مباشرة بشبكات التجارة بالمخدرات والأسلحة التي تسيطر عليها المافيا الأوربية والعالمية حيث في هذا الصدد ذكر ممثل الجزائر في الجلسة العامة " للجمعية الدولية للشرطة الجنائية السابعة والستين

[1] زهرة بن عروس وآخرون، مرجع سابق ص: 101.

[2] إبراهيم المنشاوي، مرجع سابق، ص: 98.

" إن الجمعات الإرهابية تستخدم لتمويل نشاطاتها جل أنواع النشطات الإجرامية، كالابتزاز، تبييض الأموال، التجارة بالأسلحة والمخدرات.[1]

كما صرحت إدارة المباحث الجنائية الفدرالية الأمريكية أن عدد القتلى في المدة ما بين 1992- 1996 60 ألف شخص شملت المسلحين، قوات مكافحة الإرهاب والمدينين لكن الرقم المعلن عليه من عليه من طرف الجهات الرسمية الجزائرية لا يتجاوز هذا العدد، من بينهم أطفال لقوا مصرعهم في تفجيرات عشوائية على أيدي الجماعات الإرهابية والتي أجاز زعمائها قتلهم حتى يجنبهم النشأة في أوساط الكفار والملحدين، كما أن الأجانب في الجزائر نالوا نصيبهم من العمليات الإرهابية، فبلغ عدد القتلى " 115 ألف شخص " من 1992 إلى 1996 بعدها توجهت الجماعات الإرهابية بخطابها إلى كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، تعلن فيه عن توقفها عن القتل والذبح بغية كسب تأييد الرأي العام الخارجي لقضيتهم.[2]

وفي سنة 1997 شهد تصاعدا في نشاط قوات مكافحة الإرهاب استعملت في ذالك طائرات، هيلوكبتر في مهاجمة الجماعات المسلحة، وكان أهم عملياتهم عملية الحطاطبة التي قتل فيها 250 إرهابيا وجرح فيها 130 آخر.[3]

ففي تقرير أصدره المركز الجزائري للحقوق الإنسان عام 1997 تطرق إلى ما يلي:

- جل الأعمال الإرهابية استهدفت المدنيين ، وتم شنها ليلا، كما أن منفذوها اعتمدوا على القتل العشوائي و الجماعي " أي أن الجماعات الإرهابية لا تفرق بين الأطفال والكهول، العجزة، والأصحاء، رجال ونساء"

[1] حسين عبد الاوي، اللإرهاب في الجزائر " ورقة بحثية قدمت في ندوة حول دور البحث العلمي في معالجة الجريمة والانحراف في الدولة العربية، أكادمية نايف للعلوم الأمنية الرياض 22، 24 نوفمبر 1997.

[2] محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي " الرياض أكادمية نايف للعلوم الأمنية 1999" ص: 107.

[3] محمد فتحي عيد،المرجع نفسه ، ص: 120.

- إرتفاع عدد الحوادث الإرهابية التي أستخدم فيها الآلات المفخخة ضد مستخدمي المواصلات العامة ومرتدي الأماكن العامة والساحات العمومية، إضافة إلى استخدام القنابل بالقرب من المؤسسات التعليمية والإعلامية والمساجد وحتى المقابر.
- إستغلال الإرهابيون عملياتهم الإجرامية لسلب أموال ومجوهرات من الأحياء والأموات، وسرقة المواد الغذائية وحرق المحاصيل الزراعية، وصاحب هذه العملية ذبح قطعان كبيرة من المواشي....
- اختطاف النساء والفتيات واغتصابهن ثم قتلهن وإلقاء بجثتهن في الصحاري والأحراش.....[1]

➢ **الخسائر الاقتصادية:**

خلف الصراع بين الجماعات الإرهابية و السلطة خسائر مادية كبيرة أثرت سلبا على اقتصاد البلاد، وبهذا الصدد أكدت مصادر جزائرية مطلعة بأن قيمة خسائر الصراع في الجزائر قد تجاوزت 22.4 مليار دولار، وهو ما يعني وصول خدمة الدين وخسائر الصراع نحو 10 مليار دولار سنويا، وهو رقم يزيد عن قيمة صادرات البلاد من النفط و الغاز لعام 1998[2].

استهدفت العمليات التخريبية أماكن شتى وأهداف متفرقة للضغط على السكان من جهة و تشتيت قوات الأمن وإجبارهم على التحرك في اتجاهات مختلفة من جهة أخرى، نهيك عن حرق مجالس وتحطيم محفوظات إدارية ووثائق الأحوال الشخصية وهو ما سهل عملية تزوير أوراق الهوية لأشخاص هم أصلا لا ينتمون إلى المجتمع الجزائري، كما طالت عمليات التخريب أماكن حساسة (مطار هواري بومدين، ثانويات، أسواق، قطارات..)، إضافة

[1] لياس بوكرع، الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل دار الفرابي، بيروت، 2003، ص: 324.

[2] أحميدى بوجليطة بوعلي، " سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر "، رسالة ماجستير .،جامعة الجزائر2، 2008-2009، ص: 114.

إلى استخدام الحواجز المزيفة من قبل الجماعات المسلحة و توظيف مختلف الأسلحة (أسلحة نارية، سكاكين،سيوف ....).

وعليه فقد شهد قطاع نقل البضائع و المسافرين معاناة كبيرة، انعكست بالسلب على اقتصاد الجزائر[1]، وبالنظر إلى الأعمال التخريبية التي مست معظم القطاع الاقتصادي سواء العام أو الخاص فإنه يمكن أن نجيز بعضها فيما يلي:

- ✓ خلقت الأعمال الإرهابية الكثير من الخسائر الاقتصادية في جميع القطاعات، حيث قدرت هذه الخسائر بالملايير، وذلك خلال الفترة1991 إلى 1996، حيث قامت الجماعات الإرهابية بتحطيم حوالي 550 آلة أشغال عمومية، 700 سيارة نقل بضائع، حرق 2160 شاحنة ...كما تم تحطيم أعمدة الهاتف وأبراج الأسلاك الكهربائية...[2].

تراجع احتياط البلاد من العملات الصعبة عام 1999 بنسبة 32%، أي بمقدار 22 مليار دولار في عام 1998، فإسنادا إلى تقرير أعده المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري أن احتياطي العملات الصعبة في الجزائر انخفض من 6.8 مليار دولار عام 1998 إلى 4.6 مليار دولار خلال عام 1999 ارتفاع نسبة الديون وفوائدها، حيث بلغت نهاية عام 1999 نحو 28.5 مليار دولار، وكما أكد بعض المسؤولين أن الجزائر ألزمت بدفع 33 مليار دولار من فوائد الديون في الفترة ما بين 1993-1998.

- ✓ ارتفاع نسبة الأمية حيث بلغت 07 ملايين جزائري أمي،حسب الإحصائيات الرسمية، وهذا راجع إلى الأعمال التخريبية التي مست المؤسسات التربوية، وكذا التهديد

[1] لياس بوكرع، مرجع نفسه ، ص: 79.

[2] العشرية الحمراء بالجزائر.. عقد من الضياع"، صفحة الجزيرة، 01نوفمبر 2015 ، تم تصفح الموقع في 27 مارس2019 ، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/1

بالتصفيات الجسدية في حال الاستمرار بالتعليم، وهو ما نتج عنه عزوف التلاميذ، والأساتذة عن الدراسة و التدريس.

- ✓ انتشار البطالة في أوساط الشباب، حيث قدرت نسبتها عام 2000 ب 30%، مما ساهم في تفشي ظاهرة الفقر داخل الأسر الجزائرية، حيث تراجع دخل الأسرة ب 36%خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 1996[1].
- ✓ وعليه يمكن أن نستخلص في هذا المبحث أن أحداث العنف في الجزائر التي طغت على الفعل السياسي و الاجتماعي ربما تكمن في كبت أي نقاش أو حوار يتناول جوهر وطبيعة المجتمع السياسي الجزائري، ففي سياق عزم القيادة السياسية في الجزائر بعد الاستقلال على بناء "**جزائر عربية إسلامية اشتراكية**" تم التنعيم على التناقضات المتأصلة في عملية بناء الدولة عن طريق فرض اتفاق قسري في الرأي، أغفل من حسابه الإرث البربري و الإسلامي وحتى الاستعماري، وربما انطوت أعمال العنف التعبير على مشاعر إحباط أفرزها المشروع السياسي الذي أخفق في بناء مجتمع يعكس واقع التعددية الاجتماعية في البلاد.[2]

[1] لياس بوكرع، مرجع سابق، ص: 81.

[2] بن علي لقرع، أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر، 1989- 2014، جامعة مستغانم، الجزائر، 2014، ص:132.

المبحث الثاني: مساعي السلطة والأطراف الفاعلة لمواجهة الأزمة الأمنية

من أجل الخروج من الأزمة سعت الجزائر إلى تبني مجموعة من التدابير مست أبعاد وطنية مختلفة منها سياسية، اقتصادية قانونية وعسكرية من أجل إحلال الأمن والسلم الداخلي.

المطلب الأول: المساعي السياسية .

أ- **سياسة الحوار الوطني 1992-1996:** نتج عن الصراع الذي شهدته الجزائر خسائر بشرية كبيرة متمثلة في قتلى، مفقودين، أرامل...إضافة، إلى خسائر اقتصادية قدرت بمليارات الدولارات مما دفع بالشعب الجزائري للمطالبة بإطفاء نار الفتنة و الكف عن إراقة الدماء. و عليه انتهجت السلطة الجزائرية سياسة الحوار الوطني من أجل الخروج من المأزق الأمني، وتجاوز العداءات و الأحقاد ووضع المصالحة الوطنية فوق كل اعتبار سلطوي كان أو حزبي [1].

فمن أجل تجاوز الأزمة اعتمدت السلطة الجزائرية على العديد من الخيارات، كالخيار السياسي الذي يتمثل في:

- **الحوار الوطني:** الذي قبل بالتأييد من طرف العديد من الأحزاب السياسية(حزب النهضة، حماس، الحزب الاجتماعي الديمقراطي..).بتاريخ جويلية 1992، تم الإعلان عن بدء جولات الحوار من طرف المجلس الأعلى للدولة، وبموجبه تم فرض قوانين صارمة تهدف لخلق الاستقرار ووقف العنف، ففي هذه المرحلة كانت المواقف متشددة من طرف بعض الأحزاب التي ترى أنها صاحبة المكانة الأولى في الحياة السياسية، وهذا ما صعب من اتخاذ

[1] نوال بلعربي، " أزمة الشرعية في الجزائر1962-2007، رسالة الماجستير .، جامعة الجزائر،2006 - 2007، ص: 132.

الحوار كوسيلة لحل النزاع ، وفي سنة 1993 تم تحضير أرضية متعلقة بالمرحلة الانتقالية من أجل التحضير للقاء الوطني[1]

في منتصف عام 1993، عقدت المرحلة الثانية للحوار الوطني الذي ضم العديد من الأحزاب السياسية، إلا أن مقاطعة بعض الأحزاب السياسية لهذه المرحلة جعلها تعرف مرحلة ثالثة شاركت فيها السلطة (المجلس الأعلى للدولة) إضافة إلى العديد من الأحزاب السياسية و شخصيات مدنية[2].

– **لجنة الحوار الوطني:** تم الإعلان عليها بتاريخ 24 أكتوبر 1993، بعودة " اليامين زروال" (الذي اعتزل الحياة العسكرية)، فكانت هدفها إعداد الندوة الوطنية. ترأس هذه اللجنة ثلاثة عساكر(الجنرال تواتي، الجنرال صنهاجي، الجنرال الدراجي)، إضافة إلى أعضاء مدنيين (قاسم كبير، عبد القادر صالح..)، قامت اللجنة بسلسلة من الاتصالات مع مختلف الأحزاب السياسية، كما عملت على إقناع الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمشاركة في ندوة الوفاق الوطني، كما منح لهذه اللجنة شرف إعداد أرضية وفاق سياسي لتفسير المرحلة الانتقالية[3].
بتاريخ 25 ديسمبر 1993 أصدرت لجنة الحوار المشروع التمهيدي للمرحلة الانتقالية [4].

[1] حسين عبد اللاوي، مرجع سابق ص: 127.

[2] نوال بلعربي، ، المرجع نفسه ، 179.

[3] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين،الجزائر، دار المعرفة، 2000، ص: 25.

[4] أمال فاضل، آلية إدارة الأزمة في الجزائر بأسلوب الحوار، رسالة ماجستير.، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص: 111. .

في ديسمبر 1993 أجرت لجنة الحوار الوطني اتصالات مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث تم إطلاق سراح أبرز قادتها (علي جدي، عبد القادر بوخمخم) وهذا بمثابة عربون للجبهة من أجل المشاركة في ندوة الوفاق الوطني[1].

– **ندوة الوفاق الأولى 1994:** تم عقدها يومي(25–26) جانفي 1994، ترأسها " اليامين زروال" كبديل عن "عبد العزيز بوتفليقة " الذي تراجع في آخر لحظة، فمن بين أهم أهداف هذه الندوة ما يلي:

- استرجاع السلم المدني.
- ضمان أمن الأشخاص و الممتلكات.
- تقرير الوفاق الوطني من خلال العمل المنسجم لمؤسسات المرحلة الانتقالية[2] .

ما يعاب على هذه الندوة هو انسحاب عدة تشكيلات سياسية بسبب التعديل الذي ألحق بأرضية الوفاق الوطني.

– **ندوة روما:** تم عقدها في "سانت ايجيدو" في روما تاريخ جانفي 1995، و هذا راجع إلى تدهور الوضع الأمني بالجزائر، شارك فيها العديد من الأحزاب السياسية من بينهم(الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، حزب العمال...)

من أهم مخرجات هذه الندوة:

- الضغط على السلطة من أجل تقديم تنازلات.

[1] ادم قبي،ظاهرة العنف السياسي في الجزائر 1988–1999، أطروحة دكتوراه.، جامعة الجزائر، 2002–2003، ص: 158.

[2] مرسوم رئاسي رقم 94–40 مؤرخ في جانفي 1994 يتعلق بنشر أرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية"، الجريدة الرسمية 06، 29 جانفي 1994، ص: 5.

- إطلاق سراح المعتقلين وقادة الجبهة و الاعتراف بهم[1]

لم تنجح هذه الندوة بسب عدم إشراك النظام، بالإضافة إلى تلقيها الدعم من طرف الكنيسة الكاثوليكية من أجل إثارة العنف في الجزائر[2].

– **ندوة الوفاق الوطني الثانية:** بتاريخ 18 أوت 1995، تم الإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية تجرى على دورتين الأولى في 16 نوفمبر 1995 والثانية بعد 15 يوم، وكان الهدف الرئيسي لهذه الانتخابات هو تسيير الأزمة في إطار سلطوي، فشهدت هذه الأخيرة مقاطعة أصحاب ندوة روما ففاز "اليامين زروال" بأغلبية ساحقة، وبعد الانتخابات بدأ " اليامين زروال" في حوار مع السياسيين والاجتماعيين بغية التحضير الأمثل لندوة الوفاق الوطني الثانية، فمنذ تاريخ 30 مارس 1996 باشرت الرئاسة عقد جولات جديدة للحوار الوطني هدفها إيجاد أفضل السبل و الوسائل لتكريس الديمقراطية التعددية[3].

وبتاريخ 29 جويلية 1996 دعا الرئيس " اليامين زوال" رؤساء الأحزاب إلى اجتماع بتاريخ 03 أوت 1996 من أجل ترقية الحوار. وفي 05 سبتمبر صدر بيان عن الرئيس يدعو فيه الشخصيات الوطنية ومسؤولي الأحزاب السياسية و المنظمات و الجمعيات الوطنية للمشاركة في ندوة الوفاق الوطني، وتمت صياغة دستور 1996 بالاعتماد على الوثيقة التي وقعها المشاركون في ندوة الوفاق[4].

[1] رابح لونيسي، مرجع سابق ، ص: 263.
[2] رابح لونيسي، المرجع نفسه ، ص: 266.
[3] أمال فاضل، آلية إدارة الأزمة في الجزائر بأسلوب الحوار، مرجع سابق، ص: 130.
[4] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص: 269.

ب- سياسية الوئام المدني و المصالحة الوطنية(1999-2006):

- سياسية الوئام المدني:

هي سياسة من وحي الرئيس السابق "اليامين زروال" طبقها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بعد استلامه الحكم سنة 1999 بعد عرضها على البرلمان الجزائري أو المصادقة عليها، ثم عرض قانون على استفتاء الشعبي بتاريخ 16 سبتمبر 1999، فكانت نتائج هذا الاستفتاء تعبر عن رغبة الشعب في إنهاء العنف الذي شهدته البلاد و لمدة طويلة[1].

من بين أهداف سياسة الوئام المدني ما يلي:

- إنهاء فترة مظلمة من حياة الجزائر وفتح عهد جديد.

السعي إلى إيجاد الحلول للوضعية التي تشهدها البلاد.

- فتح أبواب التوبة أمام الأشخاص المتورطين في أعمال إرهابية الذين يعبرون عن إرادتهم في الكف عن نشاطاتهم الإجرامية.
- تكريس مبدأ الإعفاء من المتابعة و تطبيق القانون الأصلح للمتهم في إطار تجسيد الإرادة السياسية التي تسعى جاهدة للقضاء على بذور الحقد و الانتقام، ولتحقيق هذه الأهداف يرتكز النص على أربعة مبادئ يجب التمسك بها:

1-احترام الدستور و الحرص على تطبيق قوانين الجمهورية و الخضوع لها.

2-حماية حقوق ضحايا الإرهاب و التكفل بهم.

3-العرفان بدور مؤسسات الدولة.

[1] نزهة حنون، الأساليب الاقناعية في الصحافة لمكتوبة الجزائرية: ميثاق السلم و المصالحة الوطنية نموذجا ، دراسة جريدتي النصر والخبر،شهادة الماجيستير، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص ص : 119،120.

4-فتح المجال لعودة الذين ظلوا الطريق لسبب أو لآخر.

يمكن القول بأن سياسة الوئام المدني مكنت من استعادة الاستقرار للجزائر على الصعيد السياسي، الاقتصادي و حتى الاجتماعي.

- **المصالحة الوطنية:**

بعد فوز"عبد العزيز بوتفليقة " في الانتخابات الرئاسية بتاريخ 08 أفريل 2004، كان الوضع يختلف تماما عن سابقه، فقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ استكملوا فترة حبسهم، الجيش الإسلامي للإنقاذ نزل من الجبل، إلا أن هناك بعض الجماعات المسلحة لا تزال تشن عمليات ضد النظام مهددة بذلك الاستقرار و الأمن ، مما دفع بالشعب الجزائري للمطالبة بالمصالحة الوطنية التي تم إقرارها من طرف السلطة.حيث تم المصادقة عليها من طرف البرلمان، ويطلق عليها المصالحة الوطنية الشاملة، أي أنها لم تعد مفيدة بالجانب الأمني فقط وإنما تعدته لتشمل جوانب متعددة، دون السماح بإنشاء أحزاب سياسية جديدة، فحظيت هذه السياسة بقبول وترحيب شعبي كبير لم تشهده سابقته.

وفي سنة 2005 ألقى الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" خطابا دعا فيه إلى مصالحة شاملة من أجل إخراج البلاد من محنتها و إيقاف الاقتتال بين أبناء الوطن الواحد. وبتاريخ 15 أوت 2005 تم إعلان عن مرسوم رئاسي يتضمن مسودة " ميثاق السلم و المصالحة ". و بتاريخ 29 سبتمبر 2005 أجري الاستفتاء حول المصالحة الوطنية (97.38)[1].

[1]أمحند برقوق،مكافحة الإرهاب في الجزائر من مقاربة الأمنية للحل السياسي، مجلة المفكر 2 ،مارس 2007، ص: 58.

في حين أعربت عدة منظمات حقوقية عالمية عن قلقها إزاء هذه المصالحة الوطنية، لأنها تحرم ضحايالمأساةالوطنية من حقهم في الكشف عن الحقيقة، طالبين الجزائر باحترام التزاماتها الدولية لحقوق الإنسان[1].

يمكن القول أن المصالحة الوطنية ماهي إلا جهود متضافرة لعدة شخصيات سياسية بارزة في الجزائر استكملها الرئيس "بوتفليقة " بعد تقلده منصب الحكم.

المطلب الثاني: الإجراءات القانونية لاحتواء الأزمة

1. **البعد القانوني لاحتواء الأزمة الأمنية** :و يشتمل على ما يلي :

-قانون الرحمة 1995:

يطلق عليه" قانون التوبة " أو" قانون الرحمة"، حيث أجاز للكثيرين الذين حملوا السلاح للعودة للحياة الطبيعية[2].

تم الإعلان عليه من طرف رئاسة الجمهورية الأمر 12/95 بتاريخ 25 فيفري 1995، يقوم هذا القانون على مبدأ " تفريد العقاب"، أي جعل العقوبة تتناسب مع حالة المجرم الشخصية، فقانون الرحمة يميز بين أصناف المجرمين، المجرم الخطير و المجرم والمجرم المتعمد، وتحدد العقوبة على المجرم تبعا لحالته الشخصية، فيمكن أن يستفيد المجرم من إعفاء من المتابعة أو التخفيف من العقوبة[3].

---

[1] محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه.، جامعة الجزائر،2009، ص: 120.

[2] العيد عاشوري، " المصالحة الوطنية من الأحكام القانونية....إلى ميثاق السلم"، مجلة التائب، الجزائر، 2003، ص: 104.

[3] عبد القادر مقام، مسار السلم و المصالحة الوطنية في الجزائر، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2012 ، ص ص : 74،75.

يهدف قانون الرحمة إلى:

- العزم على إعادة السلم والاستقرار و الأمن و النمو و الازدهار للوطن و المجتمع، و إعادة الهيبة و الاعتبار للدولة و الاحترام الكامل للسيادة و القانون.
- تشجيع توبة الأشخاص الذين وقفوا في وجه السلطات العمومية و قاموا بأعمال إرهابية.
- التأكيد على رغبة الدولة في التكفل بفئة الشباب التي وقعت ضحية دعوات وحملات مظلة و انساقت بفعل أسباب كثيرة إلى أعمال الإرهاب و التخريب.

-قانون استعادة الوئام المدني 1999:

تم المصادقة على قانون استعادة الوئام المدني بتاريخ 13 جويلية 1999 من طرف السلطة، تحت رقم 08/99، تمت مناقشة هذا القانون عن طريق 09 جلسات، تمحورت نصوص هذا القانون حول ثلاثة تدابير وهي:

1-الإعفاء من المتابعة حسب المادة (3-4-5) من الأمر (99-08) يتم إعفاء الأشخاص من المتابعة.

2-الوضع رهن الرجاء: ويقصد به جعل المجرم يعترف بالخطأ، ثم يعلن ولائه للدولة و العزم على الرجوع إلى المجتمع[1].

3-تخفيف العقوبة حسب المادة(27-28-29)، أي أن المجرم يستفيد من تخفيف الحد الأقصى للعقوبة بالنصف، وهذا ما يترجم سعي الدولة على تنمية الأمن و الاستقرار لمواطنيها، فجاء قانون استعادة الوئام لتحقيق الأهداف التالية:

- تم إنهاء الفترة المظلمة التي عرفتها الجزائر

[1]عبد القادر مقام، مرجع سابق، ص ص : 75، 76.

- محاولة إيجاد حلول للوضعية التي شهدتها البلاد
- محاولة إيجاد حلول نهائية لأسباب الاضطراب.[1]

-قانون المصالحة الوطنية 2005:

تم المصادقة على مشروع ميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية بموجب استفتاء شعبي، تم بتاريخ 29 سبتمبر 2005، وحصدت نتائجه ب 97.43 لصالح المصالحة، و 2.57 ضد المصالحة الوطنية. إلا أن القانون دخل حيز التنفيذ بعد مرور 6 أشهر من الاستفتاء، وجاءت الإجراءات التطبيقية لمشروع ميثاق السلم والمصالحة كمايلي:

- الأمر رقم 06-01 مؤرخ في 27 فيفري 2006 ، يتضمن ميثاق السلم و المصالحة الوطنية
- مرسوم رئاسي رقم 124/06 مؤرخ في 27 مارس 2006، يحدد كيفيات إعادة أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية.
- مرسوم رئاسي رقم 06-93 مؤرخ في 28 فيفري 2006، يتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية
- مرسوم رئاسي رقم06-94 المؤرخ في 28 فيفري 2006، يتعلق بإعانة الدولة للأسر التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب.
- مرسوم رئاسي رقم 06-106 مؤرخ في 07 مارس 2006، يتضمن إجراءات عفو وتطبيق الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية. من بين الإجراءات الرامية إلى إحلال السلم ما يلي:

[1] عبد القادر مقام،المرجع نفسه ، ص ص : 78،79.

- إلغاء المتابعات القضائية في حق الأشخاص الذين سلموا أنفسهم للسلطات ابتداء من تاريخ انقضاء مفعول قانون الوئام المدني.
- إلغاء المتابعات على الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح ويسلمون ما لديهم من سلاح، ولا ينطبق إلغاء هذه المتابعات القضائية على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات.
- إلغاء المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه و لا ينطبق هذا الإجراء على من كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات، أو استعمال المتفجرات في الأماكن العمومية[1].

2- البعد السوسيو-سياسي لاحتواء الأزمة الأمنية

إن التدابير والإجراءات التي تبنتها الجزائر سواء على المستوى المحلي أو المستوى الإقليمي مكنتها من الخروج من دوامة العنف و اللاستقرار والعزلة إلى معالجة مشكلات التي كانت سببا في الأزمة بإصدار جملة من السياسات والقوانين من أجل التسوية الأمنية، وكذا دعوة المجتمع الدولي إلى ضرورة التنسيق العمل الدبلوماسي و الأمني من أجل كبح نشاط الجماعات الإرهابية باعتبار الظاهرة الإرهابية عابرة للأوطان .

- **أبعاد قانون الرحمة:**

تم تبني قانون الرحمة بغية وضع حد للأعمال الإرهابية، وفعلا ومع إصدار قانون الرحمة من طرف الرئيس "اليامين زروال" سنة 1996، انخفض عدد الضحايا بشكل كبير هذا ما منح انطباع حول نجاح هذا القانون، لكن بمجرد عودة المجازر (مجزرة

[1] عبد القادر مقام،مرجع سابق، ص ص : 81، 82.

الرايس و مجزرة بن طلحة 1997) دفع الكثير للجزم بأن الرئيس " اليامين زروال " قد فشل في القضاء على العنف المسلح الذي بلغ ذروته رغم إصدار قانون الرحمة [1].

وقد رجح الكثيرون أن السبب الرئيسي في فشل قانون الرحمة هو غياب المفاوضات المباشرة بين طرفي الصراع (الجماعات المسلحة والنظام)، علاوة على ذلك لم يتم تبني حل جذري وشامل للخروج من الأزمة، فأصل النزاع سياسي محض، لكن تعاملت معه السلطة من الجانب الأمني فقط[2].

- **أبعاد قانون الوئام المدني:**

تم إعلان النتائج المتعلقة بقانون الوئام المدني بتاريخ 19 سبتمبر 1999، وكانت كالأتي:

- الناخبون المسجلون: 17.512.726
- الناخبون المصوتون: 14.890.895
- الأصوات الملغاة: 105.324
- الأصوات المعبر عنها: 14.785.571
- المصوتون بنعم: 14.583.075
- المصوتون بـ لا: 202.496 [3]

[1] منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة المعاصرة و خاصة المواطنة في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص: 212.

[2] فاتح رمضاني، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بين 1999-2007، شهادة ماجستير.، جامعة الجزائر 2009، ص ص : 89، 90.

[3] إعلان رقم 04/إ.مد/المتعلق بتاريخ الاستفتاء يوم 16 سبتمبر 1999،الجريدة الرسمية 66، 19 سبتمبر 1999، ص: 04.

قد لقي هذا القانون تأييد من طرف الأحزاب السياسية، وكذا من طرف أفراد المجتمع المدني، إلا ان هذا لا ينفي بوجود معارضي القانون. فقانون الوئام المدني لم يستطع وقف العنف المسلح في الجزائر بشكل نهائي، وإنما استطاع تغيير الخريطة، وذلك بزوال فاعلين قدامى وظهور فاعلين جدد وبناءا على هذا الطرح يمكن تحديد الآثار الإيجابية والسلبية لهذا القانون.

❖ **الآثار الإيجابية لقانون الوئام المدني:**

- ✓ القضاء على الجيش الإسلامي، وكذا تفكيك الجماعات الإسلامية المسلحة .
- ✓ استفادة أزيد من 5000 شخص من قانون الوئام المدني.
- ✓ تقليص عدد الضحايا بعد صدور قانون الوئام المدني.
- ✓ نزع الغطاء السياسي عن أعمال العنف، وإعطاء الشرعية لمكافحتها.
- ✓ اكتشاف العديد من المقابر الجماعية، بفضل المعلومات التي صرح بها التائبون، مما ساعد السلطة الجزائرية وعائلات المفقودين في معرفة مصير بعض المفقودين.
- ✓ استعمال الأشخاص التائبين كوسطاء بين النظام والجماعات الإرهابية الناشطة، لإقناعهم بضرورة الكف عن حمل السلاح.

❖ **الآثار السلبية لقانون الوئام المدني:**

- ✓ إضعاف السلطة القضائية : لقد أدى قانون الوئام المدني إلى إضعاف السلطة القضائية ومنعها من أداء وظيفتها الدستورية.
- ✓ إضعاف البرلمان والحكومة أمام الرئاسة، حيث استطاع رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة " أن ينفرد بسلطة القرار فما عاد هناك دور للحكومة أو البرلمان

فالكل يتكلم ويدعم برنامج الرئيس رغم أن قانون الوئام هو الذي منحه القوة عن طريق الاستفتاء الشعبي[1].

- **قانون حالة الطوارئ:** بتاريخ 23 فيفري 2011، صدر الأمر رقم 11-01 يتضمن رفع حالة الطوارئ، وبموجبه تم إلغاء مرسوم تشريعي رقم 93-02 المتضمن تمديد حالة الطوارئ. إن إقرار الحكومة لمثل هذا المرسوم دليل على تحسن الوضع الأمني، إلا أن هناك من يعتبره مخادعة وجاء كرد على الثورات العربية، حيث يخفى وراءه تفاقما للقيود المفروضة على الحريات المدنية والشخصية، وهو ما يثبته إدماج معظم مضمون قانون الطوارئ في القانون العادي[2].
- **أبعاد قانون المصالحة الوطنية:**

بفضل قانون المصالحة الوطنية ارتفع عدد الأشخاص النازلين من الجبال، حيث صرح وزير الداخلية الجزائري"نور الدين زرهوني" أن : 80 % من الإرهابيين سلموا أنفسهم، وفي نفس الصدد صرح المسؤول عن تطبيق ميثاق المصالحة الوطنية أن ما يزيد عن 17 ألف إرهابي ألقوا بأسلحتهم وسلموا أنفسهم. فمن نتائج قانون المصالحة الوطنية ما يلي :

- ✓ إدماج المساجين التائبين في المجتمع .
- ✓ التكفل بمختلف الفئات المتضررة من الأزمة والعمل ب"مبدأ الدية" بدل القصاص عن طريق منح الحق للضحايا للمطالبة بالتعويض المادي عن الضرر الذي لحق بهم.

[1] فاتح رمضاني، مرجع سابق، ص: 129.

[2] أمر رقم 11-01 المؤرخ في 20 ربيع الأول 1432 الموافق ل 23 فيفري 2011 و يتضمن رفع حالة الطوارئ ، الجريدة الرسمية 12، 13 فيفري 2011.

- ✓ استبعاد الحديث والنقاش عن الأحداث الماضي لأنها ستحول دون إحلال قانون المصالحة الوطنية.
- ✓ إعادة إدماج الأشخاص المفصولين عن العمل بسبب تورطهم في الأعمال الإرهابية "حسب مرسوم رئاسي رقم"06 -124 ".
- ✓ منح تعويضات للأشخاص ضحايا الأضرار الجسدية أو المادية التي ألحقت بهم نتيجة الأعمال الإرهابية وفق المرسوم رقم 14-26 المؤرخ في 01 فيفري 2014، المتعلق بتقديم تعويضات لضحايا الأضرار الجسدية أو المادية خاصة النساء المغتصبات[1].

وعليه يمكن القول أن قانون المصالحة الوطنية نموذج مستقل عن باقي النماذج التي عرفتها الجزائر، لأنه حاول تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية عن طريق التعويض عن الأضرار، إضافة إلى تكريس دعائم السلم، ويبرز ذلك من خلال الدعوة إلى الصفح والرشد والانخراط في المجتمع. إن نجاح المصالحة الوطنية راجع إلى البحبوحة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر من خلال ارتفاع سعر النفط وكذا الدعم الذي تلقته الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت هذه الأخيرة ترى بأن الجزائر أحد الأقطاب في مكافحة الإرهاب الدولي[2].

[1] فاتح رمضاني، مرجع سابق، ص: 112.

[2] عبد القادر مقام، مرجع سابق، ص: 89.

المطلب الثالث : الربيع العربي و تداعياته الأمنية على الجزائر .

الموقف الرسمي الجزائري من الربيع العربي .

استقبلت الجزائر موجة "الربيع العربي" في مصر وتونس وليبيا، وسورية واليمن كغيرها من الدول العربية بمواقف اكتنفها الغموض، على اعتبار المرتكز الأساسي للسياسة الخارجية للجزائر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبدا موقفها غامضًا من التحولات السياسية في المنطقة العربية. وأدركت الجزائر أهمية استقرار البيئة الإقليمية على الأمن القومي من جهة والاستقرار السياسي من جهة أخرى ، قرّرت الجزائر تبني أسلوب الدفاع عن الأنظمة العربية التي واجهت الثورات ، و كانت نظرية المؤامرة حاضرة و بقوة على اعتبار ما يحدث في الدول العربية مخططا غربيا يهدف الى زعزعة استقرار المنطقة العربية و اعادة تشكيل جغرافيا جديدة في الشرق الأوسط العربي ، و شمال افريقيا.

تمسك الجزائر بالمبدأ القائل بأن الديمقراطية هي اختيار دولة ومجتمع و تبقى صناديق الانتخابات الفيصل في الوصول للسلطة ، مخاوف النخبة الحاكمة من احتمال انتقال عدوى الاضطرابات إلى الجزائر ، شكل أرقا للنظام القائم و لوحت السلطة بفزاعة تكرار سيناريو المأساة الوطنية في تسعينيات القرن الماضي التي أسفرت عن مقتل حوالي ربع مليون جزائري في أعمال عنف، وخسائر اقتصادية فاقت 30 مليار دولار. وهو ما جعل الجزائريين يحبطون محاولات و دعوات تغيير أو إسقاط النظام التي كانت أصواتها تنادي اليها من وراء الضفة المتوسطية .

تأييد الجزائر للأنظمة العربية حتى ساعاتها الأخيرة قبل السقوط بمبررات مخافة اختراق الثورات من جهات داخلية وأخرى خارجية تهدف الى زعزعة استقرار المنطقة ومع أنَّ ثورات الربيع العربي قد أطاحت بثلاثة من الرجال الأقوياء في شمال إفريقيا –الرئيس الليبي معمر القذافي، ورئيس تونس زين العابدين بن علي، ورئيس مصر حسني مبارك– فإنَّ القيادة

الجزائرية نجحت في اجتياز العاصفة [1]، و اعتقادًا منها بأن وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس ومصر، سيُتيح الفرصة لعناصر التيار الإسلامي الراديكالي من التموقع من جديد. و تفسير هذا هو أن النظام الجزائري يعتقد أن الأنظمة المتهاوية في المنطقة كانت تشكل سدًا منيعًا ضد الحركات الإسلامية الراديكالية. وبسقوطها تكون الجزائر في مواجهة للتهديدات الغير تقليدية و يجعل الأمن الوطني الجزائري مهددا بشكل غير مسبوق.

تحذير روسيا للجزائر من وجود مؤامرة خارجية تُحاك ضدها لتسويق الفوضى إليها عن طريق "الربيع العربي" جاء على لسان وزير خارجيتها سيرغاي لافروف مؤكدا على أن هذه الأطراف سبق لها وأن نشرت الفوضى في بيئة الجزائر الإقليمية انطلاقًا من ليبيا، تونس ومالي.و تسعى أطراف خارجية إلى توظيف الأقليات و الاثنيات و الشبكات الإرهابية لزعزعة استقرارها وإثارة الفوضى في المنطقة ، وفقا لهذا الطرح فإن إثارة الفوضى في تونس هو جر المنطقة برمتها الى حالة من عدم الاستقرار ، وضرب العمق الاستراتيجي الجزائري ، ما يؤكد على أن الجزائر مهددة بشكل مباشر بما يجري في بيئتها الإقليمية وعليها التحرك لإعادة استقرار المنطقة .

الثورة التونسية و انعكاساتها على العلاقات الجزائرية التونسية :

شكل النموذج التونسي في إرساء معالم الديمقراطية تجربة أكثر ديناميكية اذا ما تمت مقارنته مع مسالك التحول في بقية بلدان الربيع العربي الأخرى ، وقد أكدت الانتفاضة الشعبية من خلال الشعارات المرفوعة على قضايا جوهرية منها بالأساس حق الشغل و التنمية الجهوية و العدالة الاجتماعية [2]و الكرامة و الحرية و مقاومة الفساد و الاستبداد فقد كانت مدينة

[1] لماذا تختلف تظاهرات الجزائر عن الربيع العربي ، لوب لوغ: هذا ما قد يحدث في الأيام القادمةموقع عربي بوست ، الرابط :https://arabicpost.net/opinions/2019/05/26/

[2] مسعود رمضاني ، تونس الانتقال الديمقراطي العسير ، سلسلة قضايا الاصلاح ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، تونس ، 2017، ص: 62 .

"**سيدي بوزيد** "مبعث اول الثورات بعد حادثة " **البوعزيزي**" و التي كانت شرارة أشعلت فتيل الاحتجاجات فيما أفضت الى إسقاط نظام " **بن علي**" ليليه زعزعة أركان الأنظمة في ليبيا ، مصر و اليمن و القائمة لاتزال مفتوحة ، لقد توفرت لدى التجربة التونسية كل المقومات التي دفعتها لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي ، ولايزال مسلك التحول الديمقراطي سليما لحد الساعة بالمقارنة مع بقية الثورات التي أخذت فيها الأحداث منعرجات اتسمت بالارتباك الداخلي و لم تسلم من الاختراق الخارجي .

انعكاسات التحول الديمقراطي في تونس على علاقاتها مع الجزائر كان له التأثير البالغ نظرا لحدود التماس الجغرافية وعمق الروابط التاريخية من جهة أخرى ، فالجزائر دولة وشعبا لا تزال تدين بوقفة تونس مع الثورة التحريرية امدادا و دعما معنويا ، فمن اراضيها تم اطلاق لسان حال الثورة الجزائرية الإعلامي و منها انطلقت شحنات الأسلحة مخترقة نقاط المراقبة للمستعمر الفرنسي ، كما امتزجت دماء الجزائريين مع اخوانهم التونسيين في أحداث ساقية سيدي يوسف الحدودية .

مخاوف الجزائر من موجات الربيع العربي التي انطلقت شرارتها من تونس لم تنفك تنادي بضرورة الهدوء في تبليغ المطالب التي رفعها المحتجون وتغليب الحكمة لدى صانعي القرار في التعامل السلمي مع المتظاهرين ، كما لم تخف مخاوفها من حضور المؤامرة الخارجية في ضرب استقرار المنطقة و تهديد الأمن القومي لبلدان المنطقة المغاربية بالنظر لموقعها المطل على الضفة الجنوبية للمتوسط ، وكذا موقعها الجيو استراتيجي الرابط بين العمق الأفريقي و دول البحر المتوسط ، لذا اهتمت السلطات الجزائرية بتكثيف التنسيق الأمني بعد الانفلات الأمني الذي عرفته تونس وتصاعد وتيرة الأعمال الإرهابية من تفجيرات و اغتيالات لشخصيات سياسية بارزة على غرار الناشط السياسي "**شكري بلعيد**" على يد جماعة متطرفة و اعتداءات على منتجعات سياحية كحادثة الاعتداء على فندق قتل 39

شخصاً بينهم سياح أجانب في فندقين بولاية سوسة على الساحل الشرقي التونسي ، في اعتداء مزدوج هو الأكثر دموية في التاريخ الحديث للبلاد التي تشهد تصاعد عنف مجموعات جهادية مسلحة[1] ، و كذا الاعتداء على السياح في متحف الباردو في العاصمة ما كان له التأثير المباشر على الاقتصاد التونسي الذي يعتمد على القطاع السياحي كأحد أهم الأنشطة في تونس ، تلك الأحداث أعطت المبررات للسلطات الامنية الجزائري لرفع مستوى التنسيق الامني و التعاون العسكري لدحض تهديدات الجماعات الارهابية التي اتخذت من جبال الشعانبي المحاذية للحدود الجزائري معقلا لها فجرت العديد من المواجهات بين الجيش التونسي و الجماعات المتطرفة بدعم و تنسيق جزائري ، بعد تمكين التيار السلفي من مزايا ساهمت في زيادة حدة التشدد و التطرف في تونس فانتشرت المدارس القرآنية وشابها أحاديث عن الفكر الجهادي و بدأ تلقين الصغار الفكر المتطرف و المتشدد[2] البعيد عن تعاليم الدين الاسلامي السمحة .

مع تصاعد وتيرة الاقتتال في سوريا أصبحت تونس منطقة تجنيد و عبور للمقاتلين العرب المجندين في صفوف المجموعات المقاتلة ضد النظام السوري حيث تم تفكيك جماعات و اعتقال العديد من منتسبي مجموعات تنشط بين حدود تونس و الجزائر مهمتها تجنيد أفراد من المنطقة لإرسالهم للقتال في سوريا .

بعد سقوط نظام "**معمر القذافي**" زادت حدة التهديدات الأمنية القادمة من الجارة تونس نحو الجزائر ، فالانفلات الامني في ليبيا شكل تهديدا حقيقيا لاستقرار المنطقة برمتها بالنظر لمحدودية الإمكانيات بالنسبة للجيش التونسي ، و ارتفاع نشاط الجماعات المسلحة

[1] هجوم ارهابي يستهدف فندقين في تونس يوقع 39 قتيلا ، موقع العربية نت ، اطلع عليه بتاريخ 24 /05 / 2019 في الساعة 08:00 ، عنوان الرابط https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/06/26 .

[2] مسعود الرمضاني ، مرجع سابق ، ص 211 .

والمليشيات الناشطة على الحدود الليبية التونسية ، دعم الجزائر للعملية الديمقراطية في تونس و متابعتها عن كثب لمجريات هذا التحول عزز من عمق العلاقات المتينة في أصلها بين البلدين ، رغبة الجزائر في استتباب الإستقرار في تونس و مخاوفها من صعود التيارات الدينية الراديكالية التي كانت تنشط في سرية خلال حكم بن علي لم يكن خفيا للاعتبارات التاريخية المتعلقة بالتجربة الجزائرية مع الجماعات المتطرفة خلال العشرية الحمراء .

تتميّز العلاقات الجزائرية–التونسية بسمات خاصة لا يُظْهر فيها صُنّاع القرار في البلدين أي خلافات . حتى لو كانت عميقة ومصيرية وحاسمة. سواء تعلّقت بالمشترك بين الدولتين، أو بالمصالح الخاصة بكل دولة. بما في ذلك المرحلة التي حكم فيها الرئيسان الحبيب بورقيبة تونس، وهواري بومدين الجزائر، وما صاحب ذلك من رؤية سياسية تتعلق بالعلاقة مع الغرب من جهة، والدول المغاربية من جهة ثانية[1] .

صعود تيار النهضة الإسلامي المعتدل في انتخابات 2011 وحصول الحزب على حوالي 42 % من الأصوات في انتخابات المجلس التأسيسي [2] ،ايديوغرافيا الإجابة تكمن في أن هذه الانتخابات اعتمدت على فكرة سياسية مفادها المقابل الإلغائي للطرف الآخر ، أو دحض المنافس و هذه الفكرة أساسها الانتقام من النظام السابق ، و لا تدل على فكرة النضال السياسي في اطار التوجه السياسي الإسلامي و لا قناعة بمبادئ تيار النهضة [3].

---

[1] العلاقات الجزائرية التونسية لم تقطعها السياسة و عمقها الإرهاب ، خالد عمر بن ققة ،صحيفة العربي ، اطلع على الموقع بتاريخ :2019/05/20 في الساعة 10:00 عنوان الرابط https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/06/26

[2] مسعود الرمضاني ، مرجع سابق ص 210 .

[3] هادية يحياوي ، الآلية الانتخابية وتجسيد التحول الديمقراطي في منطقة الربيع العربي–ندوة الانتخابات والانتقال الديمقراطي ، المركز العربي 5 ماي2015تونس ، اطلع على الموقع بتاريخ : 6 جوان 2019 في الساعة : 11:00 صباحا ، عنوان الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=Rgrf1lBzdp4

فبعد تشكيل المجلس المذكور خلف الإجراء ارتياحا كبيرا لدى النظام الجزائري ، بالنظر لطبيعة الاعتدال و الوسطية الذي يتميز به التيار السياسي للنهضة الحاكم في تونس ، فقد استقبل الرئاسة في الجزائر زعيم حزب النهضة " راشد الغنوشي " في العديد من المناسبات خاصة بعد بعث الدبلوماسية الجزائرية لمبادرة الاصلاح بين الفرقاء الليبيين بغرض الوصول الى حلول سياسية تقي البلاد شر الحرب الأهلية .

و على الرغم من انسحاب حزب النهضة التونسي من الرئاسة في تونس و اكتفائه بقيادة البلديات و المعتمديات بقي التنسيق الأمني التونسي الجزائري حتى بعد صعود التيار السياسي المحسوب على حزب نداء تونس بقيادة " **الباجي قايد السبسي**" الوجه القديم في نظام بن علي في تونس ، هذه الشخصية المخضرمة لها علاقاتها المتينة مع الرئاسة الجزائرية ، ستضمن الحفاظ على مستوى التنسيق الامني و متانة العلاقات الرابطة بين تونس و الجزائر .

يمكن القول، وبناء على تجربة العلاقات الممتدة والثابتة بين البدين، إن الأزمات التي تمر بها المنطقة، أو تلك المحلية أو حتى العابرة والمفتعلة سواء من الداخل أو من الخارج لن تؤثر في مسار حركة التاريخ بين الدولتين، والتي تجسدت، اقتصاديا وجغرافيا، في عدد الاتفاقيات والبرامج التنفيذية المبرمة منذ 1963 بين البلدين، والتي تجاوزت 115 وثيقة[1].

ثانيًا : تطورات المشهد الأمني في ليبيا وانعكاساته على الجزائر .

شكل سقوط نظام القذافي خارطة جديدة تمثلت في إضعاف النظام القبلي كفاعل سياسيتقليدي في ليبيا ،و ظهرت بدلاً منها فواعل جديدة أو ما يعرف بمليشيات الثوار، و

[1] خالد عمر بن ققة ، مرجع سابق

شرعيتهم منبثقة من المشاركة في الثورة. و أفرز الانفلات الأمني في جماعات مسلحة انتشرت في البلاد لها ولاءاتهاالمُتعددة وترتبط بجهات خارجية.

حيث أصبحت ليبيا مجالا مفتوحا لتدخل لاعبين دوليين واقليميين، كل يحاول فرض أجندته على أطراف الأزمة الليبية. فقد لعبت مصر والإمارات دورا جوهريا في اسقاط النظام في ليبيا فقد نفذّ السلاح الجوي للبلدين غارات على أهداف داخل ليبيا بدعم من القاهرة[1]، وهي الخطوة التي مهدتلضرب أمن واستقرار المنطقة برمتها.

إن مكانة مصرالإقليمية يجعلها معنية بشكل مباشر بما يجري في ليبيا، فبالرغم من تباين وجهات نظر السياستين الجزائرية والمصرية من الملف الليبي؛ إلاّ أن الجزائر تعي أهمية التنسيق مع القاهرة في اطار المجلس الأعلى الجزائري–المصري ليكون مخرجالاحتواء الأزمة الليبية. وذلك بالرغم من عدم رغبة مصر في تنظيم الإخوان المسلمين الحاضر في المشهد الليبي في آية عملية سياسية، بينما ترى الجزائر بأهمية الحوارالذي لا يقصي أي طرف.و يبقى ارتباط اللاعبين المحليين بأطراف خارجية دولية وإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تأجيل جولات الحوار في الجزائر لعدة مرات ما عرقل المساعي الجزائرية لحل الأزمة في ليبيا .

استمرار التوتر في ليبيا يفرض على الجزائر ضرورة تأمين الحدود بين البلدين والتي يفوق طولها 900 كلم. فمنذ 2011م، قامت الجزائر بنشر ما بين 30 الى 40 ألف جندي على طول الحدود، كما عززت منظومتها الدفاعية من دفاع بري و جوي. بغرض تأمين الحدود مع النيجير ومالي وهي إجراءات مكلفة لميزانية الدفاع الوطني من الناحية المالية.

[1] خالد عمر بن ققة ، المرجع نفسه .

كما استعانت الجزائر بتجربتها في مكافحة الإرهاب و معرفتها الجيدة بالجماعات الإسلامية في المغرب العربي، لبناء شبكة علاقات مع الجماعات الإسلامية الليبية. وقد لعبت حركة النهضة التونسية الشيخ دورًا في مساعدة الجزائر على ربط اتصالات مع الوجوه الإسلامية المعتدلة في ليبيا. وفي هذا الشأن، تتقاطع المقاربة الجزائرية مع السياسة القطرية والتركية في ليبيا والتي تتمثل في إضعاف الجماعات الراديكالية التكفيرية وتحييدها من خلال دعم الإخوان المسلمين والجماعات السلفية المعتدلة .

و يرى صانع القرار الجزائري أنه لحل الأزمة الليبية لابد من ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع جميع الفصائل الليبية و أطراف الأزمة فيها ، بعيدًا عن أي تدخل خارجي. كما يتضمن المقترح الجزائري إعادة بناء الدولة في ليبيا، وإقامة مؤسسات قوية بجيش وحكومة وطنية لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة التي استشرت في المنطقة بعد انتشار فوضى السلاح. ولبلوغ تلك الغاية تحاول الجزائر إقناع الفرقاء الليبيين بجدوى المصالحة وطنية و إعادة إعمار ليبيا ، ودعا المسؤول الدبلوماسي الجزائري الجديد إلى التئام لقاء عاجل في إطار مبادرة الباجي قائد السبسي حول الوضع في ليبيا، والتي تحولت إلى مبادرة ثلاثية الأطراف، تضم كلا من الجزائر وتونس ومصر، في خطوة لا تتعدى حظوظ تسجيل الحضور في الأزمة الليبية المتفاقمة [1]، فالنزاعات التي تستغرق وقتًا طويلاً في إيجاد حلول دائمة تتخذ مسارات غير مضمونة النتائج وعواقبها وخيمة على الأمن الإقليمي.

وتبرز أهمية التنسيق الجزائري . الروسي في الملف الليبي في أن توصل الجزائر إلى إقناع بقية الفصائل الليبية بضرورة إقامة قاعدة عسكرية روسية في ليبيا. وهو ما سيؤدي حتمًا إلى

[1] دبلوماسية الجزائر المتلكئة تحاول اللحاق بتعقيدات الملف الليبي ، صابر بليدي صحيفة العربي ، اطلع على الموقع بتاريخ :2019/05/20 في الساعة 10:00 عنوان الرابط https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/06/26 .

تحقيق نوع من توازن القوى في حوض المتوسط، وكذا تخفيف الضغوط الأوروبية والفرنسية تحديدًا على الجزائر.

تتوجس الجزائر من التدخلات التي تقودها القوى الكبرى في الشأن الليبي فقد تؤدي إلى نسف الجهود لتسوية سياسية للأزمة. لذلك شجبت وبشدة التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا بدعوى محاربة التيارات الاسلامية المتطرفة [1].

ثالثًا: موقف الجزائر من الصراع في سوريا .

تبنّت الجزائر منذ بداية الأزمة السورية في 2011م، موقفًا ثابتًا من الصراع ، حيث يبدو موقفها منسجمًا مع قناعاتها و مبادئ سياستها الخارجية؛ الرافضة لأي تدخل عسكري أجنبي في سوريا، ما أضفى المصداقية على جهودها الدبلوماسية لإنهاء الصراع.

الموقف الجزائري من الأحداث السورية على النحو الذي تابعناه، يعود إلى ثلاثة أسباب، أولها: رفض التدخل في شؤون الدول، سواء أكان دعما معنويا للحوار أو تدخلا عسكريا، وثانيها: أن كل دولة هي الأولى بحل مشكلاتها الداخلية بالصيغة التي يراها أبناء المجتمع، وينطبق هذا بوجه خاص على سوريا. وثالثها: مناهضة الإرهاب على خلفية ما عاشته في تسعينات القرن الماضي ومجابهته لوحدها أمام صمت دولي، ولذلك كان موقفها مناهضا للإرهاب في سوريا منذ بداية الأزمة، وحذّرت من انتشاره إلى الدول الأخرى[2].

وانطلاقًا من إدراكها بمؤامرة ."الربيع العربي" قناعة الجزائر راسخة بأن سوريا تتعرض لمؤامرة تستهدف أمنها ووحدتها الوطنية، وهي بحكم موقعها الجغرافي أصبحت مسرحالتدخل القوى

[1] دبلوماسية الجزائر المتلكئة تحاول اللحاق بتعقيدات الملف الليبي ، صابر بليدي ، مرجع سابق .

[2] الجزائر و الأزمة السورية ، أسئلة المرحلة ، عمر بن ققة ،صحيفة العربي ، اطلع على الموقع بتاريخ :2019/05/20 في الساعة 10:00 عنوان الرابط https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/06/26 .

الإقليمية و الدولية في أزمتها الداخلية، و تجنيد عشرات الآلاف من المقاتلين العرب و الأجانب للقتال في سوريا ، ما زاد من تعقيد الأزمة السورية.

إن تمسك الجزائر بقناعاتها جعلها في مواجهة سياسات مجلس التعاون الخليجي إزاء الحرب على سوريا. وفي إطار القمم العربية منذ 2011م، فقد جدّدت الجزائر التأكيد على تمسكها بالحل السياسي للأزمة في سوريا ، ورفضت الانضمام إلى أي تحالف عربي أو دولي لإسقاط النظام في سوريا فالرؤية الجزائرية تؤكد على أن أي تدخل أجنبي سيؤدي حتمًا إلى تأجيج التوترات، و اشعال فتيل حرب طائفية إقليمية لا نهاية لها ، من جهة ثانية هناك إجماع في الجزائر بين النظام والرأي العام بخصوص الموقف من الأزمة السورية، حيث تحظى مسألة إدانة النظام السوري بحساسية شديدة لدى الجزائريين. إذ تخشى السلطات الجزائرية من ردود أفعال الرأي العام في حالة أي تبني أي موقف ضد سورية. فالإدراك الجزائري لما يجري في بلاد الشام مؤداه أن دمشق ضحية مخطط يستهدف أمنها ووحدتها الترابية ويرمي إلى تقسيمها إلى دويلات في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير. وينظر الجزائريون عمومًا إلى معارضة النظام السوري بأنها مرادف لخيانة القضية العربية، والعمالة للامبريالية وللإرهاب الدولي. ووفقًا لهذا الطرح، فإن عداء الغرب لسورية كافٍ في نظر الجزائريين للتضامن مع دمشق.

أضف إلى ذلك أن الصراع على سوريا هو أحد تداعيات "الربيع العربي"، الذي تعتبره الجزائر من صنع الامبريالية العالمية ومؤامرة كونية لتفكيك ما تبقى من الدول العربية المعادية للكيان الصهيوني والمعارضة للتطبيع معه.

وفي مقابل ذلك، فإن اتخاذ أي موقف معاد للنظام السوري لا يعني بالضرورة تأييدًا للمعارضة السورية بمختلف فصائلها، حتى وإن كان لفيف من التيار السلفي الجهادي قد

تنقلوا من دول تونس و الجزائر و ليبيا إلى سورية وانضموا إلى التنظيمات الإسلامية المقاتلة ضد النظام السوري ، ، أما عن قرار تصنيف حزب الله منظمة ارهابية هو "تشويه للمواقف وتجن على الجزائر، ومحاولة لجرها إلى حساسيات إقليمية [1]و عليه ترفض الجزائر أي تدخل في الشؤون الداخلية للبنان ، كما إن هذا التصنيف في لائحة المنظمات الإرهابية بناء على نص لائحة مجلس وزراء الداخلية العرب في 02 مارس 2016م. أثار حفيظة الجزائر مبررة موقفها بأن الحزب اللبناني مكون أساسي من مكونات المشهد ، السياسي في لبنان و طرف في الحكومة

و بخصوص قرار جامعة الدول العربية المجتمع بتاريخ 22 يوليو 2011م، والذي يُطالب الرئيس بشار الأسد بالرحيل، و تلاه قرار أعضاء من جامعة الدول العربية سحب سفرائهم من دمشق باستثناء الجزائر بتاريخ 12 نوفمبر 2011في القمة الاستثنائية المنعقدة بالرباط بالمغرب.

[1] هسبريس– الشيخ اليوسي ، تصنيف "حزب الله" "منظمة إرهابية" يخلق انقساما مغاربياً ، الرابط

https://www.hespress.com/politique/297578.html

خاتمـــــــة

خاتمة :

إن الفهم الصحيح للعلاقة بين ظاهرتي التحول الديمقراطي و الأمن ينطلق بالأساس من استيعاب مختلف الجوانب المحددة للمفهومين ، و لا يتأتى ذلك إلا بتنشيط البحث العلمي بعمق و على مستوى كل المجالات الإقتصادية ، الإجتماعية وحتى الثقافية .

ان الولادة العسيرة للانتقال الديمقراطي في الجزائر جاءت نتيجة مخاض عسير من محاولات التغيير السياسي و الخروج الى بر الأمان بعد أحداث أكتوبر 1988، عرف العالم تغيرا في المنظومة الدولية و أن حطت الحرب الباردة أوزارها ، فلم يدم هذا الديناميك السياسي سوى أربعة سنوات الى غاية 1992 بعد توقيف المسار الانتخابي، ودخول الجزائر في دوامة من العنف المسلح، ما أدى إلىتراجع هامش المجال الديمقراطي الذي فتحه دستور 1989، و أتخذت إجراءات توقيف المسار الإنتخابي تحت طائلة إنقاذ الجمهورية من السقوط وسط سخط ورفض داخلي و خارجي ، و ساهم ذلك في الانقياد وراء العنف في دوامة حرب أهلية لونت بالسواد حلقة من حلقات التاريخ الجزائري المعاصر .

عاشت الجزائر عنفا دمويا غير تقليدي، تعلق بنزاع غير متوازن و لا تماثلي بين طرفين، السلطة بمكوناتها المدنية والعسكرية، ذلك الكيان الثقيل القوي الخاضع لمقتضيات الشرعية القانونية، وطرف ثان مثله التيار الإسلامي المتطرف ،المسلح و المتشدد .

على الرغم من قسوة العزلة التي خاضت من خلالها الجزائر سنوات المعركة مقابل أكثر من ربع مليون بين مفقود و معطوب و قتيل، و خسائر فاقت 30 مليار دولار طالت الاقتصاد و البنية التحتية من طرق وهياكل و مقرات و مؤسسات ، و جراحا نفسية لا تندمل للأيامى و اليتامى، الا أن الجزائر على الرغم من غياب الرد الدولي العقلاني حول العزلة التي فرضت على الجزائريين قهرا، ودعوة عالمية لقوى سياسية لمحاورة قادة

الجماعات المتطرفة التي بلغت ذروة عنفوانها في سنة 1997، بعد انخراطها تحت لواء الجماعة السلفية للدعوة و القتال و التي بايعت فيما بعد تنظيم القاعدة الارهابي، لم يستفق العالم من سباته الا بعد هجومات الحادي عشر من سبتمبر 2001 مدركا حجم الاخطار التي يحملها الفهم الخاطئ للدين ليجر العالم الى مواجهة حتمية ضد التطرف والارهاب، عندها أدركت القوى الكبرى حجم المعاناة التي عاشها الشعب الجزائري طيلة أكثر من عشرية حتى يطويها بإرادة سياسية ترجمتها الموافقة الشعبية على التصالح مع الذات و مع الآخر للمضي في المستقبل .

بوادر الأزمات المتتالية على الجزائر لم تنته بغلق ملف العشرية الحمراء فحسب ، بل تجددت التهديدات لتأخذ هذه المرة سياقا إقليميا ، ففي سنة 2011 تصاعدت موجات الربيع العربي في تونس الجارة لتنتقل الشرارة الى معظم الدول العربية ، حركات بدأت في أولها بالسلمية و الهدوء ، وبعد التوجس الذي تملك الأنظمة الجاثمة على صدور الشعوب العربية المقهورة في اليمن ، ليبيا ، سوريا و مصر ، من تهديد تلك الثورات لعروشها تحركت الآلة العسكرية ، وشحذت الهمم لمواجهة التهديد الذي بات يدك حصون تلك الأنظمة .

تلك الثورات مرت بردا وسلاما على الجزائر داخليا ، لكنها شكلت التحدي إقليميا بعد تصاعدوتير ة العنف في دول الربيع العربي خاصة منها دول الجوار و على رأسها ليبيا التي أضحى الفشل الدولاتي ميزة لها بعد سقوط نظام القذافي و صعود قوى و مليشيات مدعومة خارجيا ترعى المصالح و الامتيازات الخارجية في ليبيا ، استماتة المؤسسة العسكرية في الذود عن حما الوطن ناء بالجزائر عن تلك التهديدات و هون من مخاطرها .

لتعيش الجزائر في مطلع 2019 ربيعها العربي في أجواء غير مسبوقة طبعها السلم و الوعي و التحضر في تبليغ حزمة المطالب السياسية ،فبعد خروج الملايين الى شوارع

البلاد للمطالبة بالتغيير الجذري للنظام ،استجابت المؤسسة العسكرية للمطالب الشعبية وضمت صوتها لصوت الشعب ، وسط تعنت القوى الغير الدستورية و العصب المالية الفاسدة التي صادرت حق الشعب الجزائري طيلة 20 سنة الأخيرة ، ومكنت من دخول البلاد دوامة من الفساد الاقتصادي الذي كبد البلاد خسائر طائلة .

تداعيات الحراك الشعبي الجزائري من شأنها إعادة عملية التحول الديمقراطي لسكته الصحيحة، و من شأنها تمكين قوى المعارضة و جيل شباب الحراك من رص الصفوف و رسم مستقبل لجزائر باديسية في قيمها النوفمبرية .

قائمـــة

المصادر و المراجع

قائمة المصادر باللغة العربية:

أولا:القرأن كريم

1- الآية 4 من سورة قريش،القرآن الكريم،رواية حفص عن عاصم.

2- الآيتين 81 ،82 سورة الأنعام، القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.

ثانيا: دساتير

1- دستور 1989، الجزائر، وزارة التربية والتكوين، المعهد التربوي الوطني، 1989.

2- دستور 1996، الجزائر، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1988.

3- نص تعديل الدستور 1996، الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادر بتاريخ 1996/10/16.

4- إعلان رقم 04/إ.مد/المتعلق بتاريخ الاستفتاء يوم 16 سبتمبر 1999، الجريدة الرسمية 66، 19 سبتمبر 1999.

ثالثا: القوانين والمراسيم التنفذية

1- القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد الأول بتاريخ 14 جانفي 2012.

2- أمر رقم 11-01 المؤرخ في 20 ربيع الأول 1432 الموافق ل 23 فيفري 2011 ويتضمن رفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية 12، 13 فيفري 2011.

3- مرسوم رئاسي رقم 94-40 مؤرخ في جانفي 1994 يتعلق بنشر أرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية"، الجريدة الرسمية 06، 29 جانفي 1994.

رابعا: الموسوعات والقواميس

1- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط 1، لبنان: دار النهضة العربية،2008 .

2- محمود السعدي وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1979.

3- عبدالوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول،بيروت الطبعة الثالثة.

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب:

1- أويحي العيفا، النظام الدستوري الجزائري، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002.

2- بطرس بطرس غالي، الأمن وحفظ السلام في إفريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، 1995 .

3- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، الطبعة الأولى القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008 .

4- بلعزوز بن علي، دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، جامعة الجزائر، 2012

5- جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مصر، دار الهدى للنشروالتوزيع، 2005.

6- حاتم رشيد، الأزمة الجزائرية إلى أين، دار سندباد للنشر، الأردن، 1999.

7- رابح كمال لعروسي، الجزائر في دوامة الصراع العسكريين والسياسيين، الجزائر، دار المعرفة، 1999.

8- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين،الجزائر، دار المعرفة، 2000.

9- روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة، يونس شاهين، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1971.

10- زهرة بن عروس وآخرون، الإسلامية السياسية المأساة الجزائرية ترجمة، غازي البيطار، بيروت دار الفارابي، 2002.

11- سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات التنمية والسياسة الدولية، 1991.

12- سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، عين مليلة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1990.

13- سليمان بشنون، الازمة الجزائرية جذورها وأبعادها، دار هومة للنشر، الجزائر، 2012.

14- سيقيرين لابا، الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب والأدغال، مكتبة طريق العلم، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003.

15- صامؤيل هانتغتون،ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوه، صدام الحضارات، اعادة صنع النظام العالمي، دون بلد الطبع سطور، 1998.

16- صامؤيل هانتغتون، الموجة الثالثة، للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، الطبعة الأولي، دار سعاد الصباح، القاهرة،1993.

17- عبد القادر مقام، مسار السلم و المصالحة الوطنية في الجزائر، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2012.

18- فوزي أوصديق، محطات في تاريخ الحركة الاسلامية، دار الانتفاضة، الجزائر، 1992.

19- كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر، من الإنقاذ إلى الجماعة، بيروت، دار النهار للنشر، 1998.

20- لياس بوكرع، الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل دار الفرابي، بيروت، 2003.

21- مبارك مبارك احمد، القادة الجدد ومستقبل التحول الديموقراطي في الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز المحروسة، 2011.

22- محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، جزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2000.

23- محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، حقائق وأوهام 1988، 1999، دار أرب كوم، بريطانيا، 2008.

24- محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، منشورات العلوم السياسية والإعلام، 2004.

25- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

26- محمد عصام، في عمق الجحيم، معول الإرهاب لهدم الجزائر ترجمة، د مسطوف، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 2002

27- محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، الرياض،أكادمية نايف للعلوم الأمنية 1999.

28- محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2005.

29- مسعود رمضاني، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، سلسلة قضايا الإصلاح، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، تونس، 2017.

30- مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

31- ممدوح شوقي كامل، الأمن القوميوالجماعي الدولي، دون طبعة، القاهرة دار النهضة العربية،1985.

32- ناصر جابي، الجزائر، الدولة والنخب، دراسات في النخبة الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، منشورات الشهاب، الجزائر 2008.

33- يحي ابو زكريا، الجزائر من بن بلة إلى بوتفليقة، دار الناشيري، الكويت، 2003.

34- يحي ابو زكريا، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993، مؤسسة العارف للمطبوعات، لبنان، 1993.

35- نور الدين تواتي ،الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر،الجزائر ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

ثانيا: الدوريات والمجلات

1- عبد المنعم طلعت،ترتيبات الأمن الإقليمي في النظام العالمي الجديد، السياسية الدولية، لعدد 129،جويلية 1997.

2- محمد كمال التابعي، التنمية البشرية المستدامة، المفهوم والمكونات، مفاهيم، العدد 14 فيفري،2006.

3- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسي مديرية النشر لجامعة 8 ماي 1945، قالمة الجزائر، 2006.

4- أحمد مهابة الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية، لمجلة السياسة الدولية 128، أفريل 1997.

5- العيد عاشوري، المصالحة الوطنية من الأحكام القانونية إلى ميثاق السلم، مجلة التائب، الجزائر، 2003.

6- أمحند برقوق، مكافحة الإرهاب في الجزائر من مقاربة الأمنية للحل السياسي، مجلة المفكر 2،مارس 2007.

قائمة المصادر والمراجع:

7- بوزيد لزهاري، تعديل 28 نوفمبر وحقوق الإنسان، مجلة إدارة، الطبعة الأولى، 1997.

8- سلوى الشعراوي، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، اشكالية نظرية، مجلة المستقبل العربي، العدد 249، 1999.

9- سليمان عبد الله حربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وإبعاده، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19.

10- عبد الرحمان حمدي، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، عدد 113، جويلية 1993.

11- عبدالحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية في أصل شهادة منحز بفرنسا الحاكم في الجزائر، 1958-1999،مركزالدراسات الوحدة العربية،لبنان، 2001.

12- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، الطبعة الأولى بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006.

13- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، الأسباب والآثار والاصلاح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

14- مبروك غضبان، قراءة تحليلية للنصوص القانونية المنضمة لحالتي الحصار والطوارىء ومدى تأثيرها على الحقوق والحريات في الجزائر مجلة المفكر 10

15- مرزوقي عمر، لمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر،إشكالية الدور، المستقبل العربي، العدد 432، مركز دراسات الوحدة العربية،2015، لبنان.

16- منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة المعاصرة و خاصة المواطنة في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

17- هدى متيكس، توازنان القوى في الجزائر، اشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي، المستقبل العربي، العدد 172، 1993.

18- أحميدة العياشي ،الحركة الإسلامية في الجزائر،الجذور،الرموز،المسارات،الطبعة الثانية، عنوان المقالات،المغرب، 1993.

19- عبد العظيم محمود حنفي، دراسةحول استراتيجيات التحول الديمقراطي، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

20- بن علي لقرع ،أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر، 1989- 2014،جامعة مستغانم، الجزائر، 2014.

21- المحنة الجزائرية شهود يتكلمون، شهادة سيد علي بن حجر – كيف حملت السلاح – منشورات البرزخ، الجزائر 2002.

22- انور نصر الدين هدام المصالحة الوطنية في الجزائر، معهد الهقار الجزائر، 2007.

23- إسماعيل بوخاوة، فكرة النظام العالمي الجديد، يومية الخبر، العدد 1598، الصادرة بتاريخ 04 نوفمبر 1996.

24- إلهام ثابت سعيدي، التحول الديمقراطي في الجزائر طبعة عملية التحول الديمقراطي ، قسم علوم سياسية و علاقات دولية، 10، 11 ديسمبر 2005 .

ثالثا:الملتقيات والندوات:

1- بلحاج صالح ،أبحاث وآراء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر،مخبر الدراسات وتحليل السياسات، العامة في الجزائر، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش،الجزائر، 2012.

2- فوزي أوصديق، تحديث المجلس الدستوري الجزائري ضمانة لحماية الحريات العامة، ورقة بحث قدمت لليومين الدراسيين حول حقوق الإنسان والمؤسسات القضائية ودولة القانون،الجزائر، 2000.

3- حسين عبداللاوي، اللإرهاب في الجزائر ورقة بحثية قدمت في ندوة حول دورالبحث العلمي في معالجة الجريمة والانحراف في الدولة العربية، أكادمية نايف للعلوم الأمنية الرياض 22، 24 نوفمبر 1997.

4- نهاد أبو القمصان ،التحول المجهول و مخاطر الفوضى (دراسة ميدانية حول اثرالعنف الانتخابي على التحول الديموقراطي والمشاركة السياسية للنساء) مصر، المركزالمصري لحقوق المرأة.

رابعا: أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير

1- أحميدى بوجليطة بوعلي، سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، رسالة ماجستير .،جامعة الجزائر2، 2008-2009.

2- ادم قبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر 1988-1999، أطروحة دكتوراه.، جامعة الجزائر، 2002-2003 .

3- إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم لسياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2007.

4- اسماعيل مرازقة، الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية، دور العوامل المؤثرة في دور الجرائد ليومية المستقل 1990- 1994، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير معهد علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر.

5- أمال فاضل، آلية إدارة الأزمة في الجزائر بأسلوب الحوار، رسالة ماجستير.، جامعة الجزائر، 2001-2002.

6- بن قنة سعاد، المشاركة السياسية في الجزائر اليات التقنين الاسري نموذجا 1962 – 2005، مذكرة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2011- 2012.

7- تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

8- حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر، 1989- 2010، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2010، 2011، ص: 186.

9- صونية العيدي، لمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر، الانتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004 نموذجا، دراسة ميدانية في مدينة بسكرة، رسالة ماجيستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2004، 2005.

10- عاطف سمير فهمي إمام، التجربة الديمقراطية في البحرين، دراسة في عقبات التحول الديمقراطي، 1999-2004، رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

11- عبد الغاني شرقي، الإستراتجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1992-2007، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010.

12- عصام عبد الوهاب محمد أيوب، متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس 1994-2002، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم الانسانية، جامعة القاهرة، 2006.

13- عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002.

14- فاتح رمضاني، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بين 1999-2007، شهادة ماجستير.، جامعة الجزائر 2009.

15- لحسن رزاق، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009، من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة، دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر و الشروق اليومي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2010.

16- ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، تخصص: سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

17- محمد بلخيرة، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية، مذكرة ماجستير، علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام الجزائر، 2003-2004.

18- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه.، جامعة الجزائر،2009.

19- محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014.

20- منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004- 2005.

21- نزهة حنون، الأساليب الاقناعية في الصحافة لمكتوبة الجزائرية: ميثاق السلم و المصالحة الوطنية نموذجا ، دراسة جريدتي النصر والخبر،شهادة الماجيستير، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

22- نوال بلعربي، أزمة الشرعية في الجزائر1962-2007، رسالة الماجستير.، جامعة الجزائر،2006 – 2007.

23- يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2008.

خامسا: الوثائق الالكترونية باللغة العربية

1- العلاقات الجزائرية التونسية لم تقطعها السياسة و عمقها الإرهاب ، خالد عمر بن ققة،صحيفة العربي، عنوان الرابط

. https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/06/26

2- هادية يحياوي، الآلية الانتخابية وتجسيد التحول الديمقراطي في منطقة الربيع العربي -ندوة الانتخابات والانتقال الديمقراطي، المركز العربي 5 ماي 2015 تونسعنوان الرابط:

.https://www.youtube.com/watch?v=Rgrf1IBzdp4

https://www.elsiyasa-online.com/2019/04/blog-post_55.html

3- ابراهيم المنشاوي، إستراتيجية موحدة، التنسيق المصري الجزائري لمواجهة الإرهاب في ليبيا.

4- أسس ومبادئ الأمن الوطني، لوحظ يوم 26-02-2019 على الموقع

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/index.htm

5- الحياة، الجزائر علاقتها مع السودان، بعد إيران، تم تصفح الموقع بتاريخ 18 أفريل 2019:

http://www.alhayat.com/article/1873057

6- دبلوماسية الجزائر المتلكئة تحاول اللحاق بتعقيدات الملف الليبي ، صابر بليدي صحيفة العربي، عنوان الرابط:

. https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/06/26

عنوان الرابط :

africa/tunisia/2015/06/26https://www.alarabiya.net/ar/north

قدس برس، 2.4 مليار دولار خسائر الحرب الأهلية الجزائرية، صفحة الحدث، 10 فيفري2007، http://www.islamontine.net.

محمد سمراوي، سنوات الدم في الجزائر،متوفر على الرابط www.google.dz.

هجوم ارهابي يستهدف فندقين في تونس يوقع 39 قتيلا،موقع العربية نت:

www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/06/26

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

أولا:الكتب

1- FredricMaatouk, Dictionry of Sociology: English Beirout: french Arabic Arabic,1993

ثانيا: الدوريات و المجلات

1- David Allen Baldwin, Security studies and the end of the cold warworldpolitics,vol 01,october, 1995.

2- FranciscoA.MagnoEnvironementalSecurityin the china sea، Security Dialogue (vol 28، N°

3- Terry karll, Phollipeschmitter, WhatDemocracyis and is not, jour nal of Democracy, vol 2, 1991

4- Terry karll, Phollipeschmitter, WhatDemocracyis and is not, jour nal of Democracy, vol 2, 1991

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

أولا: الكتب

1- Brahim Brahimi, le pouvoir la presse et les droits de l'homme en Algerie Alger : Editions mari Noor, 1997

ثانيا: الدوريات والمجلات

1- Islamique violence et reformes en algérie = tourner la page international crisis group rapport moyen –orient et afrique du nord, S.L. E, bruscelles 15 mars 2019

ثالثا: الملتقيات والندوات

1- Salimamallah, Les massacres en Alegerie, 1992- 2004, comite justise pour la Alegerie, mai 2004, S L E, .1,March1997

2- Samuel Huntington, traduit par : Française burgess,Troisiéme vague : lesDémocratisation de la fin du xx siècle(paris :édition nouveau horizon),1996.

رابعا: المواقع إلكترونية

1- Charlezphilippe David acques Roche Théories de la securite paris Montchrestion 2002

2- Les generaux et le Gia. Le mouvement algerien des offciers libres www.ONP.org.Algerie .

الفهـــــرس

فهرس

العنوان	الصفحة
الدعاء	
تشكرات	
الإهـــــــــــداء	
خطـــــــة الدراســـــة	
مقدمة:	أ
أهمية الموضوع :	ج
حدود الموضوع:	ج
أسباب اختيار الموضوع	د
أهداف الموضوع:	هـ
إشكالية الموضوع:	و
فرضيات الدراسة:	د
مناهج الدراسة:	و
تبرير الخطة :	ز
الدراسات السابقة:	ح
صعوبات الدراسة:	ط
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتحول الديموقراطي والأمن	
المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي	1
المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي	1
المطلب الثاني: أشكال التحول الديمقراطي واستراتيجياته	4
المطلب الثالث: الظروف المكرسة للتحول الديمقراطي	12
المطلب الرابع: دلالات التحول الديمقراطي	17

فهرس

المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي والنظري للأمن	19
المطلب الأول: تعريف الأمن	19
المطلب الثاني: اصناف الامن وابعاده	22
المطلب الثالث: التعريف التقليدي للأمن	30
المطلب الرابع: التعريف الحديث للأمن	31
الفصل الثاني: التحول الديمقراطي والأزمة الأمنية في الجزائر	
المبحث الأول: الآليات السياسية والقانونية للتحول الديمقراطي في الجزائر	35
المطلب الأول: الميكانيزمات السياسية للتحول الديمقراطي	35
المطلب الثاني: الميكانيزمات القانونية للتحول الديمقراطي في الجزائر	40
المطلب الثالث: الميكانيزمات المجتمع المدني للتحول الديمقراطي	46
المطلب الرابع: دور السلطة الرابعة في التحول الديمقراطي	49
المبحث الثاني: الأزمة الأمنية بالجزائر	51
المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية	51
المطلب الثاني: أحداث أكتوبر 1988	54
المطلب الثالث: الأزمة السياسية	57
المطلب الرابع: الأزمة الاجتماعية	63
الفصل الثالث: تداعيات التحول الديمقراطي على الوضع الأمني بعد توقيف المسار الانتخابي	
المبحث الأول: تطور الوضع الأمني بعد توقيف المسار الانتخابي	67
المطلب الأول: ردود الأفعال الداخلية و الخارجية	67
المطلب الثاني: تشكيل الجماعات المسلحة	68
المطلب الثالث: الإجراءات الأمنية المتخذة خلال الأزمة الأمنية	72

المطلب الرابع: مخلفات الأزمة الأمنية	80
المبحث الثاني: مساعي السلطة والأطراف الفاعلة لمواجهة الأزمة الأمنية	84
المطلب الأول: المساعي السياسية	84
المطلب الثاني: الإجراءات القانونية لاحتواء الأزمة	90
المطلب الثالث : الربيع العربي وتداعياته الأمنية على الجزائر	98
خاتمة	110
قائمة المصادر والمراجع.	114
فهرس	
ملخص	

ملخص:

عرفت تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر أزمة أمنية خلفت آلاف الضحايا من المدنيين ومن مختلف الأسلاك الأمنية ، و تكبد الاقتصاد الوطني خسائر مالية ، وتراجع الأمن والاستقرار في البلاد بعد إعلان حالة الطوارئ مع توقيف المسار الانتخابي.

الدراسة المقدمة تسلط الضوء على ظروف و ملابسات صاحبت تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر ، و مسارات سياسية و فكرية انبثقت عنها تيارات بلورت المشهد السياسي بعد 1989 ، وكيف تحولت التجربة من محاولة انتقال نموذج سياسي مغلق و جامد الى انفتاح سياسي يلبيطموحاتشعب خرج في أكتوبر 1988 للمطالبة بإصلاحات سياسية عميقة، فتحولت فترة التسعينات الى مواجهة عنيفة بين سلطة سياسية قائمة وتيار راديكالي اختار العنف وسيلة للمواجهة بعد استنفاذه الآليات السياسية ، حاولت السلطة السياسية احتواء الأزمة و قدمت مقترحات قانونية و سياسية كانت كفيلة بإخراج البلاد من المأزق الأمني ، سبقتها مبادرات لعل أهمها لقاء سانت ايجيديو مطلع سنة 1995 باجتماع القوى السياسية الفاعلة في ايطاليا لبحث حلول سياسية للأزمة ، لتستدرك بندوات الحوار التي أشرف عليها الرئيس السابق اليمين زروال وضمت مختلف الأطياف السياسية الناشطة آنذاك ، الإجراءات القانونية كانت حاضرة هي الأخرى من خلال قانون الرحمة الذي أطلقه الرئيس اليمين زروال ليستكمل بعد مجيء عبد العزيز بوتفليقة في سنة 1999 بقانون الوئام المدني و إجراءات المصالحة الوطنية.

بوادر الانفراج الأمني و السياسي لاحت في الأفق مع مطلع الألفية الثالثة ، لتعيش الجزائر هدوءا نسبيا الى غاية سنة 2011 ، لتواجه تحديا أمنيا جديدا بعد موجة أحداث اجتاحت مشارق و مغارب الوطن العربي لتنتهي بصراعات بدأت بالورود في تونس و انتهت بالانقلاب على الشرعية في مصر و بالدموية في سوريا و اليمن و فشل دولاتي في ليبيا لا يزال قائما لحد كتابة هذه الأسطر.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، الأمن، الأزمة الأمنية، الأزمة السياسية.

Abstract:

The experience of the democratic transition that Algeria knew in the late eighties and the early nineties caused serious security crisis which in turn resulted in thousands of civilian and different security disciplines victims. As well as a huge financial loss that influenced the national economy negatively especially after stopping the electoral process and the declaration of the state of emergency.

This study highlights the facts and the circumstances that accompanied the democratic transformation experience in Algeria. In addition, the political and the intellectual trends that has emerged and played an effective role in the Algerian poltical scene in 1989. This experience has transformed into a shift trial from a closed political model to an opened one that satisfied the people ambitions who demonstrated in October 1988, in oreder to claim for deep political reformations. As a result, this era has witnessed a violent confrontation between the political authorities against the radical current after the failure of all the political intiatives. The political authority tried to contain the crisis by presenting some legal and political proposals which were enough to get the country out of the security dilemma. These latter were proceeded by some intiatives among which the meeting of Saint Egydeo in Italy, in 1995 where the political forces discussed some political solutions to the crisis. Besides, there were some dialogue seminars under the authority of the president “Liamine Zeroual” which included the different political forces at that time. The legal prcedures were also suggested in the “ law of Mercy” launched by the president Zeroual which was promoted to the “ law of the civil harmony” after the arrival of the president Bouteflika and to be finished by what is known as “ the national reconciliation procedures”.

The signs of the political and security relief have appeared in the early third mellinium through the permanent calm that Algeria lived until 2011. After that, Algeria faced an other security defys again; series of incidents that invaded all over the western and the eastern Arabic countries. These incidents ended with conflicts had started by flowers in Tunsia and ended with coup against legitimacy in Egypt, blood in Syria and Yemen , and an international failure in Lybia which is still standing .

Key words: democratic transition, security, security crisis, political crisis.